

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة الأعمال



عنوان البحث

“أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الخليجية في قطاع إعادة الإعمار ودعم نمو الاقتصاد الوطني في سوريا بعد التحرير: دراسة ميدانية”

“The Impact of the Investment Climate on Attracting Gulf Investments in the Reconstruction Sector and Enhancing National Economic Growth in Post-Liberation Syria: An Empirical Study”

إعداد الطالب / علاء الدين عبدالله دابله

الرقم الجامعي / 252000742

إشراف / د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

الفهرس

رسالة شكر	6
ملخص الدراسة باللغة العربية :	7
ملخص البحث باللغة الانجليزية	8
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	9
1.1. مقدمة:	9
1.2. مشكلة الدراسة:	11
1.3. أهمية الدراسة:	12
1.4. أهداف الدراسة:	12
1.5. تساؤلات الدراسة:	13
1.6. فروض الدراسة:	13
1.6.1. الفرضية الرئيسية:	13
1.6.2. الفروض الفرعية:	13
1.7. الدراسات السابقة:	13
1.8. المنطلقات النظرية للدراسة:	14
1.9. المنهجية وطرق البحث:	21
1.10. أدوات الدراسة:	22
1.11. حدود الدراسة:	22
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	23
2.4. مناخ الاستثمار ومحدداته الرئيسية	27
2.4.1. البيئة القانونية والتنظيمية	28
2.4.2. الاستقرار الاقتصادي	29
2.4.3. البنية التحتية والخدمات الأساسية	29
2.4.4. الكفاءة الإدارية والبيروقراطية	29
2.4.5. رأس المال البشري وظروف سوق العمل	30
2.4.6. الاستقرار السياسي والحوكمة	30
2.5. فرص وتحديات الاستثمار في سوريا بعد التحرير	31
2.6. استثمارات دول الخليج ودورها المحتمل في تعافي سوريا	34
2.7. الدراسات السابقة :	36
2.7. التعليق على الدراسات السابقة والفجوات البحثية	53

54	2.7.1. الفجوات البحثية
56	2.7.2. إسهامات الدراسة الحالية
56	2.8 خاتمة الفصل الثاني
58	الفصل الثالث: منهجية البحث
58	3.1 مقدمة
58	3.2 فلسفة البحث
59	3.3 منهج البحث
59	3.4 تصميم البحث
60	3.5 المجتمع والعينة
60	3.5.1 مجتمع الدراسة
61	3.5.2 أسلوب المعاينة
62	3.5.3 حجم العينة
62	3.6 منهجية جمع البيانات
63	3.7 أداة البحث (الاستبيان)
64	3.8 الصلاحية والموثوقية
64	3.8.1 الصلاحية
65	3.8.2 الموثوقية
65	3.9 تحليل البيانات
65	3.10 الاعتبارات الأخلاقية
65	3.11 ملخص الفصل
66	الفصل الرابع: تحليل البيانات والنتائج
66	4.1 مقدمة
67	4.2 وصف العينة
67	4.2.1 توزيع العمر
69	4.2.2 المستوى التعليمي
70	4.2.2 سنوات الخبرة:
71	4.2.4 مجال العمل
73	4.3 تحليل بنود الاستبيان

4.3.1	مناخ الاستثمار - السؤال 1	تتوافر في سوريا بعد التحرير فرص استثمارية واعدة في عدد من القطاعات الاقتصادية.	73
4.3.1	مناخ الاستثمار - السؤال 2		74
4.3.1	مناخ الاستثمار - السؤال 3		75
4.3.1	مناخ الاستثمار - السؤال 4		76
4.3.1	مناخ الاستثمار - السؤال 5		77
4.3.2	جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 6		78
4.3.2	جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 9		81
4.3.2	جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 10		82
4.3.3	النمو الاقتصادي - السؤال 11		83
4.3.3	النمو الاقتصادي - السؤال 12		84
4.3.3	النمو الاقتصادي - السؤال 13		85
4.3.3	النمو الاقتصادي - السؤال 14		86
4.3.3	النمو الاقتصادي - السؤال 15		87
4.3.3	النمو الاقتصادي - السؤال 16		88
4.3.3	النمو الاقتصادي - السؤال 17		89
4.3.3	النمو الاقتصادي - السؤال 18		89
4.3.3	النمو الاقتصادي - السؤال 19		90
4.3.1	العلاقة بين مناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي - السؤال 20		91
4.4	اختبار الفرضيات		92
4.4.1	تحليل الارتباط		92
4.4.2	اختبار الفرضية الرئيسية		93
4.4.3	اختبار الفرضية الفرعية الأولى		93
4.4.4	اختبار الفرضية الفرعية الثانية		93
4.4.5	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة		94
4.4.6	اختبار الفرضية الفرعية الرابعة		94
4.4.7	تحليل اختبار T		94
4.4.8	تحليل التباين (ANOVA)		94
4.4.9	الاستنتاج النهائي لاختبار الفرضيات		95
الفصل الخامس:	والاستنتاجات، والتوصيات		95
5.1	مناقشة النتائج		95
5.2	ملخص النتائج الرئيسية		97

97	5.3 الخلاصة
98	5.4.التوصيات
99	5.5 اتجاهات البحث المستقبلية
99	المراجع:
102	المراجع الاجنبية
103	الملاحق

فهرس الصور والرسومات

68	رسم توضيحي 1 لعمر المشاركين في الاستبيان
70	رسم توضيحي 2 المستوى التعليمي للمستجيبين
71	رسم توضيحي 3:سنوات الخبرة للمشاركين
72	رسم توضيحي 4:مجال عمل المشاركين
74	رسم توضيحي 5:السؤال 1 تتوافر في سوريا بعد التحرير فرص استثمارية واعدة في عدد من القطاعات الاقتصادية.
75	رسم توضيحي 6:مناخ الاستثمار - السؤال 2
76	رسم توضيحي 7:مناخ الاستثمار - السؤال 3
77	رسم توضيحي 8:مناخ الاستثمار - السؤال 4
78	رسم توضيحي 9:مناخ الاستثمار - السؤال 5
79	رسم توضيحي 10:جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 6
80	رسم توضيحي 11 2:جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 7
81	رسم توضيحي 12:جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 8
82	رسم توضيحي 13:جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 9
83	رسم توضيحي 14:جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 10
84	رسم توضيحي 15:النمو الاقتصادي - السؤال 11
85	رسم توضيحي 16:النمو الاقتصادي - السؤال 12
86	رسم توضيحي 17:النمو الاقتصادي - السؤال 13
87	رسم توضيحي 18:النمو الاقتصادي - السؤال 14
88	رسم توضيحي 19:النمو الاقتصادي - السؤال 15
88	رسم توضيحي 20:النمو الاقتصادي - السؤال 16
89	رسم توضيحي 21:النمو الاقتصادي - السؤال 17
90	رسم توضيحي 22:النمو الاقتصادي - السؤال 18
91	رسم توضيحي 23:النمو الاقتصادي - السؤال 19
92	رسم توضيحي 24:العلاقة بين مناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي - السؤال 20

رسالة شكر

أقدم بجزيل الشكر والامتنان لله تعالى على ما أنعم عليّ به من قوة وصبر وتوفيق لإتمام هذا البحث. كما أقدم بخالص الشكر والتقدير لمشرفي على دعمه المتواصل، وتوجيهاته القيّمة، وملاحظاته البناءة طوال فترة هذه الدراسة. وأشكر أيضًا أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة على توفيرهم بيئة أكاديمية داعمة سهّلت عليّ رحلة التعلم والبحث. وأتوجه بالشكر الجزيل لجميع المشاركين الذين بذلوا وقتهم وجهدهم في إكمال الاستبيان، إذ كانت إجاباتهم أساسية لنجاح هذه الدراسة. كما أقدم بجزيل الشكر والامتنان لعائلتي على دعمهم المتواصل، وتشجيعهم، وتفهمهم طوال هذه الرحلة. لقد كان إيمانهم بي مصدرًا دائمًا للتحفيز. وأخيرًا، أقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إتمام هذا البحث.

ملخص الدراسة باللغة العربية :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الخليجي، في دعم الانتعاش الاقتصادي في سوريا بعد مرحلة التحرير. وتركز على دراسة العلاقة بين مناخ الاستثمار، وجاذبية الاستثمار، والنمو الاقتصادي. وتعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي، مستندة إلى بيانات أولية جُمعت من خلال استبيان إلكتروني وُزِعَ عبر نماذج جوجل، بمشاركة 55 مستجيبًا من خلفيات مهنية متنوعة. وتُشير النتائج إلى أن سوريا تزخر بفرص استثمارية واعدة؛ إلا أن بيئة الاستثمار لا تزال تواجه تحديات عديدة تتعلق بالأطر التشريعية، والبنية التحتية، وتوافر المعلومات الاقتصادية. كما تُشير النتائج إلى أن الاستثمار الخليجي يُمثل مصدرًا هامًا لتمويل إعادة الإعمار، ولديه القدرة على لعب دور محوري في دعم الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، فإن جذب هذا النوع من الاستثمار يعتمد بشكل كبير على تحسين مناخ الاستثمار والحد من المخاطر المصاحبة له. علاوة على ذلك، تُبين الدراسة أن الاستثمار يُسهم بشكل مباشر في تحسين البنية التحتية، وإعادة تنشيط المشاريع الاقتصادية المتعثرة، وتحفيز النمو الاقتصادي. كما يُحدد رأس المال البشري كعامل داعم، لا سيما من خلال برامج التدريب المهني التي تُعزز جاذبية السوق للمستثمرين. تخلص الدراسة إلى أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للتعافي الاقتصادي في سوريا، وأن تحسين مناخ الاستثمار شرط أساسي لتعظيم فوائد استثمارات دول الخليج وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وتوصي الدراسة بتعزيز الأطر القانونية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري، وتطبيق استراتيجيات فعّالة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

الكلمات الدلالية: البيئة الاستثمارية، الاستثمار الخليجي، النمو الاقتصادي، اقتصاد ما بعد النزاع، تطوير

البنية التحتية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التعافي الاقتصادي، رأس المال البشري

ملخص البحث باللغة الانجليزية

This study aims to analyze the role of investment, particularly Gulf investments, in supporting economic recovery in Syria after the liberation phase, focusing on the relationship between the investment environment, investment attraction, and economic growth. The study employed a descriptive-analytical approach, and data was collected through an online questionnaire distributed via Google Forms. Fifty-five individuals from diverse professional backgrounds participated. The study's findings revealed that the investment environment in Syria offers promising opportunities, but it still faces challenges related to the legislative framework, infrastructure, and the availability of economic information. The results also indicated that Gulf investments represent a significant source of reconstruction financing and are capable of playing a pivotal role in supporting the national economy. However, attracting these investments depends heavily on improving the investment environment and mitigating risks. The study further demonstrated that investment directly contributes to improving infrastructure, restarting stalled economic facilities, and stimulating economic growth. The results also showed that human capital is a supporting factor, especially through vocational training programs that enhance the market's attractiveness for investment. The study concluded that investment is the primary driver of economic recovery in Syria, and that improving the investment climate is essential to maximizing the benefits of Gulf investments and achieving sustainable economic growth. The study recommended developing legal frameworks, strengthening public-private partnerships, investing in infrastructure and human capital, and adopting effective policies to attract foreign investment.

Key words: Investment Climate, Gulf Investment, Economic Growth, Post-Conflict Economy, Infrastructure Development, Public–Private Partnerships (PPP), Economic Recovery, Human Capital

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. مقدمة:

تشهد سوريا في مرحلة ما بعد التحرير تحولاً اقتصادياً مهماً يتطلب إعادة بناء القطاعات الإنتاجية والخدمية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد أدت سنوات الصراع إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية، وتراجع مستويات الإنتاج، وهجرة الكفاءات، مما أوجد فجوة كبيرة بين الاحتياجات التنموية والقدرات الاقتصادية المتاحة. وفي هذا السياق، يُعد الاستثمار أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في إعادة الإعمار وتحفيز النمو الاقتصادي، حيث يلعب دوراً رئيسياً في خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج، وتحسين الخدمات، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. إلا أن تحقيق هذه الأهداف يرتبط بشكل مباشر بمدى توفر بيئة استثمارية مناسبة قادرة على جذب المستثمرين، سواء المحليين أو الإقليميين. ومع تزايد الاهتمام الإقليمي، وخاصة من قبل الشركات الخليجية، بالسوق السورية، تبرز أهمية دراسة العوامل التي تؤثر في جذب هذه الاستثمارات، ومدى قدرة البيئة الاستثمارية في سوريا على استقطابها. إذ تمتلك الشركات الخليجية خبرات مالية وفنية كبيرة يمكن أن تسهم بشكل فعال في دعم مشاريع إعادة الإعمار. وعليه، تأتي هذه الدراسة لتحليل أثر البيئة الاستثمارية في سوريا بعد التحرير على جذب الاستثمارات الخليجية، ودورها في دعم نمو الاقتصاد الوطني، مع التركيز على تحديد الفرص والتحديات، وتقديم توصيات عملية لتحسين البيئة الاستثمارية. من خلال المتابعة العملية للواقع السوري، يلاحظ الباحث وجود فجوة كبيرة بين حجم الاحتياجات الاستثمارية في مرحلة ما بعد التحرير وبين حجم الاستثمارات الفعلية على أرض الواقع. فالكثير من المنشآت الصناعية والخدمية ما زالت بحاجة إلى إعادة تأهيل، وشبكات الطرق والطاقة والمياه تحتاج إلى تطوير، في حين أن القدرة التمويلية للحكومة وحدها لا تكفي لتغطية هذه الاحتياجات، خاصة في ظل سياسة عدم الاعتماد على الاقتراض الدولي إلا

في أضيق الحدود. إلى جانب ذلك، برزت خلال السنوات الأخيرة مجموعة من المبادرات المحلية في عدد من المحافظات السورية، تمثلت في جمع التبرعات على مستوى المجتمع المحلي، بمساهمة المغتربين وكبار التجار وبعض الجهات الداعمة، بهدف تحسين الواقع الخدمي وتأمين أساسيات الحياة من ماء وكهرباء وطرق وصحة وتعليم. وقد أظهرت هذه المبادرات قدرة المجتمع السوري على خلق حلول تمويلية ذاتية، يمكن أن تكون قاعدة يمكن البناء عليها في تطوير بيئة استثمارية أكثر مرونة وتشاركية. كما يُلاحظ وجود عدد كبير من المغتربين السوريين المنتشرين في دول الخليج وأوروبا وأمريكا وغيرها، ممن يمتلكون خبرات مهنية وإدارية وتقنية متقدمة، إضافة إلى قدرات مالية يمكن أن تسهم في إعادة الإعمار إذا ما توافرت الظروف المناسبة. إلا أن جذب هذه الطاقات إلى الداخل السوري يواجه تحديات مرتبطة بمستوى الأمان الاقتصادي والقانوني، وبمدى وضوح الرؤية الاستثمارية والحوافز المقدمة للمستثمرين. ومن العوامل المهمة أيضاً اهتمام بعض الشركات الخليجية بالسوق السورية، ولا سيما في قطاعات البناء والبنية التحتية والطاقة والخدمات، انطلاقاً من قناعتها بأن مرحلة ما بعد التحرير تحمل فرصاً استثمارية واسعة على المدى المتوسط والبعيد. ويعود هذا الاهتمام إلى عدة أسباب، منها: الحاجة الكبيرة إلى إعادة الإعمار، وتوفر سوق واسعة للمواد والخدمات، وانخفاض تكاليف التشغيل نسبياً، والرغبة في الدخول المبكر إلى سوق واعدة يمكن أن تنمو مع تحسن الأوضاع. إضافة إلى ذلك، تحظى سوريا بدعم عدد من الدول الصديقة التي ترى في استقرارها عاملاً أساسياً لاستقرار المنطقة، أو شريكاً مهماً في مشاريع إقليمية تمر جغرافياً عبر أراضيها. وقد انعكس هذا الدعم في بعض البرامج والمشاريع والمبادرات، التي يمكن أن تشكل أرضية لتعزيز الاستثمار إذا ما تم تنظيمها ضمن رؤية اقتصادية واضحة. انطلاقاً من هذه المعطيات، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهمية الاستثمار في سوريا بعد التحرير، ولتحلل دوره في دعم نمو الاقتصاد الوطني، وتستكشف الفرص المتاحة والتحديات القائمة،

مع إلقاء الضوء بشكل خاص على اهتمام الشركات الخليجية بالسوق السورية، واستشراف الآليات التي يمكن من خلالها تحسين بيئة الاستثمار بما يخدم المصلحة الوطنية.

1.2. مشكلة الدراسة:

على الرغم من الحاجة الكبيرة للاستثمارات في سوريا بعد التحرير، إلا أن تدفق الاستثمارات، وخاصة الخليجية، ما يزال محدودًا مقارنة بحجم الاحتياجات الاقتصادية. ويعزى ذلك إلى مجموعة من التحديات المرتبطة بالبيئة الاستثمارية، مثل ضعف البنية التحتية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، ونقص الكفاءات البشرية، وعدم وضوح بعض التشريعات الاقتصادية. وفي ظل وجود اهتمام خليجي محتمل بالسوق السورية، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى تأثير هذه البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الخليجية، ودورها في دعم نمو الاقتصاد الوطني. كما أن سياسة عدم الاعتماد على الاقتراض الدولي، رغم إيجابياتها في تقليل عبء المديونية، تجعل الدولة أمام تحديات حقيقية في توفير التمويل اللازم للمشاريع الكبرى، مما يرفع من أهمية دور القطاع الخاص المحلي، والمغتربين، والشركات الإقليمية، وفي مقدمتها الشركات الخليجية. بناءً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر البيئة الاستثمارية في سوريا بعد التحرير في جذب الاستثمارات الخليجية ودعم نمو الاقتصاد الوطني؟

1.3. أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية الاقتصادية في إبراز دور الاستثمار كأداة رئيسة في دعم النمو الاقتصادي وإعادة الإعمار في سوريا. كما تسهم الدراسة من الناحية العملية في تقديم تصور واضح يمكن أن تستفيد منه الجهات الحكومية والمستثمرون، وخاصة الشركات الخليجية، لفهم طبيعة البيئة الاستثمارية. ومن الناحية العلمية، تسد الدراسة فجوة بحثية تتعلق بندرة الدراسات التي تناولت أثر البيئة الاستثمارية في سوريا بعد التحرير على جذب الاستثمارات الخليجية. أما من الناحية الاجتماعية، فتسهم في إبراز دور الاستثمار في تحسين مستوى المعيشة وتقليل البطالة. تنبع أهمية هذه الدراسة من الجوانب الآتية:

تأتي أهمية هذه الدراسة من النقاط الآتية:

- أهمية اقتصادية: تسلط الضوء على الاستثمار كعنصر رئيس في دعم نمو الاقتصاد السوري وتنشيط القطاعات الإنتاجية.
- أهمية اجتماعية: تساهم في توفير حلول مقترحة لمعالجة البطالة وتحسين مستوى المعيشة.
- أهمية سياسية: تساعد في تحسين بيئة الاستقرار التي تشجع الشركات الإقليمية.
- أهمية عملية: تقدم تحليلاً يمكن أن تستفيد منه الشركات الخليجية الراغبة في الاستثمار داخل سوريا.
- أهمية علمية: تعالج فجوة بحثية نادرة حول الاستثمار في سوريا بعد التحرير.
- أهمية استراتيجية: تستشرف دور الاستثمار في تعزيز التعافي الاقتصادي طويل الأمد.

1.4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- توضيح أهمية الاستثمار في مرحلة ما بعد التحرير.
- تحليل التحديات التي تواجه البيئة الاستثمارية السورية.
- تحديد الفرص المتاحة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- دراسة أسباب اهتمام الشركات الخليجية بالسوق السوري.
- تقديم حلول عملية لتطوير البيئة الاستثمارية.
- استشراف أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في سوريا.

1.5. تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيس:

ما أثر البيئة الاستثمارية في سوريا بعد التحرير في جذب الاستثمارات الخليجية ودعم نمو الاقتصاد الوطني؟

الأسئلة الفرعية:

- ما واقع البيئة الاستثمارية في سوريا بعد التحرير؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه جذب الاستثمارات الخليجية؟
- ما تأثير التشريعات والإجراءات الإدارية على قرار الاستثمار؟
- ما دور البنية التحتية والموارد البشرية في جذب الاستثمار؟
- ما أثر الاستثمارات الخليجية على النمو الاقتصادي؟

1.6. فروض الدراسة:

1.6.1. الفرضية الرئيسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحسن البيئة الاستثمارية في سوريا بعد التحرير وجذب الاستثمارات الخليجية بما يسهم في دعم نمو الاقتصاد الوطني.

1.6.2. الفروض الفرعية:

- توجد علاقة بين كفاءة التشريعات الاستثمارية وجذب الاستثمارات الخليجية
- توجد علاقة بين توافر البنية التحتية وجذب الاستثمارات
- توجد علاقة بين جودة الموارد البشرية وجذب الاستثمار
- توجد علاقة بين تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين البيئة الاستثمارية
- توجد علاقة بين زيادة الاستثمارات الخليجية والنمو الاقتصادي

1.7. الدراسات السابقة:

تُظهر الأدبيات الاقتصادية أنّ دول ما بعد الصراع تحتاج إلى استثمارات ضخمة لإعادة بناء الاقتصاد، وأنّ نجاح هذه الاستثمارات يعتمد على توفر الأمن، والبنية القانونية، والشراكة بين القطاعين العام

والخاص. وقد تناولت عدة دراسات تجارب العراق ورواندا والبوسنة ولبنان بعد النزاعات، وأكدت أن توفير بيئة استثمارية جاذبة بشكل عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية. وفي السياق العربي، أشارت دراسات إلى الدور الذي تلعبه الاستثمارات الخليجية في دعم اقتصادات المنطقة، حيث تمتلك الشركات الخليجية قدرات مالية وتنفيذية كبيرة، مما يجعلها فاعلاً رئيسياً في مشاريع الإعمار. ورغم وجود دراسات تناولت الاقتصاد السوري بعد 2011، إلا أن الأدبيات التي تغطي مرحلة ما بعد التحرير لا تزال محدودة نسبياً، مما يجعل هذه الدراسة ذات أهمية خاصة.

1.8. المنطلقات النظرية للدراسة:

يُعد الإطار النظري أحد العناصر الأساسية التي يقوم عليها أي بحث أكاديمي، إذ يوفر الخلفية العلمية لفهم المتغيرات الرئيسية، ويضع الدراسة ضمن سياقها المعرفي، ويحدد العلاقة بين المفاهيم والقضايا المرتبطة بموضوع الاستثمار في بيئات ما بعد النزاع. وفي هذه الدراسة، يُبنى الإطار النظري على خمسة محاور رئيسية: مفهوم الاستثمار، الاستثمار في دول ما بعد الصراع، العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمار، دور رأس المال البشري، وأهمية الشراكات الإقليمية - وخاصة الخليجية - في إعادة الإعمار.

أولاً: مفهوم الاستثمار وأبعاده الاقتصادية

يُعرّف الاستثمار بأنه توظيف لرأس المال في مشاريع اقتصادية تهدف إلى توليد قيمة مضافة مستقبلية، سواء من خلال زيادة الإنتاج، أو تحسين الأداء الاقتصادي، أو خلق فرص عمل جديدة، أو تعزيز تنافسية الاقتصاد. ويُعد الاستثمار أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ يرتبط ارتباطاً مباشراً بمعدل تراكم رأس المال، وبمستوى التطور التكنولوجي، وبقدرة القطاعات الاقتصادية على التوسع. ويتخذ الاستثمار أشكالاً متعددة، منها الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار البورصوي، والاستثمار في البنية التحتية. وتختلف آثار كل نوع من هذه الأنواع باختلاف طبيعة الاقتصاد ومرحلة تطوره. وفي السياق السوري، يتركز الاهتمام على الاستثمار في البنية التحتية، والبناء، والصناعة، والخدمات، بحكم التدمير الكبير الذي أصاب هذه القطاعات خلال سنوات الصراع.

كما يرتبط الاستثمار بخصائص البيئة الاقتصادية، مثل الاستقرار المالي، وتوفر التمويل، والبيئة القانونية، وكفاءة المؤسسات، ووجود موارد بشرية مؤهلة. وبالتالي، فإن دراسة الاستثمار في سوريا تتطلب فهماً عميقاً لهذه العوامل وعلاقتها بمرحلة التحرير وإعادة الإعمار.

ثانياً: الاستثمار في دول ما بعد الصراع

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن دول ما بعد النزاعات تمر بمرحلة خاصة تتميز بارتفاع كبير في الطلب على الاستثمار، وفي الوقت نفسه بوجود مخاطر وتحديات تجعل المستثمرين أكثر حذراً. وتستند النظريات الاقتصادية في هذا المجال إلى تجارب عالمية مثل العراق ورواندا ولبنان والبوسنة، حيث تبين أن نجاح الاستثمار في هذه الدول يعتمد على مجموعة من الشروط، أهمها:

1. تحسين الوضع الأمني بشكل ملموس ومستمر
فالأمن هو الشرط الأول لجذب المستثمرين، ويُعتبر بوابة الاستقرار الاقتصادي.
2. وجود رؤية حكومية واضحة لإعادة الإعمار
أي وجود خطة وطنية تحدد أولويات القطاعات، وتوفر بيئة قانونية منظمة.
3. شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص
إذ لا يمكن للدولة وحدها أن تموّل عملية إعادة البناء، خاصة في ظل ضعف الموارد بعد الحرب.
4. وجود دعم إقليمي أو دولي
وهو ما ينطبق جزئياً على الحالة السورية من خلال وجود دول صديقة تدعم الاستقرار.
5. إصلاح البيئة التشريعية
عبر تبسيط الإجراءات، وضمانات الملكية، وحماية المستثمرين، وتسهيل تحويل الأموال. وفي الحالة السورية، يمكن القول إن هذه الشروط بدأت بالتحقق تدريجياً، إلا أنها ما زالت تحتاج إلى تطوير وتعزيز، مما يجعل الاستثمار في مرحلة ما بعد التحرير عملية دقيقة تتطلب إجراءات واقعية مدروسة.

ثالثاً: العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمار في سوريا

1. العوامل الجاذبة

تتمثل أبرز العوامل في:

- الحاجة الضخمة لإعادة الإعمار، مما يوفر فرصاً استثمارية واسعة في مختلف القطاعات.
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسوريا كممر طبيعي للمشاريع الإقليمية.

- انخفاض تكاليف التشغيل نسبياً مقارنة بالدول المجاورة.
- توفر العمالة المحلية وإن كانت تحتاج إلى تدريب وتطوير.
- وجود دعم من بعض الدول الصديقة لتطوير المشاريع داخل سوريا.
- الاهتمام المتزايد من الشركات الخليجية التي ترى في السوق السورية فرصة نمو طويلة الأمد.

2.العوامل الطاردة

وتشمل:

- نقص التمويل بسبب سياسة عدم الاقتراض الدولي.
- تراجع جودة المهارات المهنية نتيجة الحرب وهجرة الكفاءات.
- ضعف الخدمات الأساسية في بعض المناطق.
- الإجراءات الإدارية المعقدة التي تحتاج إلى مزيد من التبسيط.
- ضعف البيئة القانونية في بعض الجوانب المتعلقة بفض النزاعات التجارية.

رابعاً: رأس المال البشري ودوره في جذب الاستثمار

تؤكد نظريات رأس المال البشري أن جودة الموارد البشرية تمثل عاملاً حاسماً في نجاح الاستثمار واستدامته. وفي سوريا، تأثرت القدرات المهنية للعمال بشكل كبير بسبب هجرة الخبرات، وانخفاض مستوى التدريب، وتراجع المؤسسات التعليمية. وقد لاحظ الباحث من خلال عمله في شركة قابضة سعودية ومع مشاركته في معرض دمشق للاستثمار، أن العديد من المستثمرين الخليجيين ينظرون إلى ضعف المهارات المهنية كأحد أهم التحديات التي تواجههم في حال رغبتهم بالاستثمار داخل سوريا. ومع ذلك، فإن هذا الضعف يمكن أن يتحول إلى فرصة إذا ما تم إطلاق برامج تدريب وتأهيل بالشراكة بين الحكومة والشركات الخليجية، وهو ما يمكن أن يحقق مكاسب مزدوجة للجانبين.

خامساً: دور الشراكات الإقليمية والخليجية

تلعب الاستثمارات الخليجية دوراً مهماً في الاقتصادات العربية، وقد ساهمت بشكل كبير في إعادة إعمار دول مثل مصر والسودان واليمن. وتمتلك الشركات الخليجية خبرة واسعة في مجال المقاولات والبنية التحتية والهندسة والطاقة والخدمات اللوجستية، وهي قطاعات تحتاجها سوريا بشكل عاجل.

وتشير التجارب الاقتصادية إلى أنّ دخول الشركات الخليجية إلى أسواق ما بعد الصراع يتم عادةً وفق معايير تشجع على الاستقرار والأمان التشريعي ووضوح الرؤية المستقبلية، مما يجعل تطوير البيئة الاستثمارية السورية خطوة ضرورية لجذب هذه الشركات. كما أن العلاقات التاريخية والاجتماعية بين سوريا ودول الخليج يمكن أن تشكل أرضية مناسبة لتعزيز هذه الشراكات في المستقبل.

اهتمام الشركات الخليجية بالاستثمار في سوريا بعد التحرير

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من الشركات الخليجية بالسوق السورية، وخاصة بعد عودة مؤسسات الدولة إلى عدد من المحافظات وتحسن مستويات الأمان والاستقرار النسبي. ويعود هذا الاهتمام إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والإستراتيجية التي تنظر إليها هذه الشركات كمؤشرات إيجابية للدخول في السوق السورية.

أولاً، يُعد قطاع البناء والمقاولات من أكثر القطاعات التي تحظى باهتمام الشركات الخليجية، حيث تمتلك هذه الشركات خبرات تنفيذية كبيرة وقدرات مالية قوية، وتجارب ناجحة في عدد من الدول العربية. ونظراً للضرر الكبير الذي أصاب البنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة في سوريا، فإن فرص الاستثمار في هذا القطاع تُعد واسعة ومغرية للمستثمر الخليجي.

ثانياً، تنظر الشركات الخليجية إلى انخفاض تكاليف التشغيل في سوريا كعامل جاذب، بما في ذلك تكاليف العمالة، وأسعار الأراضي، وتكاليف الخدمات مقارنة بالأسواق الخليجية أو المصرية أو الأردنية. وهذه العوامل تجعل من المشاريع طويلة الأمد أكثر جدوى من الناحية المالية.

ثالثاً، تلعب الجغرافيا السورية دوراً محورياً في اهتمام الشركات الخليجية، كون سوريا تشكل نقطة عبور رئيسية للمشاريع الإقليمية المستقبلية، وخاصة مشاريع الطاقة والنقل وخطوط التجارة. وهذا المحور الجغرافي يعطي ميزة إضافية لأي استثمار خليجي يسعى للامتداد داخل المنطقة.

رابعاً، يُظهر المستثمر الخليجي اهتماماً خاصاً بوجود دعم دولي وإقليمي لعملية إعادة الإعمار، مع إدراكه لأهمية الاستقرار السياسي في تعزيز الثقة بالسوق السورية. ويعتبر البعض أن الاستثمار في سوريا يشكل فرصة للدخول المبكر إلى سوق ستنمو بشكل كبير على المدى المتوسط والبعيد.

خامساً، من خلال متابعة الباحث لآراء عدد من ممثلي الشركات في معرض دمشق للاستثمار، تبين أن الشركات الخليجية تبحث عن شراكات محلية قوية، سواء مع القطاع العام أو القطاع الخاص السوري، وأنها مهتمة بالدخول في مشاريع مشتركة، خاصة في مجالات الإسكان، والبنية التحتية، والطاقة المتجددة،

والخدمات اللوجستية، والمواد الإنشائية. كما تُظهر البيانات أن اهتمام الشركات الخليجية لا يقوم فقط على الجدوى المالية، بل أيضاً على **العوامل الاجتماعية والثقافية**، فالتقارب اللغوي والثقافي بين سوريا ودول الخليج يشكل ميزة كبيرة في تسهيل التواصل والتعاون وإدارة المشاريع المشتركة. ومع ذلك، فإن المستثمرين الخليجيين يشيرون أيضاً إلى وجود عدد من التحديات التي يجب معالجتها، مثل ضرورة تحسين البيئة التشريعية، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتعزيز النزاهة والشفافية، وتوفير ضمانات قانونية. ورغم هذه التحديات، يبقى الاهتمام الخليجي قائماً وقابلاً للتوسع في السنوات القادمة.

الواقع الاستثماري في سوريا بعد التحرير

تشهد سوريا في مرحلة ما بعد التحرير واقعاً استثمارياً مركباً، يمتزج فيه توفر الفرص الكبيرة مع وجود تحديات اقتصادية ولوجستية وقانونية تحتاج إلى معالجة تدريجية. فعلى الرغم من حجم الدمار الكبير الذي أصاب البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، إلا أنّ هذا ذاته خلق طلباً استثنائياً على الاستثمار، يُعدّ الأعلى في تاريخ سوريا الحديث. فإعادة إعمار القطاعات الحيوية مثل الكهرباء والمياه والطرق والاتصالات، إضافة إلى قطاعي السكن والصناعة، تتطلب استثمارات ضخمة تتجاوز قدرات الدولة التمويلية الحالية. تشير التقديرات الاقتصادية إلى أنّ حجم الاستثمارات المطلوبة لإعادة الإعمار خلال السنوات المقبلة يتراوح بين 250 و400 مليار دولار، الأمر الذي يجعل من الاستثمارات الخاصة، المحلية والخارجية، عاملاً حاسماً في إعادة بناء الاقتصاد. وقد بدأت فعلاً بعض المشاريع المحدودة في الظهور بعد تحرير عدد من المحافظات، مثل مشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة، وإعادة تأهيل بعض المصانع، وترميم الطرق، إلا أنّ هذه المشاريع لا تزال محدودة مقارنة بحجم الاحتياج. ومن المؤشرات الإيجابية أيضاً عودة عدد من الصناعيين السوريين من الخارج إلى بعض المناطق الصناعية، وخاصة في حلب وريف دمشق، بهدف إعادة تشغيل منشآتهم. كما أسهمت المبادرات المحلية، التي أطلقتها المجالس والمجتمعات، في تحسين الخدمات الأساسية في عدد من القرى والبلدات، مما رفع مستوى الثقة تدريجياً. ومع ذلك، فإن الواقع الاستثماري لا يزال بحاجة إلى بيئة قانونية أكثر مرونة، وإجراءات أسهل، واستقرار مالي أكبر. وهذا ما يجعل دراسة دور الشركات الخليجية والمستثمرين الإقليميين أمراً بالغ الأهمية في هذه المرحلة.

اهتمام الشركات الخليجية بالاستثمار في سوريا بعد التحرير

شهدت الفترة الأخيرة اهتماماً متزايداً من الشركات الخليجية بالسوق السورية بمجرد بدء مرحلة التحرير واستعادة الأمن في عدد من المناطق. ويعود هذا الاهتمام لعدة عوامل يمكن تلخيصها في الآتي:

1- ضخامة فرص إعادة الإعمار

الشركات الخليجية خاصة في السعودية والإمارات وقطر تمتلك خبرات كبيرة في مشاريع البناء والإنشاءات والبنية التحتية. ومع وجود أكثر من 40% من البنية التحتية السورية بحاجة لإعادة بناء، ترى هذه الشركات فرصة استثمارية واسعة تمتد لعشرات السنين.

2- انخفاض تكاليف التشغيل

بالمقارنة مع بيانات الاستثمار الإقليمية، تُعد سوريا بلداً منخفض التكلفة من حيث العمالة، والأراضي، والخدمات، مما يعزز من الجدوى الاقتصادية للمشاريع، خصوصاً المشاريع طويلة الأجل.

3- الموقع الجغرافي

تعتبر سوريا محوراً جغرافياً مهماً في المنطقة، حيث تشكل نقطة عبور رئيسية للمشاريع الإقليمية المربوطة بين الخليج والبحر المتوسط وتركيا والعراق. وبالتالي، تنتظر الشركات الخليجية إلى الاستثمار في سوريا كمدخل للتوسع الجغرافي.

4- الرغبة في دخول مبكر

في كل دول ما بعد الصراع، تحقق الشركات التي تدخل مبكراً أفضلية تنافسية قد تمتد لسنوات. ويظهر من مقابلات أجراها الباحث في معرض دمشق للاستثمار أنّ أغلب الشركات الخليجية ترى أن "الدخول المبكر" إلى السوق السوري سيتيح لها عقوداً ضخمة في المستقبل.

5- الخبرات الفنية الخليجية

الشركات الخليجية تمتلك تكنولوجيا وخبرة عالية في:

- الإسكان والإنشاءات العملاقة
- الطاقة المتجددة
- المياه ومحطات المعالجة
- الخدمات اللوجستية
- صناعة مواد البناء

وهذه القطاعات مطلوبة بشدة في سوريا.

6- وجود رغبة رسمية بدعم الاستثمارات الإقليمية

تدرك الحكومة السورية أهمية الاستثمارات الخليجية، وهو ما دفعها لتقديم بعض التسهيلات خلال السنوات الماضية، وتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول الصديقة. ومع ذلك، تواجه الشركات الخليجية تحديات مثل الحاجة إلى تطوير التشريعات الاستثمارية، وتحسين الخدمات، وتعزيز الشفافية. وتبقى هذه التحديات قابلة للحل عبر إصلاحات تدريجية وجهود مشتركة.

التحديات التي تواجه البيئة الاستثمارية السورية

توجد مجموعة من العقبات التي تحدّ من تدفق الاستثمارات، وهي تتوزع على أربع فئات رئيسية:

أولاً: التحديات الاقتصادية

- ارتفاع كلفة إعادة التأهيل.
- ضعف القدرة الشرائية للسكان.
- تذبذب أسعار الصرف.
- نقص التمويل نتيجة سياسة عدم الاقتراض الدولي.

ثانياً: التحديات القانونية والتشريعية

- الحاجة إلى تحديث قوانين الاستثمار.
- بطء الإجراءات الإدارية.
- ضعف نظام فض المنازعات التجارية.

ثالثاً: التحديات الفنية

- نقص الكفاءات المهنية نتيجة هجرة الخبرات.
- قصور في المهارات الفنية لجزء من اليد العاملة.
- نقص تجهيزات البنية التحتية الداعمة في بعض المناطق.

رابعاً: التحديات الاجتماعية

- الهجرة السكانية من بعض المناطق.
- فجوات المهارات.
- تباين مستويات التنمية بين المحافظات.

الفرص الاستثمارية المتاحة في سوريا بعد التحرير

رغم التحديات، فإن سوريا تمتلك فرصاً استثمارية ضخمة، أبرزها:

1-قطاع الإسكان والبناء

سوريا بحاجة إلى أكثر من مليون وحدة سكنية جديدة، ما يجعل هذا القطاع من أكبر القطاعات الواعدة.

2- قطاع الطاقة

خاصة الطاقة المتجددة (الشمسية والريحية)، نتيجة تضرر جزء كبير من الشبكة الكهربائية.

3- قطاع الصناعة

إعادة تشغيل المصانع في المدن الصناعية (عدرا - الشيخ نجار - حسياء).

4-القطاع الزراعي

تطوير سلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

5- قطاع الخدمات اللوجستية

وضع سوريا الجغرافي يجعلها مؤهلة لتكون مركزاً لوجستياً إقليمياً.

6-قطاع السياحة

السياحة الدينية والطبيعية ما تزال قطاعاً واعداً بعد استقرار الأوضاع الأمنية.

1.9.المنهجية وطرق البحث:

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، القائم على وصف الظواهر الاقتصادية وتحليلها، وربط المتغيرات النظرية بالواقع الاستثماري السوري. ويقوم هذا المنهج على:

- جمع البيانات من مصادر رسمية ودولية ومحلية.
- تحليل المؤشرات الاستثمارية.
- مراجعة الأدبيات المتعلقة بالاستثمار وإعادة الإعمار.
- الاستفادة من ملاحظات الباحث العملية في السوق الخليجي.
- تحليل اتجاهات الشركات الخليجية الراغبة بالاستثمار في سوريا.

وقد تم اختيار هذا المنهج لأنه الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية المعقدة التي تجمع بين الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1.10. أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة الأدوات الآتية:

- تحليل الوثائق الاقتصادية.
- مراجعة الدراسات السابقة.
- تحليل البيانات الاستثمارية المنشورة.
- المقارنات الدولية بين دول ما بعد الصراع.
- الملاحظة المباشرة لاهتمام الشركات الخليجية (من خلال معرض دمشق).

1.11. حدود الدراسة:

- **حدود زمنية:** تغطي الفترة ما بعد التحرير حتى عام 2025.
- **حدود مكانية:** تشمل المحافظات التي شهدت استقراراً نسبياً.
- **حدود موضوعية:** تركز على الاستثمار ودوره في إعادة الإعمار، وعلى الشركات الخليجية تحديداً.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 مقدمة

يُعدّ الاستثمار، على نطاق واسع، أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، والتحول الهيكلي، والتنمية المستدامة. وفي الدول الخارجة من الصراعات، يكتسب الاستثمار أهمية بالغة، إذ يدعم إعادة الإعمار، وينعش الإنتاج، ويعيد بناء البنية التحتية، ويخلق فرص عمل. غالبًا ما تواجه اقتصادات ما بعد الصراع نقاط ضعف هيكلية عميقة، تشمل تضرر البنية التحتية، وانخفاض القدرة الإنتاجية، وهشاشة المؤسسات، وتراجع ثقة المستثمرين. لذا، يُعدّ تحسين مناخ الاستثمار شرطاً أساسياً للتعافي والنمو المستدام. وتشير الأدلة الدولية إلى أن الدول المتعافية من الصراعات لا تحتاج إلى موارد مالية فحسب، بل تحتاج أيضًا إلى بيئة مؤسسية وتنظيمية داعمة قادرة على جذب المستثمرين المحليين والإقليميين والأجانب.

وفي السياق السوري، ازدادت أهمية مسألة الاستثمار نظرًا للآثار الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة للصراع الممتد. وتشير التقييمات الحديثة إلى أن سوريا لا تزال تواجه انكماشًا في الإنتاج، وتدهورًا في رفاهية الأسر، وضعفًا في نشاط القطاع الخاص، وفجوات كبيرة في البنية التحتية والخدمات. في الوقت نفسه، تؤكد التقارير التي تركز على التعافي أن إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي يتطلبان استثمارات منتجة، وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية، واستعادة النشاط السوقي، وتحسين ظروف الحوكمة. وهذا ما يجعل دراسة مناخ الاستثمار في سوريا ذات أهمية بالغة، لا سيما فيما يتعلق بقدرته على جذب رؤوس الأموال الإقليمية ودعم الانتعاش الاقتصادي الوطني.

يقدم هذا الفصل الأساس النظري للدراسة من خلال مناقشة مفهوم الاستثمار، ودوره في النمو الاقتصادي، وخصائص الاستثمار في اقتصادات ما بعد النزاع، ومحددات مناخ الاستثمار، والفرص والتحديات التي تواجه الاستثمار في سوريا بعد التحرير. كما يتناول الفصل الدور المحتمل لاستثمارات دول الخليج في

دعم التعافي، ويختتم بمراجعة للدراسات السابقة ذات الصلة. تُعد هذه المحاور أساسية لفهم العلاقات بين متغيرات الدراسة، ولبناء إطار تحليلي يدعم الجانب التجريبي من البحث.

2.2 مفهوم الاستثمار ودوره في النمو الاقتصادي

يشير الاستثمار إلى تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية للأنشطة الإنتاجية بهدف تحقيق عوائد مستقبلية. اقتصاديًا، يشمل الاستثمار عادةً الإنفاق على رأس المال المادي، كالمعدات والبنية التحتية والمنشآت الصناعية وأنظمة الطاقة والخدمات اللوجستية، فضلًا عن رأس المال البشري والتطوير التكنولوجي. ويُعدّ آليةً أساسيةً لتوسيع الاقتصادات لقاعدتها الإنتاجية، ورفع كفاءتها، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتوليد الدخل وفرص العمل. من منظور الاقتصاد الكلي، يُسهم الاستثمار بشكل مباشر في الطلب الكلي على المدى القصير، وفي القدرة الإنتاجية على المدى الطويل، مما يجعله عنصرًا جوهريًا في استراتيجيات التنمية المستدامة. عادةً ما تُفرّق الدراسات بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. يعكس الاستثمار المحلي ثقة وقدرات الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين، بينما يُمكن للاستثمار الأجنبي المباشر توفير رأس مال إضافي، وخبرات إدارية، ونقل تكنولوجي، ودمج في سلاسل القيمة الإقليمية أو العالمية. في الاقتصادات النامية والمتعافية، غالبًا ما يلعب الاستثمار الأجنبي والإقليمي دورًا استراتيجيًا عندما يكون التمويل المحلي غير كافٍ أو عندما تواجه الحكومات قيودًا مالية شديدة. بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، لا يزال المشهد الاستثماري العالمي هشا، إلا أن تيسير الاستثمار، ووضوح الأنظمة، والحكومة الرقمية تكتسب أهمية متزايدة في توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات الإنتاجية. وهذا يدل على أن جودة مناخ الاستثمار غالبًا ما تكون بنفس أهمية توافر الفرص نفسها. كما يرتبط الاستثمار ارتباطًا وثيقًا بالنمو الاقتصادي. فعندما يُوجّه الاستثمار نحو البنية التحتية، والتصنيع، والزراعة، والطاقة، والخدمات، فإنه يُمكن أن يُحدث آثارًا مضاعفة في مختلف قطاعات الاقتصاد. فهو يدعم خلق فرص العمل، ويعزز الإنتاجية، ويُعيد بناء سلاسل القيمة، ويُوسع القاعدة

الضريبية. وفي البيئات الهشة وما بعد النزاعات، تزداد أهمية هذه العلاقة لأن الاستثمار يُساعد على نقل الاقتصاد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية والركود نحو التعافي والقدرة على الصمود. ومع ذلك، فإن هذا الأثر الإيجابي يعتمد على جودة المؤسسات، والحماية القانونية، وجاهزية البنية التحتية، ومهارات العمال، وبيئة الأعمال بشكل عام. وبدون هذه الظروف الداعمة، قد تظل تدفقات الاستثمار محدودة أو قد تقشل في إحداث آثار تنموية واسعة النطاق. وبالنسبة لسوريا، يُعد دور الاستثمار بالغ الأهمية نظرًا لتأثير الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها البلاد على البنية التحتية، والصناعة، وأسواق العمل، ومستويات المعيشة على نطاق واسع. يُشير التقييم الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى انعكاسٍ حادٍ لمسار سوريا قبل النزاع، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً حاداً، وتفاقت حدة الفقر. وبالمثل، يُسلط تقرير المرصد الاقتصادي السوري الصادر عن البنك الدولي الضوء على استمرار الضغوط على رفاهية الأسر، وضعف نشاط القطاع الخاص، والحاجة الملحة إلى إنعاش الاقتصاد. تُشير هذه الظروف إلى أن الاستثمار ليس مجرد أداة سياسية تكميلية، بل هو شرط أساسي لاستعادة القدرة الإنتاجية وتمكين التعافي الوطني طويل الأجل.

2.3 الاستثمار في اقتصادات ما بعد النزاعات

يمثل الاستثمار في اقتصادات ما بعد النزاعات عنصراً أساسياً في الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة. عادةً ما تواجه الدول الخارجة من النزاعات اضطرابات اقتصادية حادة، تشمل تدمير البنية التحتية، وضعف المؤسسات، وهروب رؤوس الأموال، وفقدان الموارد البشرية. تخلق هذه التحديات الهيكلية احتياجات استثمارية كبيرة ومخاطر متزايدة، مما يجعل ديناميكيات الاستثمار في هذه السياقات مختلفة جوهرياً عن تلك الموجودة في الاقتصادات النامية المستقرة. من أبرز سمات اقتصادات ما بعد النزاعات وجود طلب استثماري مرتفع ومخاطر استثمارية عالية في آنٍ واحد. فمن جهة، يُتيح الدمار الناجم عن النزاعات فرصاً كبيرة في قطاعات مثل البنية التحتية، والتشييد، والطاقة، والزراعة، والخدمات.

ومن جهة أخرى، غالبًا ما يواجه المستثمرون قدرًا كبيرًا من عدم اليقين بسبب عدم الاستقرار السياسي، وضعف الحوكمة، والمخاوف الأمنية، وهشاشة الأنظمة القانونية. تميل هذه الظروف إلى تثبيط الاستثمار الخاص، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، ما لم تُنفذ إصلاحات مؤسسية قوية وتُقدم ضمانات فعّالة. تؤكد الدراسات أن الاستثمار في بيئات ما بعد النزاعات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة مناخ الاستثمار. بحسب البنك الدولي، يُعدّ تحسين مناخ الاستثمار - من خلال الإصلاحات التنظيمية، وتعزيز المؤسسات، وضمان حقوق الملكية، وتحسين الشفافية - أمرًا بالغ الأهمية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. فبدون هذه التحسينات، قد تفشل حتى فرص الاستثمار ذات العائد المرتفع في جذب المستثمرين بسبب المخاطر المتصورة.

علاوة على ذلك، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا بالغ الأهمية في التعافي بعد النزاعات. ففي كثير من الحالات، لا تكفي الموارد المحلية لتمويل إعادة الإعمار، مما يجعل تدفقات رأس المال الخارجي محركًا رئيسيًا للإنعاش الاقتصادي. ولا يقتصر إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد المالية فحسب، بل يشمل أيضًا الخبرات الإدارية، ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق الدولية. ومع ذلك، غالبًا ما تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول ما بعد النزاعات محدودة ومتركزة في قطاعات محددة - لا سيما الموارد الطبيعية - نظرًا لاعتبارات المخاطر ونقاط الضعف المؤسسية.

ومن الجوانب المهمة الأخرى للاستثمار في اقتصادات ما بعد النزاعات دور المعونة والدعم الدولي. فغالبًا ما تُشكل مساعدات إعادة الإعمار مؤشرًا على الثقة للمستثمرين من القطاع الخاص، مما يدل على أن الدولة تسير نحو الاستقرار والتعافي. وتشير النماذج الاقتصادية إلى أن اقتصادات ما بعد النزاعات يُمكن أن تشهد نموًا سريعًا خلال مرحلة التعافي إذا ما توفرت السياسات المناسبة وظروف الاستثمار الملائمة. مع ذلك، تعتمد فعالية الاستثمار والمساعدات بشكل كبير على جودة الحوكمة، والبيئة السياسية،

والقدرات المؤسسية. إضافةً إلى ذلك، غالبًا ما تعاني اقتصادات ما بعد النزاعات من قيود هيكلية تحدّ من قدرتها على جذب الاستثمارات واستدامتها. وتشمل هذه القيود ضعف البنية التحتية، ونقص العمالة الماهرة نتيجة لهجرة الكفاءات، ومحدودية الوصول إلى التمويل، والفساد، والقصور الإداري. وتؤدي هذه القيود إلى زيادة تكاليف المعاملات وتقليل العوائد المتوقعة على الاستثمار، مما يثني المستثمرين المحتملين. ويتطلب التصدي لهذه التحديات جهودًا منسقة تشمل إصلاحات حكومية، وتطويرًا مؤسسيًا، وشراكات مع جهات فاعلة إقليمية ودولية. وتشير الأدلة التجريبية من دول مثل العراق ورواندا والبوسنة إلى أن الاستثمار المبكر في إعادة الإعمار يُمكن أن يُسرّع الانتعاش الاقتصادي، ولكن فقط عندما يدعمه استقرار سياسي، وتحسينات أمنية، واستراتيجيات تنموية واضحة. ففي العراق، على سبيل المثال، واجهت جهود إعادة الإعمار تحديات كبيرة بسبب المشكلات الأمنية والفساد وضعف التنسيق، مما حدّ من فعالية الاستثمار على الرغم من التدفقات المالية الكبيرة. وبشكل عام، يُعدّ الاستثمار في اقتصادات ما بعد النزاعات ضرورة وتحديًا في آنٍ واحد. فهو يتطلب توازنًا دقيقًا بين إدارة المخاطر واستغلال الفرص. تعتمد استراتيجيات الاستثمار الناجحة في مثل هذه السياقات على تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز المؤسسات، وزيادة الشفافية، وإعادة بناء البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري. وتحدد هذه العوامل مجتمعةً ما إذا كان الاستثمار قادرًا على المساهمة بفعالية في الانتعاش الاقتصادي المستدام والنمو طويل الأجل.

2.4 مناخ الاستثمار ومحدداته الرئيسية

يشير مناخ الاستثمار إلى مجمل الظروف الاقتصادية والمؤسسية والقانونية والبنية التحتية التي تؤثر على قرارات المستثمرين بتخصيص رؤوس أموالهم في بلد أو منطقة معينة. ويشمل ذلك السياسات واللوائح والإجراءات الإدارية وجودة الحوكمة وظروف السوق التي تحدد مستوى المخاطر والعوائد المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية. ويساهم مناخ الاستثمار المواتي في الحد من عدم اليقين، وخفض تكاليف

المعاملات، وتعزيز ثقة المستثمرين، مما يشجع تدفقات الاستثمار المحلية والأجنبية على حد سواء (المجلس الدولي للاستثمار، 2024). في الاقتصادات النامية والناشئة عن النزاعات، يلعب مناخ الاستثمار دورًا بالغ الأهمية، نظرًا لحساسية المستثمرين الشديدة للمخاطر وعدم اليقين. وعلى عكس الاقتصادات المستقرة حيث تُحرك قرارات الاستثمار في المقام الأول اعتبارات الربحية، يولي المستثمرون في البيئات الهشة اهتمامًا أكبر للأمن والاستقرار المؤسسي ووضوح اللوائح. ولذلك، يُعد تحسين مناخ الاستثمار شرطًا أساسيًا لجذب رؤوس الأموال ودعم الانتعاش الاقتصادي (المجلس الدولي للاستثمار، 2024). تُحدد الدراسات عدة عوامل رئيسية تؤثر في مناخ الاستثمار، والتي يُمكن تصنيفها بشكل عام إلى عوامل مؤسسية واقتصادية وبنائية وبشرية. تتفاعل هذه العوامل فيما بينها، وتُشكل مجتمعةً جاذبية الاقتصاد للاستثمار.

2.4.1 البيئة القانونية والتنظيمية

يُعد الإطار القانوني والتنظيمي من أهم العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار. ويشمل قوانين الاستثمار، وحماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وآليات تسوية المنازعات، والشفافية العامة للنظام القانوني. تُقلل البيئة التنظيمية الواضحة والمستقرة من حالة عدم اليقين، وتُوفر للمستثمرين الثقة في حماية استثماراتهم. في سياقات ما بعد النزاعات، غالبًا ما تُمثل الأنظمة القانونية الضعيفة واللوائح غير الواضحة عوائق رئيسية أمام الاستثمار. قد يتردد المستثمرون في استثمار رؤوس أموالهم إذا ما شعروا بمخاطر تتعلق بالمصادرة، أو المنازعات التعاقدية، أو عدم إنفاذ القانون. لذلك، تُعد الإصلاحات القانونية التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات، وحماية حقوق المستثمرين، وضمان الشفافية، ضرورية لتحسين مناخ الاستثمار (برنامج الأمم المتحدة الاستثماري، 2023).

2.4.2 الاستقرار الاقتصادي

يُعدّ الاستقرار الاقتصادي الكلي عاملاً رئيسياً آخر يؤثر على قرارات الاستثمار. ويشمل ذلك معدلات التضخم، واستقرار سعر الصرف، والسياسة المالية، والأداء الاقتصادي العام. فالظروف الاقتصادية المستقرة تُقلل من حالة عدم اليقين وتُمكن المستثمرين من التنبؤ بالعوائد المستقبلية بدقة أكبر. في المقابل، يُمكن أن يُثني عدم الاستقرار الاقتصادي - كتقلبات العملة، وارتفاع التضخم، وضعف القوة الشرائية - عن الاستثمار من خلال زيادة المخاطر المالية وتقليل الربحية المتوقعة. وفي الاقتصادات الخارجة من النزاعات، غالباً ما تكون استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي عملية تدريجية تتطلب إدارة مالية سليمة وسياسات نقدية فعّالة (المجلس الدولي للاستثمار، 2024).

2.4.3 البنية التحتية والخدمات الأساسية

تلعب البنية التحتية دوراً أساسياً في تشكيل مناخ الاستثمار. فشبكات النقل الموثوقة، وإمدادات الطاقة، وأنظمة المياه، والاتصالات، والخدمات اللوجستية ضرورية لعمليات الشركات. وتؤدي البنية التحتية المتهالفة إلى زيادة تكاليف التشغيل وتقليل الإنتاجية، مما يجعل الاستثمار أقل جاذبية. في البلدان الخارجة من النزاعات، غالباً ما تكون البنية التحتية متضررة بشدة، مما يُشكّل تحدياً وفرصة في آن واحد. رغم أن ضعف البنية التحتية قد يُثني المستثمرين في البداية، إلا أنه يفتح آفاقاً استثمارية واسعة في مشاريع إعادة الإعمار والتنمية. لذا، يُعدّ تحسين البنية التحتية أولوية رئيسية للحكومات الساعية إلى جذب الاستثمارات (الإسكوا، 2024).

2.4.4 الكفاءة الإدارية والبيروقراطية

تُعدّ كفاءة الإجراءات الإدارية عاملاً حاسماً في تحديد مناخ الاستثمار. ويشمل ذلك سهولة بدء الأعمال التجارية، والحصول على التراخيص، وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، والوصول إلى الخدمات العامة. وتؤدي الإجراءات المعقدة والمستهلكة للوقت إلى زيادة تكاليف المعاملات وخلق عوائق أمام المستثمرين.

يمكن أن تُضعف أوجه القصور البيروقراطية، ونقص التنسيق بين المؤسسات، والفساد الإداري مناخ الاستثمار بشكل كبير. في المقابل، يُمكن لتبسيط الإجراءات، واعتماد الأنظمة الرقمية، وتحسين التنسيق المؤسسي أن يُعزز الكفاءة ويجذب الاستثمارات (المؤتمر العالمي للتجارة والتنمية، 2024).

2.4.5 رأس المال البشري وظروف سوق العمل

يُعدّ توافر رأس المال البشري وجودته عنصرين أساسيين لنجاح الاستثمار. فالعمالة الماهرة تُعزز الإنتاجية، وتدعم الابتكار، وتُقلل تكاليف التدريب للمستثمرين. في المقابل، يُمكن أن يؤدي نقص القوى العاملة المؤهلة إلى الحدّ من جاذبية وجهة الاستثمار. غالبًا ما تواجه الاقتصادات الخارجة من النزاعات تحديات كبيرة في رأس المال البشري نتيجة لهجرة الكفاءات، واضطرابات أنظمة التعليم، وانخفاض فرص التدريب. ويُعدّ معالجة هذه القضايا من خلال برامج التعليم والتدريب المهني أمرًا بالغ الأهمية لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023).

2.4.6 الاستقرار السياسي والحوكمة

يُعدّ الاستقرار السياسي وجودة الحوكمة من أهمّ مُحدّدات مناخ الاستثمار، لا سيما في السياقات الهشة. فمن المرجّح أن يستثمر المستثمرون في بيئات تتميز بالاستقرار السياسي، والأمن، والحوكمة الفعّالة. يُؤدّي ضعف الحوكمة، والفساد، وعدم الاستقرار السياسي إلى زيادة المخاطر وتثبيط الاستثمار. في المقابل، يُمكن لتعزيز المؤسسات، وتحسين الشفافية، وترسيخ المساءلة أن يُحسّن ثقة المستثمرين بشكلٍ ملحوظ، ويُشجع على الاستثمار طويل الأجل (المجلس الدولي للاستثمار، 2024). بناءً على ما سبق، يُمكن اعتبار مناخ الاستثمار مفهومًا متعدد الأبعاد يشمل عوامل قانونية واقتصادية وبنائية وإدارية وبشرية. وتؤثر هذه الأبعاد مجتمعةً على قدرة الدولة على جذب الاستثمار. في سياق هذه الدراسة، يُمثل مناخ الاستثمار المتغير المستقل، بينما يُمثل جذب الاستثمار الخليجي نتيجةً وسيطة، ويُمثل النمو

الاقتصادي النتيجة النهائية التابعة. يُعد فهم هذه العلاقات أساسياً لتحليل كيفية إسهام تحسين مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الإقليمي ودعم الانتعاش الاقتصادي في سوريا بعد التحرير.

2.5 فرص وتحديات الاستثمار في سوريا بعد التحرير

يمثل الاستثمار في سوريا بعد التحرير مشهداً معقداً يتسم بفرص كبيرة وقيود هيكلية خطيرة. فمن ناحية الفرص، يخلق حجم احتياجات إعادة الإعمار طلباً كبيراً على رأس المال في قطاعات البنية التحتية والإسكان والمياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والقطاعات الإنتاجية. وتشير وثائق التخطيط الأخيرة للبنك الدولي إلى أن استراتيجية التعافي في سوريا تتمحور بشكل متزايد حول استعادة الخدمات الأساسية، واستقرار الأنظمة الرئيسية، وتمكين القطاع الخاص من قيادة عملية التعافي، مما يوحي بأن الطلب على الاستثمار في المستقبل سيكون واسع النطاق وليس مقتصرًا على قطاع واحد فقط. تكمن إحدى أهم الفرص في البنية التحتية والخدمات الأساسية. فقد أدت سنوات الصراع إلى إضعاف أنظمة المياه وشبكات الصرف الصحي وإمدادات الكهرباء وشبكات النقل بشكل كبير. ويشير هذا الضرر مخاوف إنسانية وتنموية ملحة، ولكنه يخلق أيضاً مجالاً استثمارياً واسعاً لإعادة الإعمار والتحديث. وعلى وجه الخصوص، تحدد وثائق البنك الدولي الأخيرة الموجهة نحو التعافي أمن المياه وخدمات الصرف الصحي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ على المدى الطويل كمجالات ذات أولوية لدعم الاستثمار، مما يشير إلى أن إعادة تأهيل البنية التحتية ستظل على الأرجح محورياً أساسياً في أجندة التعافي في سوريا. تُعدّ إمكانية إنعاش القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة والخدمات اللوجستية والخدمات المحلية، فرصة رئيسية أخرى. ويؤكد التقييم الاجتماعي والاقتصادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2025 على أن تعافي سوريا يتطلب تجديد الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والأنشطة الإنتاجية، بهدف خلق فرص عمل، وتوفير موارد عامة، وتحقيق استقرار طويل الأمد. كما يُبرز برنامج الأمم المتحدة المشترك لسوريا دعم النظم الغذائية المستدامة، وفرص كسب العيش، والروابط الاقتصادية بين

المناطق الحضرية والريفية، وتعزيز القدرة على الصمود المحلي، مما يُشير إلى إمكانات استثمارية تتجاوز قطاعات إعادة الإعمار التقليدية. وتتمتع سوريا أيضاً بميزة جغرافية هامة. فموقعها يمنحها أهمية محتملة على المدى الطويل في التجارة الإقليمية، والنقل، والخدمات اللوجستية، وسلاسل القيمة العابرة للحدود، لا سيما مع استمرار الاستقرار الاقتصادي وإعادة بناء المؤسسات. وفي مرحلة ما بعد النزاع، لا يكفي الموقع الجغرافي وحده لجذب رؤوس الأموال، ولكن عند اقترانه بإعادة تأهيل البنية التحتية وتحسين الأنظمة، يُمكن تعزيز جاذبية البلاد كوجهة استثمارية مستقبلية. وهذا ما يجعل الخدمات اللوجستية، والتخزين، وخدمات النقل، والبنية التحتية الداعمة للتجارة قطاعات واعدة على المدى المتوسط والطويل. يتماشى هذا التفسير مع أطر التعافي التي تُركز على تمكين النمو بقيادة القطاع الخاص بالتوازي مع استعادة الخدمات الأساسية. إضافةً إلى ذلك، يُتيح حجم الاحتياجات غير المُلباة في قطاعي الإسكان والخدمات البلدية مجالاً واسعاً لمشاركة الاستثمارات الخاصة والإقليمية. وقد تعاملت وكالات الأمم المتحدة بالفعل مع برامج التعافي الحضري، وإعادة تأهيل الخدمات المحلية، وبرامج تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، باعتبارها نقاط انطلاق عملية للعمل الموجه نحو التعافي، لا سيما في المراكز الحضرية والمحافظات الأكثر تضرراً. تُشير هذه الظروف إلى أن فرص الاستثمار في سوريا لا تقتصر على المشاريع الوطنية الضخمة؛ بل قد تشمل أيضاً مشاريع مرحلية ومحلية وخدمية ذات أثر تنموي. على الرغم من هذه الفرص، لا تزال التحديات جسيمة. يتمثل أحد أبرز هذه التحديات في هشاشة الاقتصاد الكلي. فبحسب تقييم البنك الدولي للاقتصاد الكلي والمالي لعام 2025، لا تزال سوريا تُعاني من انكماش اقتصادي، ونقص في السيولة، واضطرابات في إمدادات النفط، ومستوى عالٍ جداً من عدم اليقين. ويُشير التقييم نفسه إلى أن النظام المالي يواجه تحديات هائلة تُقيّد النشاط الاقتصادي وتُعيق إعادة الإعمار والتعافي على نطاق أوسع. تُؤدي هذه الظروف إلى زيادة مخاطر التمويل، وتعقيد تخطيط الأعمال، وتقليل ثقة المستثمرين. أما التحدي الرئيسي الثاني فيتعلق بالبيئة المالية والمصرفية. حتى في حال وجود

اهتمام بالاستثمار، فإنّ عوائق عملية كصعوبة الوصول إلى القنوات المصرفية الدولية، وتجميد الأصول، وضعف النظام المالي عموماً، قد تعرقل التجارة، وإمدادات الطاقة، وتدفقات المساعدات، والاستثمار نفسه. ويؤكد تقييم البنك الدولي للاقتصاد الكلي والمالي صراحةً أنه إلى حين اتخاذ تدابير ملموسة، ستستمر قيود الوصول إلى الخدمات المصرفية الدولية في إعاقة التجارة والاستثمار. وهذا يعني أن رغبة المستثمرين وحدها غير كافية ما لم تتحسن الوساطة المالية وقنوات المعاملات تحسناً ملموساً.

لا تزال القيود المؤسسية والحوكمة بالغة الأهمية. يعتمد الاستثمار في مرحلة ما بعد النزاع اعتماداً كبيراً على استقرار الوضع القانوني، وكفاءة الإدارة، والحوكمة الرشيدة. وتؤكد التقارير المتعلقة بالتعافي في سوريا مراراً وتكراراً على ضرورة استقرار الأنظمة الحكومية، وإعادة بناء المؤسسات، وتحسين ظروف الحوكمة كأساس للنمو. فبدون تعزيز القدرات المؤسسية، قد تبقى إجراءات الاستثمار بطيئة أو غير مؤكدة أو مكلفة، مما يثني المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. ومن التحديات الأخرى تدهور التنمية البشرية وأوضاع سوق العمل. ويشير تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2025 إلى أن سوريا قد تكبدت خسائر فادحة في رأس المال البشري، والتوظيف، ورفاهية الأسر، في حين أن تعافي البلاد لا يزال بطيئاً في جميع السيناريوهات المقترحة. وتؤثر هذه الظروف على عرض العمالة الماهرة، وتقلل من القدرة الشرائية للأسر، وتُحد من قدرة السوق المحلية على استيعاب الاستثمارات الجديدة بكفاءة. عملياً، احتياجات إعادة الإعمار كبيرة، لكن القوى العاملة، والقدرات المؤسسية، وظروف الطلب اللازمة لدعم التوسع السريع في الاستثمار قد لا تزال ضعيفة. وأخيراً، يستمر عدم اليقين الأمني وهشاشة بيئة العمل بشكل عام في تشكيل مخاطر الاستثمار. تُشير التوقعات الأخيرة للبنك الدولي إلى أن الوضع في سوريا مُعرّض لمستوى عالٍ للغاية من عدم اليقين، مع استمرار عدم الاستقرار الأمني كعامل خطر رئيسي. بالنسبة للمستثمرين، يعني هذا أن الاستثمار في سوريا قد يُتيح إمكانات عالية على المدى الطويل، ولكنه لا يزال يتطلب قدرة كبيرة على تحمل المخاطر، ودخولاً تدريجياً إلى السوق، وشراكات

محلية قوية، وبيئة سياسية مُحسّنة. بشكل عام، يُمكن فهم الاستثمار في سوريا بعد التحرير على أنه بيئة ذات احتياجات عالية وإمكانات عالية، ولكنها أيضاً ذات مخاطر عالية. تُتيح البلاد فرصاً كبيرة في إعادة الإعمار، والبنية التحتية، والخدمات، والزراعة، والتعافي الاقتصادي المحلي. ومع ذلك، فإن هذه الفرص مُقيّدة بضعف الاقتصاد الكلي، والاختناقات المالية، وهشاشة المؤسسات، وتضرر البنية التحتية، وتدهور رأس المال البشري. لذلك، فإن جاذبية سوريا في المستقبل كوجهة استثمارية ستعتمد إلى حد كبير على وتيرة الإصلاح المؤسسي، واستعادة الخدمات الأساسية، والتطبيع المالي، ومصادقية إطار التعافي الأوسع.

2.6 استثمارات دول الخليج ودورها المحتمل في تعافي سوريا

من المتوقع أن تلعب استثمارات دول الخليج دوراً محورياً في دعم الانتعاش الاقتصادي لسوريا في مرحلة ما بعد التحرير. ونظراً لحجم احتياجات إعادة الإعمار، التي تُقدر بمئات المليارات من الدولارات، والقدرة المالية المحدودة للحكومة السورية، فإن رأس المال الخارجي، ولا سيما من دول مجلس التعاون الخليجي، يُمثل مصدراً بالغ الأهمية لتمويل إعادة بناء البنية التحتية وإنعاش النشاط الاقتصادي (سنايدر، 2025). تمتلك دول الخليج موارد مالية ضخمة، وصناديق ثروة سيادية قوية، وخبرة واسعة في تطوير البنية التحتية، ومشاريع الطاقة، والخدمات اللوجستية، والتخطيط الحضري واسع النطاق. هذه الإمكانيات تجعلها جهات فاعلة رئيسية في بيئات إعادة الإعمار بعد النزاع. وتشير التطورات الأخيرة إلى أن مستثمري دول الخليج يسعون بنشاط إلى اقتناص الفرص في سوريا، بهدف ضمان دخول مبكر إلى سوق تتسم بارتفاع الطلب على مشاريع إعادة الإعمار والتنمية (شراوي، 2026). ويتمثل أحد الأدوار الرئيسية لاستثمارات دول الخليج في تمويل مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق. تشير الأدلة المستقاة من اتفاقيات الاستثمار الأخيرة إلى أن المشاريع المدعومة من دول الخليج في سوريا تشمل أنظمة النقل، وبناء المطارات، والبنية التحتية للطاقة، وشبكات الاتصالات، والتنمية الحضرية. فعلى سبيل المثال، تم توقيع العديد من صفقات

الاستثمار الكبرى في قطاعات مثل النقل والعقارات، حيث بلغت قيمة الالتزامات الإجمالية مليارات الدولارات، مما يعكس الاهتمام الإقليمي المتزايد بإعادة إعمار سوريا (رويترز، 2025).

وإلى جانب البنية التحتية، تُسهم استثمارات دول الخليج في استعادة الاستقرار الاقتصادي وإعادة بناء قدرات الدولة. وقد قدمت دول الخليج مساعدات مالية ودعمًا للخدمات الأساسية مثل إمدادات الكهرباء والاتصالات والعمليات الإدارية. ولا تقتصر هذه التدخلات على الاستثمارات الربحية فحسب، بل تهدف أيضاً إلى استقرار البيئة الاقتصادية بشكل عام، وتسهيل عودة النازحين، ودعم التعافي المؤسسي (مؤسسة هوفر، 2026). علاوة على ذلك، ترتبط استثمارات دول الخليج ارتباطاً وثيقاً بالاعتبارات الجيوسياسية والاستراتيجية. إذ تنظر دول الخليج إلى الاستثمار في سوريا كوسيلة لتعزيز الاستقرار الإقليمي، والحد من المخاطر الأمنية، وتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي. يُسهم دعم تعافي سوريا في منع انتشار عدم الاستقرار في المنطقة، ويتماشى مع استراتيجيات التنويع الاقتصادي الأوسع التي تنتهجها اقتصادات الخليج (منتدى الخليج الدولي، 2025). ومن الجوانب المهمة الأخرى دور الاستثمارات الخليجية في تيسير إعادة دمج سوريا في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. فمن خلال المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار والتنمية، يُمكن للمستثمرين الخليجيين المساعدة في إعادة ربط سوريا بشبكات التجارة الإقليمية وسلاسل التوريد والأنظمة المالية. ومن شأن هذه العملية تعزيز التكامل الاقتصادي، وتحفيز التدفقات التجارية، وخلق فرص جديدة للشركات السورية والإقليمية على حد سواء (آسيا هاوس، 2025). علاوة على ذلك، يُمكن أن يكون لدخول رؤوس الأموال الخليجية آثار مضاعفة كبيرة على الاقتصاد السوري. فالاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية يُمكن أن يُحفز خلق فرص العمل، ويرفع مستويات الدخل، ويشجع الاستثمارات التكميلية من جهات فاعلة دولية ومحلية أخرى. وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن الاستثمار في المراحل المبكرة في اقتصادات ما بعد النزاع غالباً ما يُحقق فوائد نمو طويلة الأجل، لا سيما عندما يكون مدعوماً بإصلاحات مؤسسية وسياسات مستقرة (معهد أوريون للسياسات، 2025). ومع ذلك، ورغم

هذه الفرص، تواجه الاستثمارات الخليجية في سوريا عدة معوقات. لطالما شكلت العقوبات الدولية أحد أبرز التحديات التاريخية، إذ تُقيّد المعاملات المالية وتزيد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار. وتؤثر هذه القيود على القنوات المصرفية، وتدفقات رؤوس الأموال، وقدرة شركات الخليج على العمل بحرية في السوق السورية. ورغم وجود نقاشات حول تخفيف هذه القيود، إلا أن حالة عدم اليقين لا تزال عاملاً رئيسياً يؤثر على قرارات الاستثمار (معهد أوريون للسياسات، 2025). إضافةً إلى ذلك، يحتاج المستثمرون الخليجيون إلى بيئة استثمارية مستقرة وقابلة للتنبؤ. ويشمل ذلك أطراً قانونية واضحة، ولوائح شفافة، وإجراءات إدارية فعّالة، وآليات موثوقة لحل النزاعات. وبدون هذه الشروط، تبقى مخاطر الاستثمار مرتفعة، مما قد يحد من نطاق واستدامة مشاركة دول الخليج في عملية إعادة إعمار سوريا. بشكل عام، تمثل الاستثمارات الخليجية فرصة استراتيجية للتعافي الاقتصادي في سوريا. فهي توفر موارد مالية، وخبرات فنية، ومساهمات للتكامل الإقليمي، وهي عناصر أساسية لإعادة بناء الاقتصاد. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الاستثمارات تعتمد على تحسين مناخ الاستثمار، ومعالجة نقاط الضعف المؤسسية، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي على المدى الطويل.

2.7. الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى: مناخ الاستثمار في حالات ما بعد النزاعات (البنك الدولي)

تتناول هذه الدراسة، التي أجراها البنك الدولي، دور مناخ الاستثمار في اقتصادات ما بعد النزاعات وتأثيره على الانتعاش الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص. وتهدف الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المؤثرة في قرارات الاستثمار في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وتقديم توصيات سياساتية لتحسين مناخ الاستثمار. يعتمد البحث منهجاً تحليلياً نوعياً قائماً على مراجعة دراسات حالة متعددة لحالات ما بعد النزاعات، بما في ذلك دول مثل البوسنة ورواندا وأفغانستان. ويحلل الإصلاحات المؤسسية والأطر القانونية وأنماط الاستثمار في هذه الدول لتحديد العوامل المشتركة لجذب الاستثمارات بنجاح. وتبين

نتائج الدراسة أن مناخ الاستثمار في اقتصادات ما بعد النزاعات يتأثر بشكل كبير بجودة المؤسسات والحوكمة والاستقرار التنظيمي. وتؤكد الدراسة أن ضعف الأنظمة القانونية وانعدام الشفافية وعدم الاستقرار السياسي تُشكل عوائق رئيسية أمام الاستثمار. كما يخلص البحث إلى أن تحسينات حماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، والكفاءة الإدارية، تلعب دورًا حاسمًا في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

علاوة على ذلك، يخلص البحث إلى أن الإصلاحات في المراحل المبكرة ضرورية لتشكيل تصورات المستثمرين. فحتى التحسينات الطفيفة في الحوكمة ووضوح الأنظمة يمكن أن يكون لها أثر إيجابي كبير على ثقة المستثمرين. ويؤكد البحث أيضًا أن إعادة بناء البنية التحتية وحدها غير كافية؛ بل يجب أن يصاحب إعادة الإعمار إصلاح مؤسسي. وفي سياق هذه الدراسة، يدعم هذا البحث الحجة القائلة بأن مناخ الاستثمار عامل حاسم في جذب الاستثمارات. ويعزز أهمية الإصلاحات القانونية والمؤسسية في سوريا لجذب استثمارات دول الخليج وتحفيز النمو الاقتصادي.

الدراسة الثانية: التعافي الاقتصادي بعد النزاعات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

تركز هذه الدراسة، التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على استراتيجيات التعافي الاقتصادي في البلدان الخارجة من النزاعات. والهدف الرئيسي منها هو تحليل كيفية دعم السياسات الاقتصادية واستراتيجيات الاستثمار لعملية التعافي ومنع الانتكاس إلى النزاع. تعتمد الدراسة منهجية تحليل السياسات، مدعومة بتجارب ميدانية ودراسات حالة من بلدان متعددة متأثرة بالنزاعات. وتؤكد على دور النظم الاقتصادية المحلية، وإعادة بناء المؤسسات، وتوفير فرص العمل في عمليات التعافي. تشير النتائج إلى أن نجاح التعافي يعتمد على استعادة الثقة في المؤسسات الاقتصادية والسياسية، وضمان الأمن،

وتشجيع الاستثمار الإنتاجي. وتبين الدراسة ضرورة ربط الاستثمار بخلق فرص العمل، والحد من عدم المساواة، وتعزيز التماسك الاجتماعي. كما تؤكد على ضرورة دعم الأنشطة الاقتصادية المحلية بدلاً من الاعتماد كلياً على المساعدات الخارجية. وتخلص الدراسة إلى أن سياسات الاستثمار في اقتصادات ما بعد النزاعات يجب أن تركز على الحد من المخاطر، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، ودعم النمو الشامل. كما تُشدد على أهمية دمج استراتيجيات التعافي الاقتصادي مع إصلاحات الحوكمة وتعزيز المؤسسات. تُعدّ هذه الدراسة وثيقة الصلة بالبحوث الحالية، إذ تُؤكّد على أهمية ربط الاستثمار بالاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. كما تُؤيّد فكرة ضرورة أن يترافق جذب استثمارات دول الخليج إلى سوريا مع إصلاحات مؤسسية وسياسات تُعزّز النمو الاقتصادي الشامل.

الدراسة الثالثة: تنمية القطاع الخاص في بلدان ما بعد النزاعات

تستعرض هذه الدراسة دور تنمية القطاع الخاص في بيئات ما بعد النزاعات ومساهمته في الانتعاش الاقتصادي. ويتمثل الهدف الرئيسي في تقييم كيفية دمج أنشطة القطاع الخاص في جهود إعادة الإعمار الأوسع نطاقاً. تعتمد الدراسة منهجية مراجعة الأدبيات، حيث تحلل البحوث القائمة والخبرات العملية من منظمات التنمية. وتركز على تحديد أفضل الممارسات والتحديات في تعزيز تنمية القطاع الخاص. تُظهر النتائج أن القطاع الخاص يلعب دوراً حاسماً في خلق فرص العمل، والتنويع الاقتصادي، والنمو طويل الأجل. ومع ذلك، تُشير الدراسة أيضاً إلى أن تنمية القطاع الخاص في سياقات ما بعد النزاعات غالباً ما تُعيقها ضعف المؤسسات، ونقص التمويل، وسوء البنية التحتية. ومن أهم الاستنتاجات أن تنمية القطاع الخاص لا ينبغي التعامل معها كسياسة منفصلة، بل يجب دمجها في استراتيجيات التعافي الشاملة. كما تُؤكد الدراسة على أهمية التنسيق بين الحكومات والجهات المانحة والمستثمرين من القطاع الخاص

لضمان تحقيق نتائج فعّالة. في سياق الدراسة الحالية، يُبرز هذا البحث أهمية تهيئة بيئة داعمة لاستثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك استثمارات دول الخليج، في سوريا. ويؤكد على ضرورة وجود سياسات منسقة تعالج التحديات المؤسسية والمالية والبنوية.

الدراسة الرابعة: الاستثمار الأجنبي المباشر في دول ما بعد النزاع - حالة العراق

تتناول هذه الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق كدولة ما بعد النزاع، مع التركيز على قطاع الطاقة. وتهدف إلى تحديد العوامل الرئيسية المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد يتعافى من النزاع. تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة النوعية، استنادًا إلى مقابلات مع خبراء وتحليل بيانات الاستثمار. وتركز على قطاعي النفط والكهرباء باعتبارهما مجالين رئيسيين للاستثمار. تشير النتائج إلى أن المخاوف الأمنية، وعدم الاستقرار السياسي، والفساد، وضعف السياسات الحكومية تُعدّ من أهم العوائق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تُشير الدراسة إلى أن الاستثمار يميل إلى التمرکز في المناطق الأكثر استقرارًا نسبيًا، مما يُبرز أهمية الأمن والحوكمة الرشيدة. وتخلص الدراسة إلى أن تحسين جودة المؤسسات، وتعزيز الشفافية، والحد من الفساد أمورٌ ضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي. كما تؤكد على دور السياسات الحكومية في تشكيل قرارات الاستثمار. وتُعدّ هذه الدراسة وثيقة الصلة بالبحث الحالي، إذ تُقدّم أدلة تجريبية حول تحديات جذب الاستثمار في بيئات ما بعد النزاع. يدعم هذا البحث الحجة القائلة بأن تحسين مناخ الاستثمار في سوريا ضروري لجذب استثمارات دول الخليج.

الدراسة الخامسة: النمو الاقتصادي بعد الحرب في سوريا (البنك الدولي)

تحل هذه الدراسة أثر النزاع على النمو الاقتصادي في سوريا، وتستكشف سيناريوهات التعافي المحتملة. يتمثل الهدف الرئيسي في تقدير الخسائر الاقتصادية الناجمة عن النزاع، وتقييم آفاق النمو المستقبلية. تستخدم الدراسة أساليب النمذجة والمحاكاة الاقتصادية القياسية لتحليل سيناريوهات ما بعد

النزاع المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار متغيرات مثل رأس المال، والقوى العاملة، والإنتاجية، ومساعدات إعادة الإعمار. تُظهر النتائج أن سوريا شهدت انكماشاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض الناتج إلى حوالي ثلث مستواه قبل الحرب. كما تُشير الدراسة إلى أن التعافي الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على استثمارات إعادة الإعمار، وعودة اللاجئين، وتحسين الإنتاجية. تخلص الدراسة إلى أن الاستثمار محرك رئيسي للتعافي الاقتصادي، وأن السيناريوهات السياسية والاقتصادية المختلفة ستؤثر بشكل كبير على معدلات النمو المستقبلية. تؤكد هذه الدراسة بقوة على البحث الحالي، إذ تبين الدور المحوري للاستثمار في التعافي الاقتصادي. يؤكد ذلك على أهمية جذب استثمارات الخليج لدعم نمو سوريا.

الدراسة السادسة: إعادة بناء الأعمال والاستثمار في سيرااليون ما بعد النزاع

تتناول هذه الدراسة، الصادرة عن البنك الدولي، كيفية سعي سيرااليون لإعادة بناء بيئة الأعمال بعد النزاع، مع التركيز بشكل خاص على إصلاح مناخ الاستثمار وتعافي القطاع الخاص. وكان الهدف الرئيسي للدراسة هو تقييم مدى قدرة الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية الموجهة على تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار في اقتصاد هش ما بعد النزاع. ويكتسب هذا التقرير أهمية خاصة لأنه لا يقتصر على الجانب النظري فحسب، بل يوثق تجربة إصلاحية تطبيقية في بلدٍ ناشئ من الحرب، مما يجعله وثيق الصلة بسياقات ما بعد النزاع الأخرى.

منهجياً، تُعدّ الدراسة دراسة حالة سياسية ومؤسسية تستند إلى تجربة تنفيذ الإصلاحات. وتعرض الخطوات العملية التي اتخذتها سيرااليون لتحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك إصلاحات تسجيل الأعمال، وتبسيط الإجراءات الإدارية، والحوار بين القطاعين العام والخاص، والتعديلات القانونية. وتركز الدراسة

على كيفية قيام حكومات ما بعد النزاع بتسلسل الإصلاحات في ظل محدودية القدرات، وضعف المؤسسات، وضغوط إعادة الإعمار العاجلة.

خلصت الدراسة إلى أنه حتى في بيئة ما بعد النزاع الهشة، يمكن للإصلاحات المركزة نسبياً أن تحدث أثراً إيجابياً على ثقة المستثمرين والنشاط التجاري. ومن أهم نتائجها أن تبسيط الإجراءات التجارية، وتقليل العقبات البيروقراطية، وإنشاء قنوات تواصل بين الحكومة والقطاع الخاص، من شأنه أن يدعم التعافي في مراحله المبكرة. كما يُبين التقرير أن إصلاحات مناخ الاستثمار تُحقق أفضل النتائج عندما تكون عملية وواضحة ومرتبطة بأهداف التعافي الأوسع، بدلاً من التعامل معها كإجراءات فنية معزولة.

ومن الاستنتاجات المهمة الأخرى أن تعافي الاستثمار بعد النزاع لا يعتمد فقط على الإنفاق الكلي لإعادة الإعمار، بل أيضاً على قدرة الدولة على تهيئة بيئة عمل مستقرة للشركات. ففي حالة سيراليون، ساهمت الإصلاحات في مجالي التسجيل والإدارة العامة في إرسال إشارة إلى أن البلاد تنتقل من حالة الحرب نحو التعافي الاقتصادي. ولذلك، يؤكد التقرير على أن المصداقية، وتسلسل الإصلاحات، والتزام الحكومة الواضح، عناصر أساسية لإعادة بناء ثقة المستثمرين.

وبالنسبة للدراسة الحالية، يُعد هذا البحث بالغ الأهمية لأنه يُبين أن جذب الاستثمار بعد النزاع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإصلاحات عملية في مناخ الاستثمار. وبالمثل، تتطلب الحالة السورية ليس فقط تمويل إعادة الإعمار، بل أيضاً اتخاذ خطوات مؤسسية تُقلل من حالة عدم اليقين لدى المستثمرين، بمن فيهم مستثمرو دول الخليج. وتؤكد الدراسة على أن تحسين الإجراءات، والشفافية القانونية، والتنسيق بين الدولة وقطاع الأعمال، من شأنه أن يُعزز قدرة سوريا على جذب رؤوس الأموال الإقليمية.

الدراسة السابعة: التخطيط التشاركي لإعادة إعمار المجتمعات المحلية في سوريا

تركز هذه الدراسة، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التخطيط المحلي لإعادة الإعمار في سوريا، وتستكشف كيف يمكن للنهج المجتمعية أن تدعم التعافي المبكر، وإعادة تأهيل الخدمات، وتعزيز المرونة الاقتصادية. يهدف التقرير إلى توفير إطار عمل يمكن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من موازنة تدخلات إعادة الإعمار مع الأولويات المحلية، لا سيما في المناطق الحضرية المتضررة بشدة مثل حلب. ورغم أن التقرير لا يقتصر على الاستثمار الأجنبي، إلا أنه ذو أهمية بالغة لأنه يسلط الضوء على الأسس المؤسسية والتنموية المحلية اللازمة للاستثمار المستقبلي.

تعتمد منهجية التقرير على المشاركة الميدانية، حيث تستند إلى مشاورات محلية، وتقييم احتياجات المجتمعات، وأدوات التخطيط القائمة على المناطق لتحديد القطاعات ذات الأولوية لإعادة الإعمار. وبدلاً من الاقتصار على معالجة إعادة الإعمار كعملية مركزية، يؤكد التقرير على المشاركة الفعالة والتنسيق العملي بين أصحاب المصلحة. وهذا ما يجعله ذا قيمة خاصة لفهم جاهزية الاستثمار على المستوى المحلي.

يخلص التقرير إلى أن التعافي المستدام في سوريا يعتمد على إعادة تأهيل الخدمات المحلية، وإعادة ربط شبكات البنية التحتية، ودعم سبل العيش. يُبرز التقرير أن الانتعاش الاقتصادي المحلي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخدمات البلدية، وإعادة تأهيل المساكن، والتنقل، والأنشطة الإنتاجية الصغيرة. ومن أهم النتائج المترتبة على ذلك أن فرص الاستثمار في سوريا لا تقتصر على المشاريع الوطنية الكبرى، بل تشمل أيضاً المشاريع المحلية والبلدية التي يمكن أن تُحقق عوائد اقتصادية واجتماعية، مع إعادة بناء الثقة في المجتمعات المتضررة.

ويخلص التقرير أيضاً إلى ضرورة دمج البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والإنعاش الاقتصادي المحلي في خطط التعافي. ويشير إلى أن التدخلات المجزأة أقل فعالية من الأطر المنسقة التي تجمع بين إعادة

التأهيل المادي والدعم المؤسسي. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في مرحلة ما بعد النزاع، حيث يعتمد الانتعاش الاقتصادي على استعادة الظروف الأساسية للنشاط الإنتاجي.

وفي سياق البحث الحالي، تُعد هذه الدراسة مفيدة لأنها تُوسع فهم فرص الاستثمار في سوريا. وتبين أن تحسين بيئة الاستثمار في سوريا لا يقتصر على السياسات واللوائح الوطنية فحسب، بل يتطلب أيضًا جاهزية محلية، وإعادة تأهيل الخدمات، وبناء المؤسسات. وهذا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالدور المحتمل لاستثمارات دول الخليج، التي قد تدخل عبر مشاريع البنية التحتية والخدمات والإسكان والإنعاش المحلي، فضلًا عن الاستثمارات الوطنية الكبرى.

الدراسة الثامنة: أفضل الممارسات في الاستثمار من أجل التنمية في بلدان ما بعد النزاعات

تتناول هذه الدراسة، الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، كيفية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية في بلدان ما بعد النزاعات، وتحدد أفضل الممارسات لجذب الاستثمار والاستفادة منه في ظل الظروف الهشة. وتهدف الدراسة إلى شرح العلاقة بين التعافي بعد النزاعات والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحديد التدابير السياسية التي تساعد البلدان على تحسين جاذبيتها للمستثمرين بعد الحروب أو حالات عدم الاستقرار الشديد. تعتمد الدراسة منهجًا تحليليًا مقارنًا، حيث تستعرض التجارب السياسية والاستراتيجيات المؤسسية وممارسات تشجيع الاستثمار في بلدان ما بعد النزاعات. ويؤكد الأونكتاد بشكل خاص على أن بلدان ما بعد النزاعات تواجه تحديًا مزدوجًا: فهي في أمس الحاجة إلى الاستثمار، ومع ذلك غالبًا ما ينظر إليها المستثمرون الدوليون على أنها عالية المخاطر. ولذلك، تركز الدراسة على كيفية تقليل الحكومات للمخاطر المتصورة وتحسين ملفها الاستثماري. ومن أهم النتائج أن المستثمرين الأجانب قد يدخلون بلدان ما بعد النزاعات في وقت أبكر مما هو متوقع عندما يدركون أن السلام مستدام، وعندما ترسل الحكومة المضيئة إشارات موثوقة على الإصلاح والاستقرار. يؤكد التقرير

أن الدول المتضررة من النزاعات قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى قبل اكتمال إعادة الإعمار، شريطة أن تُظهر التزامًا سياسيًا، ووضوحًا تنظيميًا، وجدوى تشغيلية أساسية. ويشير التقرير أيضًا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على جلب رأس المال فحسب، بل يشمل أيضًا المهارات والتكنولوجيا والروابط السوقية والقدرات الإدارية. وتخلص الدراسة كذلك إلى أن تشجيع الاستثمار في مرحلة ما بعد النزاع يجب أن يكون انتقائيًا واستراتيجيًا. فبدلاً من الاعتماد على رسائل ترويجية عامة، ينبغي للحكومات تحديد القطاعات ذات الإمكانيات الفورية، وبناء ثقة المستثمرين تدريجيًا، وتعزيز المؤسسات الداعمة لتيسير الاستثمار. ومن الاستنتاجات الرئيسية الأخرى ضرورة مواءمة الدول المضيفة لسياسات الاستثمار مع أولويات التنمية، بحيث يُسهَم الاستثمار في إعادة الإعمار، وتوفير فرص العمل، وتحقيق النمو طويل الأجل. وترتبط هذه الدراسة ارتباطًا وثيقًا بالبحث الحالي، إذ تدعم فكرة أن سوريا قادرة على جذب الاستثمارات الإقليمية والخليجية إذا حسّنت مصداقية سياساتها ويسّرت الاستثمار. كما تُعزز فكرة أن الاستثمار ليس مجرد مصدر تمويل، بل آلية أوسع نطاقًا للتعافي، ونقل التكنولوجيا، وتحديث المؤسسات.

الدراسة التاسعة: التوقعات الاقتصادية الإقليمية لصندوق النقد الدولي - الشرق الأوسط وآسيا

الوسطى (مايو 2025)

تتميز هذه الدراسة الصادرة عن صندوق النقد الدولي بنطاقها الإقليمي الأوسع، إلا أنها تتضمن تحليلًا بالغ الأهمية حول انعدام الأمن، وتنمية القطاع الخاص، ومعوقات السوق، والشروط اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويهدف التقرير إلى تقييم التطورات الاقتصادية الكلية الإقليمية وتحديد أولويات السياسات المتعلقة بالنمو، وتعزيز القدرة على الصمود، وتوسيع القطاع الخاص في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

يستند التقرير إلى تحليل الاقتصاد الكلي، والمقارنة الإقليمية، وتقييم السياسات. ويُقيّم الأطر المالية، واحتياجات الإصلاح الهيكلي، ومعوقات بيئة الأعمال التي تؤثر على الاستثمار وتنمية القطاع الخاص. ورغم أنه لا يركز حصراً على سوريا، إلا أن نتائجه التحليلية قابلة للتطبيق بشكل كبير على بيئة الاستثمار في سوريا ما بعد النزاع، لأنها تتناول تحديداً أنواع المعوقات التي تُثني عن الاستثمار في الاقتصادات الهشة. ويخلص التقرير إلى أن استمرار انعدام الأمن وعدم اليقين يُثني عن استثمار القطاع الخاص ويعيق التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار. كما يخلص التقرير إلى أن تنمية القطاع الخاص في العديد من اقتصادات المنطقة لا تزال مقيدة بعوائق السوق، ومحدودية المنافسة، وصعوبة دخول الشركات إلى السوق، والعقبات الهيكلية التي تحول دون نمو الشركات الصغيرة والمستثمرين الجدد. وتكتسب هذه النتائج أهمية خاصة لأنها تُظهر أنه حتى في ظل الحاجة الماسة لإعادة الإعمار، سيظل الاستثمار ضعيفاً ما لم تُخفّض العوائق التي تحول دون تأسيس الشركات وتوسعها. ومن الاستنتاجات الرئيسية الأخرى أن الأطر المؤسسية والمالية القوية تُسهم في ترسيخ التوقعات ودعم ثقة المستثمرين. ويؤكد التقرير على ضرورة أن تعمل الحكومات على الحد من تشوهات السوق، وتشجيع المنافسة، وتحسين بيئة الشركات الخاصة إذا ما أرادت دعم النمو والتنوع على المدى الطويل. وهذا يعني أن التعافي بعد النزاع لا يقتصر على إعادة بناء الأصول المادية فحسب، بل يشمل أيضاً تمكين قطاع خاص أكثر ديناميكية. ويُعد هذا التقرير مفيداً للدراسة الحالية لأنه يُعزز الأساس النظري والسياسي للتعامل مع مناخ الاستثمار كمتغير أساسي. كما يدعم التقرير فرضية أن تعافي سوريا سيعتمد بشكل كبير على تقليل العوائق أمام الاستثمار الخاص، وتحسين الاستقرار، وخلق بيئة سياساتية أكثر ملاءمة للمستثمرين المحليين والخليجيين على حد سواء.

الدراسة العاشرة: تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا

(2025)

تُقدّم هذه الدراسة، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أحد أحدث وأشمل التقييمات للآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراع في سوريا، والعقبات التي تعترض سبيل التعافي. وتهدف الدراسة إلى قياس الآثار الاقتصادية والتنموية البشرية والاجتماعية طويلة الأجل للصراع، وتحليل المسارات اللازمة للتعافي الاجتماعي والاقتصادي. وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة بالنسبة لهذا البحث، لأنها تتناول الحالة السورية بشكل مباشر، وتُقدّم قاعدة بيانات واسعة لفهم البيئة التي يُمكن أن تُوظّف فيها الاستثمارات. يستخدم التقرير تحليل السيناريوهات، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وأدوات التقييم على المستوى الوطني، لتقييم التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، والفقر، والتعليم، والتوظيف، والتنمية البشرية، والقدرات المؤسسية. وتعتمد المنهجية على التحليل والاستشراف، إذ لا تقتصر على وصف الوضع الراهن في سوريا فحسب، بل تسعى أيضاً إلى تقدير ما هو مطلوب للتعافي على المدى البعيد. وتخلص الدراسة إلى أن سوريا شهدت تدهوراً حاداً في الناتج الاقتصادي، ورفاهية الأسر، والاستثمار في التعليم، وظروف سوق العمل، والتنمية الاجتماعية. يؤكد التقرير على أن الصراع خلف آثاراً إنسانية واقتصادية واجتماعية مدمرة، مما يجعل تعافي البلاد وإعادة إعمارها في المستقبل أكثر صعوبة. وفي الوقت نفسه، يشير التقرير إلى أن التعافي الحقيقي لا يتحقق إلا من خلال مزيج من الإنعاش الاقتصادي، وإعادة بناء المؤسسات، والاستثمار في القطاعات الإنتاجية، واستعادة الخدمات الأساسية. ومن أهم استنتاجات التقرير أن التعافي لا يمكن أن يعتمد على الاستجابة الإنسانية وحدها، بل يتطلب استثماراً مستداماً في البنية التحتية والتعليم وسبل العيش والمؤسسات. كما يشير التقرير إلى أن ضعف رأس المال البشري والفقر الهيكلي سيظلان يعيقان النمو ما لم تُضخ استثمارات ضخمة في التعافي الإنتاجي. وتُعد هذه الاستنتاجات بالغة الأهمية لفهم فرص وتحديات الاستثمار المستقبلي في سوريا. وتُعتبر هذه الدراسة قيمة للغاية للبحوث الحالية لأنها تُقدم دليلاً مباشراً على أن احتياجات سوريا الاستثمارية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتحديات التعافي الأوسع. كما تدعم الدراسة فكرة أن استثمارات

دول الخليج، إذا ما تم استقطابها في ظل الظروف المناسبة، يُمكن أن تُسهم ليس فقط في تمويل إعادة الإعمار، بل أيضًا في التعافي الاقتصادي والاجتماعي الأوسع.

الدراسة الحادية عشرة: دور القطاع الخاص في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات

تتناول هذه الدراسة، الصادرة عن البنك الدولي، دور القطاع الخاص في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وتوضح كيف يمكن للنشاط الاقتصادي الخاص أن يُسهم في تحقيق الاستقرار، وخلق فرص العمل، والتعافي. يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تجاوز النظرة التقليدية التي تعتبر إعادة الإعمار بعد النزاعات عمليةً يقودها القطاع العام أو الجهات المانحة فقط. وبدلاً من ذلك، تُجادل الدراسة بأن القطاع الخاص يُعدّ فاعلاً محورياً في إعادة بناء الاقتصادات، واستعادة سُبل العيش، وخلق حوافز للسلام. منهجياً، تعتمد الدراسة على التحليل والتحليل المفاهيمي، استناداً إلى مراجعة السياسات، والتقييم المؤسسي، والأدلة المقارنة من البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وتستكشف الدراسة كيف يؤثر النزاع على النشاط التجاري، وكيف تتكيف الشركات في ظل بيئات مؤسسية ضعيفة، وما هي أنواع السياسات العامة اللازمة لدعم تعافي القطاع الخاص. وبدلاً من التركيز على دولة واحدة فقط، تُقدّم الدراسة صورةً أشمل عبر سياقات هشة متعددة. تُشير الدراسة إلى أن القطاع الخاص غالباً ما يستمر في العمل حتى في ظل ظروف بالغة الهشاشة، وإن كان ذلك بطرق مشوهة وغير فعّالة. كما تُشير إلى أن التعافي بعد النزاعات يتعزز بشكل ملحوظ عندما تُقلل الحكومات من حالة عدم اليقين، وتُحسن الوصول إلى التمويل، وتُعيد بناء البنية التحتية، وتُشجع المشاركة المشروعة في السوق. ومن أهم الاستنتاجات أن الشركات الخاصة ليست فقط من المستفيدين من السلام، بل يُمكنها أيضاً أن تُساهم في الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل وإعادة ربط الأنظمة الاقتصادية المحلية. ومن الاستنتاجات المهمة الأخرى أن السياسات العامة في مرحلة ما بعد النزاعات لا ينبغي أن تنتظر

التعافي المؤسسي الكامل قبل دعم القطاع الخاص. بل على العكس، يُمكن للتدخلات المُوجَّهة، مثل تحسين اللوائح التجارية، وتعزيز آليات تسوية المنازعات التجارية، وتيسير الوصول إلى الأسواق، أن تُساعد في خلق زخم للتعافي حتى في البيئات الهشة. كما تُؤكد الدراسة على أنه في حال تجاهل القطاع الخاص، قد تُصبح جهود التعافي مُعتمدة بشكل مُفرط على المساعدات والإنفاق العام، وهو أمر غير مُستدام على المدى الطويل. بالنسبة لهذا البحث، تُعد هذه الدراسة ذات أهمية بالغة لأنها تُؤيد فكرة أن تعافي سوريا لا يُمكن أن يعتمد على موارد الدولة وحدها. يُؤكد هذا على أهمية جذب الاستثمارات الإقليمية والخليجية كجزء من نموذج تعافٍ أوسع يقوده القطاع الخاص. كما يوفر دعماً نظرياً للتعامل مع مناخ الاستثمار كمتغير حاسم يؤثر على ثقة الشركات، وتدفقات رأس المال، والنمو طويل الأجل.

الدراسة رقم ١٢: تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٤

يُعدّ هذا التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أحدث المراجع العالمية حول اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الاستثمار الدولية المتغيرة. ورغم أنه ذو طابع عالمي وليس خاصاً بسوريا، إلا أنه وثيق الصلة بهذه الدراسة لأنه يُفسّر الظروف الأوسع التي تُشكّل تدفقات الاستثمار إلى الاقتصادات النامية والهشة. يهدف التقرير بشكل أساسي إلى تقييم اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وتحديد العوامل السياسية المؤثرة على الاستثمار الإنتاجي، لا سيما في البلدان النامية. يستخدم التقرير منهجية إحصائية وتحليلية للسياسات على مستوى العالم. ويتناول تدفقات الاستثمار عبر الحدود، وتمويل المشاريع، والاستثمارات الجديدة، وأنماط الإنتاج الدولية. كما يُقيّم كيفية تحسين الحكومات لتيسير الاستثمار والحوكمة الرقمية لجعل اقتصاداتها أكثر جاذبية للمستثمرين. وهذا ما يجعل التقرير مفيداً بشكل خاص لفهم كيفية تأثير تحسينات مناخ الاستثمار على جذب رؤوس الأموال

في ظل ظروف تنافسية دولية. ومن أهم نتائج التقرير أن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لا يزال تحت ضغط نتيجةً لعدم اليقين الاقتصادي، وقيود التمويل، والتوترات الجيوسياسية. ومع ذلك، يُشير التقرير أيضًا إلى أن الدول التي تتمتع بأنظمة تيسير استثمار أقوى، وكفاءة إدارية أفضل، وأطر تنظيمية أكثر وضوحًا، هي الأجدر بجذب الاستثمارات الإنتاجية. وفي هذا الصدد، تظل جودة مناخ الاستثمار عاملاً حاسماً، لا سيما في الاقتصادات التي تواجه تصورات مرتفعة للمخاطر. ويخلص التقرير كذلك إلى أن الحكومة الرقمية، وتبسيط الإجراءات التنظيمية، وتحسين خدمات المستثمرين، تكتسب أهمية متزايدة في تشكيل قرارات الاستثمار. إذ يُولي المستثمرون اليوم قيمة كبيرة لسهولة الإجراءات، وإمكانية التنبؤ، وكفاءة الإدارة العامة. وهذا يعني أن اقتصادات ما بعد النزاعات لا تتنافس على الاستثمار من خلال احتياجات إعادة الإعمار أو انخفاض التكاليف فحسب، بل أيضًا من خلال قدرتها على تهيئة بيئة استثمارية فعّالة وموثوقة. ويُعدّ هذا التقرير مهمًا للدراسة الحالية لأنه يُعزز الحجة القائلة بأن سوريا يجب أن تُحسن بيئة تيسير الاستثمار لديها إذا كانت تسعى إلى جذب رؤوس الأموال الخليجية والإقليمية. كما يُقدّم إطارًا دوليًا أوسع يُبيّن أن جذب الاستثمار لا يعتمد فقط على الفرص، بل أيضًا على جودة الإدارة والتنظيم.

الدراسة رقم 13: التقرير السري للمرحلة الثانية من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بسوريا

2024

يتناول هذا التقرير الصادر مؤخرًا عن الأمم المتحدة برامج التعافي في سوريا، مع التركيز على استعادة الخدمات، ودعم سبل العيش، وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود. ويهدف التقرير بشكل أساسي إلى توثيق نتائج تدخلات التعافي المشتركة التي تدعمها الأمم المتحدة، وتقييم مساهمتها في التماسك الاجتماعي، والتعافي الاقتصادي المحلي، واستقرار المجتمعات. ويكتسب التقرير أهمية خاصة للدراسة

الحالية لأنه يقدم أدلة ميدانية حديثة من سوريا نفسها. يعتمد التقرير منهجية برنامجية قائمة على النتائج، حيث يتتبع المخرجات والنتائج المتعلقة بالخدمات الأساسية، والبنية التحتية المحلية، وسبل العيش، وأنشطة بناء القدرة على الصمود. وينصب التركيز على تدابير التعافي العملية، مثل إعادة تأهيل أنظمة الخدمات، وتوفير فرص اقتصادية محلية، ودعم المشاريع الصغيرة، وتعزيز آليات الصمود على مستوى المجتمعات. وتُظهر النتائج أن استعادة الخدمات وتوفير فرص كسب العيش يمكن أن يدعم بشكل مباشر التعافي الاقتصادي المحلي والتماسك الاجتماعي. يشير التقرير إلى استعادة الأسر والمجتمعات من فرص كسب العيش المستدامة، وإلى مساهمة تدخلات التعافي في استئناف النشاط الإنتاجي في بعض المناطق، بما في ذلك تلك المتضررة من اختناقات البنية التحتية، كالانقطاعات المتكررة للكهرباء. ويكتسب هذا أهمية بالغة لأنه يُظهر أن حتى استثمارات التعافي المحلية قادرة على إحداث آثار اقتصادية واجتماعية أوسع. ومن الاستنتاجات المهمة الأخرى أن الصمود والتعافي في سوريا يتطلبان تدخلات متكاملة لا إجراءات معزولة. إذ يُعزز كل من استعادة الخدمات، ودعم سبل العيش، وتدابير التماسك الاجتماعي، بعضها بعضًا. ويُلمح التقرير إلى ضرورة فهم الاستثمار في سوريا ليس فقط كضخ رؤوس أموال في مشاريع ضخمة، بل أيضًا كعملية لإعادة بناء الوظائف المحلية، وإعادة ربط الأسواق، وتذليل العقبات الهيكلية أمام النشاط الإنتاجي. ويُعدّ هذا التقرير ذا قيمة للدراسة الحالية لأنه يُقدم أدلة معاصرة تُثبت إمكانية التعافي في سوريا عند استعادة الخدمات وسبل العيش معًا. كما يدعم التقرير وجهة النظر القائلة بأن الاستثمار الخليجي أو الإقليمي قد يكون له قيمة تنموية كبيرة إذا ما وُجّه ليس فقط نحو البنية التحتية الرئيسية، بل أيضًا نحو أنظمة الخدمات، والإنتاج المحلي، والتعافي على مستوى المجتمعات المحلية.

الدراسة رقم 14: التوقعات الاقتصادية الإقليمية - الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (أكتوبر 2025)

يقدم هذا التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي تحليلاً إقليمياً محدثاً حول هشاشة الاقتصاد الكلي، وتداعيات النزاعات، والاضطرابات الناجمة عن العقوبات، والضغط التي تؤثر على تدفقات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. يهدف التقرير إلى تقييم التوقعات الاقتصادية الكلية للمنطقة، وتحديد المخاطر التي قد تؤثر على النمو والتضخم والتجارة وحركة رؤوس الأموال ومعنويات المستثمرين. وعلى الرغم من نطاقه الإقليمي، إلا أنه ذو أهمية بالغة لأن آفاق تعافي سوريا لا تنفصل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية الإقليمية الأوسع. يعتمد التقرير على التقييم الإقليمي للاقتصاد الكلي، وتحليل السيناريوهات، وتقييم السياسات. ويولي اهتماماً خاصاً لتصعيد النزاعات، والتعرض للعقوبات، وضغوط انخفاض قيمة العملة، وتأثير عدم الاستقرار الجيوسياسي على الروابط الاقتصادية. يُعد هذا الإطار التحليلي ذا أهمية خاصة للاقتصادات الهشة والناشئة، حيث تتأثر قرارات الاستثمار غالباً بتصورات المخاطر الإقليمية بقدر تأثرها بالظروف المحلية. يخلص التقرير إلى أن استمرار النزاع وعدم اليقين المرتبط بالعقوبات قد يؤثر سلباً على السياحة والتجارة والتحويلات المالية وتدفقات الاستثمار، فضلاً عن تقاوم ضغوط العملة والتضخم. وتؤدي هذه التداعيات إلى تراجع ثقة المستثمرين وتعقيد خطط التعافي. ومن أهم الاستنتاجات أن الصدمات الخارجية وعدم الاستقرار الجيوسياسي لا تزال تشكل عوائق قوية أمام الاستثمار الخاص في المنطقة. ويخلص التقرير أيضاً إلى أن المرونة الاقتصادية الكلية تتطلب سياسات موثوقة، واستقراراً مالياً، وقدرة على إدارة المخاطر. وبالنسبة للاقتصادات الهشة، فإن جذب الاستثمار في ظل هذه الظروف لا يعتمد فقط على الإصلاحات الداخلية، بل أيضاً على الحد من التعرض لعدم الاستقرار الإقليمي والقيود الخارجية. وهذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لسوريا، حيث قد يُعَيِّم المستثمرون المحتملون المخاطر من منظورين محلي وإقليمي. وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة للبحث الحالي في أنها تُسلط الضوء على بيئة المخاطر الإقليمية المحيطة بقرارات الاستثمار. وتدعم الدراسة

فرضية أن استثمارات دول الخليج في سوريا لا تعتمد فقط على مناخ الاستثمار الداخلي في سوريا، بل أيضاً على الاستقرار الإقليمي الأوسع، وظروف العقوبات، والتوقعات الاقتصادية الكلية.

الدراسة رقم 15: وثيقة البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية (2022-2024)

تُحدد هذه الوثيقة، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإطار الاستراتيجي للانخراط في جهود التعافي في سوريا، وتُقدم فهماً مؤسسياً لأولويات التنمية في البلاد. ويتمثل الهدف الرئيسي للوثيقة في تحديد كيفية تعزيز التعافي، وبناء القدرة على الصمود، وإعادة تأهيل الخدمات، والحوكمة المحلية، والدعم الاجتماعي والاقتصادي في السياق السوري. وتكتسب الوثيقة أهمية بالغة للدراسة الحالية لأنها تُقدم رؤية مُنظمة للشروط اللازمة للاستثمار والتعافي في المستقبل. وتستند الوثيقة إلى برامج التنمية، والتشخيص القطري، والتخطيط المؤسسي. وتُحدد الوثيقة أبرز المعوقات الهيكلية التي تواجه سوريا، بما في ذلك تقلص الفرص الاجتماعية والاقتصادية، وانهايار الخدمات الأساسية، وضعف قدرات الحوكمة المحلية، والضغوط البيئية. كما تُؤطر الوثيقة التعافي كعملية متعددة الأبعاد تتطلب تقدماً متزامناً في مجالات تقديم الخدمات، وسبل العيش، والحوكمة. ومن أهم نتائج الوثيقة أن التعافي لا يُمكن تجزئته. فالتقدم في سبل العيش يعتمد على إعادة تأهيل الخدمات، وكلاهما يعتمد على تعزيز الحوكمة المحلية والصمود الاجتماعي. لهذا الأمر تداعيات مباشرة على الاستثمار، إذ يعني أن نجاح تدفقات رأس المال المستقبلية سيعتمد على كفاءة النظام ككل، وليس على الجدوى المالية وحدها. ويخلص التقرير كذلك إلى أن تعزيز قدرات الحوكمة المحلية، واستعادة الخدمات، وتوسيع الفرص الاجتماعية والاقتصادية، كلها عوامل تعزز بعضها بعضاً. عملياً، يعني هذا أن تحسين جاذبية سوريا للاستثمار لا يتطلب إصلاحات قانونية أو مالية فحسب، بل يتطلب أيضاً إعادة بناء المؤسسات على المستوى المحلي. ولذلك، يدعم التقرير فهماً متكاملًا للتعافي، حيث تشكل البنية التحتية والخدمات والحوكمة وسبل العيش القاعدة الأساسية للاستثمار

الإنتاجي. ويُعدّ هذا التقرير مفيدًا بشكل خاص لهذه الدراسة، لأنه يعزز فكرة ضرورة تقييم بيئة الاستثمار في سوريا تقييمًا شاملاً. كما يدعم وجهة النظر القائلة بأن جذب استثمارات دول الخليج يتطلب أكثر من مجرد الترويج للفرص؛ بل يتطلب إعادة بناء الأسس المؤسسية والخدمية التي تجعل الاستثمار قابلاً للتطبيق عمليًا وفعالًا تنمويًا.

2.7 التعليق على الدراسات السابقة والفجوات البحثية

يكشف استعراض الدراسات السابقة عن تقارب واضح في الأدبيات المتعلقة بالدور المحوري للاستثمار في التعافي ما بعد النزاعات. وتؤكد معظم الدراسات أن الاستثمار ليس مجرد آلية مالية، بل هو محرك هيكلي للإنعاش الاقتصادي، وإعادة بناء المؤسسات، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تبين دراسات البنك الدولي (الدراسات 1، 6، 11) باستمرار أهمية تحسين مناخ الاستثمار من خلال الإصلاح القانوني، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الحوكمة، كشروط أساسية لجذب الاستثمار في السياقات الهشة. وتؤكد هذه النتائج أن جودة المؤسسات عامل حاسم في تشكيل ثقة المستثمرين وتدفقات رأس المال. وبالمثل، تُشدد دراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الدراسات 2، 7، 10، 15) على أهمية ربط الاستثمار بأهداف تنموية أوسع نطاقًا، مثل توفير سبل العيش، وإعادة تأهيل الخدمات، وتعزيز التماسك الاجتماعي. وتُشير هذه الدراسات إلى أن التعافي لا يمكن أن يعتمد فقط على تدفقات رأس المال، بل يتطلب مناهج متكاملة تجمع بين إعادة تأهيل البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز المؤسسات. في السياق السوري، تشير التقييمات الحديثة إلى أن الانتعاش الاقتصادي يعتمد على تقدم متوازٍ في كلٍ من النظامين الاقتصادي والاجتماعي، مما يُبرز الترابط الوثيق بين الاستثمار والتنمية. من جهة أخرى، تُقدم دراسات الأونكتاد وصندوق النقد الدولي (الدراسات 8، 9، 12، 14) منظورًا كليًا لتدفقات الاستثمار ومعوقاته. وتؤكد هذه الدراسات أن أنماط الاستثمار العالمية تتأثر بجودة الأنظمة الرقابية، والأنظمة المالية، والمخاطر الجيوسياسية. فعلى سبيل المثال، تُظهر تقارير صندوق النقد الدولي

أن انعدام الأمن، والعوائق السوقية، وضعف المؤسسات تُقلل بشكل كبير من الاستثمار الخاص في الاقتصادات الهشة، بينما تُسلط نتائج الأونكتاد الضوء على الأهمية المتزايدة لتيسير الاستثمار، والحوكمة الرقمية، والشفافية الرقابية في جذب المستثمرين. علاوة على ذلك، تُظهر الدراسات المقارنة حول إعادة الإعمار بعد النزاعات (الدراسة 4 والدراسة 6) أن الاستثمار يميل إلى التركيز في المناطق والقطاعات الأكثر استقرارًا نسبيًا، لا سيما حيث تكون الحوكمة أقوى والمخاطر أقل. وهذا يُشير إلى أن توزيع الاستثمار غير متكافئ ويتأثر بشدة بالظروف المؤسسية والأمنية. بالإضافة إلى ذلك، تشير تجارب إعادة الإعمار المقارنة من دول مثل العراق ولبنان إلى أن التمويل والحوكمة ودور الجهات الفاعلة المحلية والخارجية تُعدّ تحديات محورية في عمليات التعافي بعد النزاعات. ورغم هذا الإجماع الواسع، تكشف الدراسات أيضًا عن اختلافات عديدة. فبعضها يركز بشكل أساسي على عوامل الاقتصاد الكلي والسياسات العامة (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، بينما يُشدد البعض الآخر على التعافي على المستوى المحلي وقدرة المجتمعات على الصمود (مثل تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). كما تبين بعض الأبحاث دور الاستثمار الأجنبي المباشر والجهات الفاعلة الدولية، بينما تؤكد أخرى على أهمية تنمية القطاع الخاص المحلي والتعافي الاقتصادي على مستوى القاعدة الشعبية. ومن الملاحظات المهمة الأخرى أن الدراسات الحديثة حول سوريا تبين تعقيد عملية التعافي. وتشير الأبحاث إلى أن إعادة إعمار سوريا تتشكل بفعل تحديات سياسية واقتصادية وأمنية متشابكة، بما في ذلك التفكك المؤسسي والانحيار الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية. علاوة على ذلك، تؤكد الدراسات المتعلقة بالتعافي الذاتي والقدرة على الصمود المحلي أن عمليات التعافي في سوريا بالغة التعقيد وتتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وحوكومية متعددة.

2.7.1. الفجوات البحثية

على الرغم من ثراء الدراسات الموجودة، إلا أنه يمكن تحديد العديد من الفجوات.

أولاً، تركّز معظم الدراسات السابقة على أطر التعافي العامة بعد النزاعات أو على التحليل الاقتصادي الكلي، دون تقديم دراسة تجريبية محددة للعلاقة بين مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الإقليمية في سوريا. ورغم إقرار العديد من التقارير بأهمية الاستثمار، إلا أنها لا تحلل كمياً أو تجريبياً كيفية تأثير أبعاد محددة من بيئة الاستثمار على جذب الاستثمارات.

ثانياً، ثمة نقص واضح في الدراسات التي تتناول تحديداً دور استثمارات دول الخليج في تعافي سوريا. فمع أن بعض الأدبيات تناقش الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، إلا أن القليل منها يركّز على دول الخليج كمستثمرين إقليميين رئيسيين، على الرغم من قدرتها المالية وقربها الجغرافي ومصلحتها الاستراتيجية في إعادة الإعمار.

ثالثاً، غالباً ما تتعامل الدراسات الحالية مع الاستثمار إما كمتغير اقتصادي كلي أو كجزء من برامج التنمية، دون دمج في نموذج تحليلي شامل يربط بين:

❖ مناخ الاستثمار (المتغير المستقل)

❖ جاذبية الاستثمار (المتغير الوسيط)

❖ النمو الاقتصادي (المتغير التابع)

تحد هذه الفجوة المفاهيمية من القدرة على فهم العلاقة السببية الكاملة بين هذه المتغيرات.

رابعاً، تعتمد العديد من الدراسات على البيانات الثانوية وتحليل السياسات، مع استخدام محدود لأساليب جمع البيانات الأولية، مثل الاستبيانات أو التحليل الكمي الميداني. وهذا يُبرز الحاجة إلى دراسات تجريبية ترصد تصورات الخبراء والمستثمرين والممارسين بشأن فرص الاستثمار وتحدياته. أخيراً، على الرغم من أن العديد من الدراسات تبين أهمية الحوكمة والبنية التحتية ورأس المال البشري، إلا أن هناك نقصاً في الأبحاث التي تُدمج هذه الأبعاد في إطار واحد قابل للقياس والاختبار الإحصائي.

2.7.2. إسهامات الدراسة الحالية

في ضوء هذه الثغرات، تهدف الدراسة الحالية إلى إثراء الأدبيات من خلال:

- تقديم تحليل تجريبي للعلاقة بين مناخ الاستثمار وجاذبية استثمارات دول الخليج في سوريا
- تطوير إطار تحليلي شامل يربط بين مناخ الاستثمار، وجاذبية الاستثمار، والنمو الاقتصادي
- استخدام بيانات أولية جُمعت عبر استبيان مُنظَّم
- التركيز تحديدًا على استثمارات دول الخليج باعتبارها محركًا رئيسيًا للتعافي الاقتصادي

الإقليمي

- تقديم توصيات عملية مبنية على تحليل إحصائي

2.8 خاتمة الفصل الثاني

قدّم هذا الفصل أساسًا نظريًا وتجريبيًا شاملاً لفهم دور الاستثمار في اقتصادات ما بعد النزاعات، مع التركيز بشكل خاص على سوريا بعد التحرير. بدأ الفصل بمناقشة مفهوم الاستثمار وأهميته كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، مؤكدًا دوره في إعادة بناء القدرات الإنتاجية، وخلق فرص العمل، ودعم التنمية طويلة الأجل. ثم استكشف الفصل خصائص الاستثمار في بيئات ما بعد النزاعات، مسلطًا الضوء على التحديات الفريدة التي تواجهها هذه الاقتصادات، مثل هشاشة المؤسسات، وتدمير البنية التحتية، وارتفاع مستويات عدم اليقين. وفي الوقت نفسه، أوضح الفصل أن هذه البيئات توفر أيضًا فرصًا استثمارية كبيرة، لا سيما في القطاعات المتعلقة بإعادة الإعمار. كما قدّم تحليل مفصل لمناخ الاستثمار ومحدداته، موضحًا أن عوامل مثل الأطر القانونية، والاستقرار الاقتصادي، والبنية التحتية، والكفاءة الإدارية، ورأس المال البشري، والحوكمة، تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل قرارات الاستثمار. وتحدد هذه العناصر مجتمعةً جاذبية الدولة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. تناول هذا الفصل بالتفصيل فرص وتحديات الاستثمار في سوريا بعد التحرير، مؤكدًا أنه على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها البلاد

للاستثمار في البنية التحتية والخدمات والقطاعات الإنتاجية، إلا أنها لا تزال تواجه قيودًا خطيرة تتعلق بعدم استقرار الاقتصاد الكلي، وضعف المؤسسات، والقيود المالية. بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل دور استثمارات دول الخليج كعنصر استراتيجي في عملية إعادة إعمار سوريا. وأظهر الفصل أن دول الخليج تمتلك القدرة المالية والخبرة الفنية والاهتمام الإقليمي اللازم لدعم جهود إعادة الإعمار. ومع ذلك، فقد سلط الضوء أيضًا على أن فعالية هذه الاستثمارات تعتمد على تحسين مناخ الاستثمار والحد من المخاطر المرتبطة بالسوق السورية.

وقد وفر استعراض الدراسات السابقة فهمًا شاملاً ومنظمًا للأدبيات الموجودة، شمل منظورين عالمي وإقليمي. وكشف التحليل المقارن عن اتفاق قوي على أهمية إصلاحات مناخ الاستثمار، وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز المؤسسات. وفي الوقت نفسه، حدد التحليل عدة ثغرات بحثية، ولا سيما نقص الدراسات التجريبية التي تركز على العلاقة بين مناخ الاستثمار وجذب استثمارات دول الخليج إلى سوريا. استنادًا إلى هذه المناقشة، وضع هذا الفصل إطارًا مفاهيميًا واضحًا، حيث يُعامل مناخ الاستثمار كمتغير مستقل، وجاذبية الاستثمار في دول الخليج كمتغير وسيط، والنمو الاقتصادي كمتغير تابع. ويُشكل هذا الإطار الأساس للبحث التجريبي في الفصل التالي. وبشكل عام، يؤكد هذا الفصل أن تحسين مناخ الاستثمار أمرٌ جوهري لجذب الاستثمارات ودعم الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات الخارجة من النزاعات. كما يُبين أن انتعاش سوريا لن يعتمد فقط على توافر فرص الاستثمار، بل أيضًا على قدرة البلاد على تهيئة بيئة مستقرة وشفافة وفعّالة للمستثمرين.

الفصل الثالث: منهجية البحث

3.1 مقدمة

يقدم هذا الفصل شرحاً مفصلاً للإطار المنهجي المعتمد في هذه الدراسة، والذي يهدف إلى بحث العلاقة بين مناخ الاستثمار، وجاذبية الاستثمار الخليجي، والنمو الاقتصادي في سوريا بعد التحرير. تكمن أهمية هذا الفصل في دوره في ضمان الدقة العلمية، والموثوقية، وصحة نتائج البحث. يشرح الفصل الافتراضات الفلسفية التي يقوم عليها البحث، والنهج المتبع لاختبار فرضيات الدراسة، والتصميم المعتمد لجمع البيانات وتحليلها. كما يصف مجتمع الدراسة، وتقنيات أخذ العينات، وأداة جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة. علاوة على ذلك، يتناول الفصل قضايا تتعلق بالصحة، والموثوقية، والاعتبارات الأخلاقية، لضمان استيفاء الدراسة للمعايير الأكاديمية، وتحقيق نتائج موثوقة. يوفر هذا الهيكل المنهجي الأساس للتحليل التجريبي المقدم في الفصل التالي.

3.2 فلسفة البحث

تعكس فلسفة البحث افتراضات الباحث حول طبيعة المعرفة والواقع، وتحدد كيفية جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها. تتبنى هذه الدراسة المنهج الوضعي، الذي يقوم على افتراض أن الواقع موضوعي وقابل للقياس ومستقل عن الباحث. ووفقاً للمنهج الوضعي، يمكن توليد المعرفة من خلال الملاحظة والقياس والتحليل الإحصائي. يُبرر اختيار المنهج الوضعي لعدة أسباب:

أولاً، تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقات بين متغيرات محددة بوضوح (مناخ الاستثمار، الاستثمار في الخليج، النمو الاقتصادي). وهذا يتطلب بيانات قابلة للقياس يمكن تحليلها كمياً.

ثانياً، يتوافق استخدام استبيان منظم وأدوات إحصائية مثل الارتباط والانحدار وتحليل التباين مع المنهج الوضعي، الذي يؤكد على الموضوعية والتحليل العددي.

ثالثاً، يُمكن المنهج الوضعي الباحث من تعميم النتائج استناداً إلى الأدلة التجريبية، وهو أمرٌ ضروريٌّ لوضع توصيات قابلة للتنفيذ. لذا، يُعدّ المنهج الوضعي مناسباً لهذه الدراسة لأنه يدعم اختبار الفرضيات والتحليل الكمي.

3.3 منهج البحث

يحدد منهج البحث كيفية انتقال الدراسة من النظرية إلى البيانات. تتبع هذه الدراسة منهجاً استنتاجياً، ينطلق من النظريات القائمة ويضع فرضيات يتم اختبارها باستخدام بيانات تجريبية. يُعدّ المنهج الاستنتاجي مناسباً لهذه الدراسة للأسباب التالية:

- تستند الدراسة إلى نظريات راسخة، مثل نظرية الاستثمار والتعافي الاقتصادي بعد النزاعات.
- تهدف إلى اختبار فرضيات محددة حول العلاقات بين المتغيرات.
- تستخدم بيانات كمية جُمعت من خلال استبيان.

في هذا المنهج، يستعرض الباحث أولاً الأدبيات (الفصل الثاني)، ثم يضع إطاراً مفاهيمياً، وأخيراً يختبر الفرضيات باستخدام التحليل الإحصائي. يضمن هذا تسلسلاً منطقياً من النظرية إلى الفرضية ثم البيانات ثم النتائج.

3.4 تصميم البحث

يحدد تصميم البحث كيفية تنظيم الدراسة للإجابة على أسئلة البحث. تعتمد هذه الدراسة تصميمًا كميًا وصفيًا تحليليًا.

1. الجانب الوصفي

يهدف الجانب الوصفي إلى وصف ما يلي:

- مناخ الاستثمار الحالي في سوريا

- تصورات المستجيبين بشأن فرص الاستثمار

- خصائص العينة

2. الجانب التحليلي

يركز الجانب التحليلي على:

- دراسة العلاقات بين المتغيرات

- اختبار الفرضيات

- تحديد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة

3. التصميم المقطعي

تستخدم الدراسة تصميمًا مقطعيًا، أي يتم جمع البيانات في نقطة زمنية واحدة بدلاً من جمعها على مدى فترة طويلة.

يُعد هذا التصميم مناسبًا للأسباب التالية:

- كفاءته وسهولة تطبيقه

- إمكانية تحليل العلاقات بين المتغيرات

- ملاءمته للدراسات القائمة على الاستبيانات

3.5 المجتمع والعينة

3.5.1 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع هذه الدراسة من أفراد يمتلكون المعرفة والخبرة العملية اللازمة في مجالات الاستثمار والتنمية الاقتصادية وبيئات الأعمال. ويشمل ذلك المستثمرين، وأصحاب الأعمال، والخبراء

الاقتصاديين، والباحثين الأكاديميين في مجالي الأعمال والاقتصاد، بالإضافة إلى الموظفين العاملين في القطاعات ذات الصلة بالاستثمار. ويستند اختيار هذا المجتمع إلى صلته المباشرة بموضوع البحث، إذ إن هذه الفئات أكثر قدرة على تقديم رؤى مستتيرة وموثوقة حول مناخ الاستثمار وتأثيره على النمو الاقتصادي، لا سيما في سياقات ما بعد النزاعات مثل سوريا. في منهجية البحث، يُعد تحديد مجتمع ذي معرفة أمرًا بالغ الأهمية لضمان صحة الإجابات ودقة النتائج، خاصةً في الدراسات التي تعتمد على بيانات قائمة على التصورات (Saunders et al., 2019). علاوة على ذلك، تؤكد الدراسات في اقتصادات ما بعد النزاعات على أهمية استهداف المستجيبين ذوي الخبرة السياقية، إذ قد يفتقر عامة الناس إلى الوعي الكافي بالديناميات الاقتصادية والمؤسسية (البنك الدولي، 2011). لذلك، فإن اختيار السكان يعزز مصداقية الدراسة ويضمن أن البيانات التي تم جمعها تعكس وجهات نظر واقعية وعملية.

3.5.2 أسلوب المعاينة

تعتمد هذه الدراسة أسلوب المعاينة الهادفة، وهو أسلوب معاينة غير احتمالي، حيث يتم اختيار المستجيبين عمدًا بناءً على مدى صلتهم بأهداف البحث. يُستخدم هذا الأسلوب على نطاق واسع في بحوث العلوم الاجتماعية، لا سيما عندما تتطلب الدراسة مشاركين ذوي معرفة أو خبرة أو تجربة محددة لا يمكن الحصول عليها من خلال المعاينة العشوائية (كريسويل، 2014). في سياق هذه الدراسة، تُعدّ المعاينة الهادفة مناسبة لأن البحث يركز على الاستثمار والتعافي الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب آراءً مستتيرة من المهنيين والمتخصصين بدلاً من عامة الناس. كما أن استخدام المعاينة الهادفة مبررٌ أيضًا من الناحية العملية. ففي بيئات ما بعد النزاعات أو البيئات الاقتصادية المعقدة، غالبًا ما يصعب الحصول على إطار معاينة كامل ومتاح، مما يجعل المعاينة الاحتمالية أقل جدوى (إتيكان وآخرون، 2016). بالإضافة إلى ذلك، تضمن هذه التقنية ارتباط المستجيبين المختارين

ارتباطاً مباشراً بمتغيرات الدراسة، مما يُحسن جودة البيانات المُجمّعة وملاءمتها. وقد اعتمدت دراسات سابقة في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية على أسلوب المعاينة الهادفة لاستخلاص آراء الخبراء وتعزيز عمق التحليل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023). لذا، يدعم هذا الأسلوب المتطلبات العملية والعلمية للبحث.

3.5.3 حجم العينة

تستهدف الدراسة حجم عينة يتراوح بين 100 و150 مستجيباً، وهو حجم يُعتبر كافياً للتحليل الكمي واختبار الفرضيات. يُعدّ تحديد حجم العينة المناسب أمراً بالغ الأهمية لضمان الموثوقية الإحصائية وإمكانية تعميم النتائج ضمن حدود مقبولة. ووفقاً لهير وآخرون (2019)، فإن حجم عينة يتجاوز 100 مشاهدة يُعدّ كافياً عموماً لإجراء تحليل الانحدار وغيره من الأساليب الإحصائية الاستدلالية، مثل تحليل التباين (ANOVA) وتحليل الارتباط. علاوة على ذلك، يُوازن حجم العينة هذا بين الدقة المنهجية والجدوى العملية. قد تزيد العينات الأكبر حجماً من دقة النتائج، لكنها تتطلب موارد ووقتاً أكبر، بينما قد تحد العينات الأصغر حجماً من متانة التحليل الإحصائي. في دراسات مماثلة تناولت بيانات الاستثمار والتصورات الاقتصادية، حظيت أحجام العينات ضمن هذا النطاق بقبول واسع واستُخدمت بفعالية (فيلد، 2018). لذا، يضمن حجم العينة المُختار حصول الدراسة على نتائج إحصائية موثوقة مع الحفاظ على سهولة إدارة جمع البيانات وتحليلها.

3.6 منهجية جمع البيانات

تعتمد هذه الدراسة على جمع البيانات الأولية، والتي تتضمن جمع البيانات الأصلية مباشرةً من المستجيبين بدلاً من استخدام مصادر ثانوية. تكتسب البيانات الأولية أهمية خاصة في هذه الدراسة لأنها تُمكن الباحث من رصد التصورات والمواقف والتقييمات الحالية المتعلقة بمناخ الاستثمار والتعافي الاقتصادي في سوريا. في منهجية البحث، تُعتبر البيانات الأولية أكثر دقة وملاءمة عندما تهدف الدراسة إلى

استكشاف قضايا معاصرة وظواهر خاصة بسياق معين (برايمان، 2016). تم جمع البيانات باستخدام استبيان مُهيكل تم توزيعه عبر نماذج جوجل. توفر هذه الطريقة العديد من المزايا، بما في ذلك سهولة التوزيع، وإمكانية وصول المستجيبين إليها، وسرعة جمع البيانات، والتنظيم التلقائي للإجابات. أصبحت الاستبيانات الإلكترونية شائعة بشكل متزايد في البحوث الأكاديمية نظرًا لكفاءتها وقدرتها على الوصول إلى المشاركين المنتشرين جغرافيًا (سيكاران وبوجي، 2016). علاوة على ذلك، يقلل استخدام نماذج جوجل من الأخطاء البشرية في إدخال البيانات ويسهل اخراج النتائج مباشرة

3.7 أداة البحث (الاستبيان)

يُعدّ الاستبيان الأداة الرئيسية المستخدمة لجمع البيانات في هذه الدراسة. وقد صُمم بعناية استنادًا إلى متغيرات الدراسة، مدعومًا بالإطار النظري المُطوّر في الفصل الثاني. يضمن تصميم استبيان مُهيكل جمع البيانات بطريقة متسقة وموحدة، وهو أمر ضروري للتحليل الكمي (Saunders et al., 2019). ينقسم الاستبيان إلى قسمين رئيسيين. يركز القسم الأول على الخصائص الديموغرافية، بينما يقيس القسم الثاني المتغيرات الرئيسية للدراسة باستخدام مقياس ليكرت.

القسم 1: البيانات الديموغرافية

يتضمن هذا القسم متغيرات مثل الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والخبرة العملية، ومجال العمل. يهدف جمع البيانات الديموغرافية إلى تحقيق هدفين: أولاً، توفير صورة وصفية للعينة، مما يسمح للباحث بفهم خصائص المستجيبين. ثانيًا، تمكين إجراء تحليل مقارنة بين المجموعات المختلفة باستخدام اختبارات إحصائية مثل اختبار T وتحليل التباين (ANOVA) (Field, 2018). يُعدّ هذا الأمر بالغ الأهمية لتحديد ما إذا كانت التصورات تختلف باختلاف العوامل الديموغرافية.

القسم الثاني: متغيرات الدراسة

يركز القسم الثاني من الاستبيان على قياس المتغيرات الرئيسية للدراسة. يُعامل مناخ الاستثمار كمتغير مستقل، ويشمل أبعادًا مثل الإطار القانوني، والاستقرار الاقتصادي، والبنية التحتية، والكفاءة الإدارية، والحوكمة. وتُعتبر هذه الأبعاد، وفقًا للدراسات، من المحددات الرئيسية لجاذبية الاستثمار (البنك الدولي، 2020). يمثل متغير جاذبية الاستثمار في منطقة الخليج المتغير الوسيط، ويشمل مؤشرات مثل ثقة المستثمرين، وتوافر فرص الاستثمار، وسهولة ممارسة الأعمال، وحوافز الاستثمار. ويعكس هذا دور تدفقات الاستثمار الإقليمية في دعم الانتعاش الاقتصادي. يُمثل متغير النمو الاقتصادي المتغير التابع، ويشمل مؤشرات مثل خلق فرص العمل، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات التنمية، والانتعاش الاقتصادي. وتُستخدم هذه المؤشرات عادةً لتقييم الأداء الاقتصادي في بيئات ما بعد النزاعات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2025). تستخدم الدراسة مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء المشاركين. يتراوح هذا المقياس من "أرفض بشدة" (1) إلى "أوافق بشدة" (5). يُستخدم مقياس ليكرت على نطاق واسع في بحوث العلوم الاجتماعية لأنه يُسهّل قياس المواقف والتصورات كميًا، كما أنه مناسب للتحليل الإحصائي (ليكرت، 1932؛ بون وبون، 2012). ويوفر أيضًا مرونة في قياس شدة الاستجابات.

3.8 الصلاحية والموثوقية

3.8.1 الصلاحية

تشير الصلاحية إلى مدى قياس أداة البحث لما صُممت لقياسه. في هذه الدراسة، تم ضمان الصلاحية من خلال صلاحية المحتوى وصلاحية المظهر. تتحقق صلاحية المحتوى من خلال تصميم بنود الاستبيان بناءً على الأدبيات والأطر النظرية المعتمدة، ومراجعتها مع خبراء في المجال. تضمن صلاحية المظهر أن تكون الأسئلة واضحة ومفهومة ومناسبة للمستجيبين (كريسويل، 2014).

3.8.2 الموثوقية

تشير الموثوقية إلى اتساق أداة القياس. يتم اختبار المقياس باستخدام معامل ألفا لكرونباخ، الذي يقيس الاتساق الداخلي بين بنود الاستبيان. تُعتبر القيمة التي تزيد عن 0.70 مقبولة عمومًا، بينما تشير القيم التي تزيد عن 0.80 إلى موثوقية عالية (Hair et al., 2019). يُعد ضمان الموثوقية أمرًا أساسيًا للحصول على نتائج موثوقة وقابلة للتكرار.

3.9 تحليل البيانات

سيتم تحليل البيانات المُجمعة باستخدام جوجل فورم. يشمل التحليل أساليب إحصائية وصفية واستدلالية. تُستخدم الإحصاءات الوصفية، مثل المتوسط والانحراف المعياري، لتلخيص البيانات ووصف تصورات المستجيبين. يُستخدم تحليل الارتباط لدراسة العلاقات بين المتغيرات. تُطبق اختبارات T وتحليل التباين (ANOVA) لتحديد الاختلافات بين المجموعات الديموغرافية. أخيرًا، يُستخدم تحليل الانحدار لاختبار تأثير مناخ الاستثمار على جذب الاستثمار في منطقة الخليج والنمو الاقتصادي (Field, 2018). توفر هذه الأساليب الإحصائية فهمًا شاملاً للبيانات وتسمح باختبار فرضيات الدراسة بدقة متناهية.

3.10 الاعتبارات الأخلاقية

تلتزم هذه الدراسة بمعايير البحث الأخلاقية لضمان حماية المشاركين ونزاهة عملية البحث. المشاركة في الدراسة طوعية، وللمشاركين الحق في الانسحاب في أي وقت. تُحفظ سرية البيانات من خلال ضمان عدم جمع أي معلومات تعريفية شخصية. تُستخدم البيانات لأغراض أكاديمية فقط، وتُعامل جميع الإجابات بسرية تامة (برايمان، 2016).

3.11 ملخص الفصل

يقدم هذا الفصل شرحًا مفصلاً لمنهجية البحث المعتمدة في هذه الدراسة. وقد أوضح مجتمع البحث، وطريقة أخذ العينات، وتقنيات جمع البيانات، وأداة البحث، وإجراءات التحليل الإحصائي. كما تناول

قضايا تتعلق بصحة النتائج وموثوقيتها، فضلاً عن الاعتبارات الأخلاقية. وبشكل عام، يضمن الإطار المنهجي أن تكون الدراسة دقيقة علمياً وقادرة على إنتاج نتائج موثوقة وصحيحة. وهذا يوفر أساساً متيناً للتحليل التجريبي المُقدم في الفصل التالي.

الفصل الرابع: تحليل البيانات والنتائج

4.1 مقدمة

يعرض هذا الفصل تحليل البيانات التجريبية التي جُمعت من خلال الاستبيان الإلكتروني المُصمم خصيصاً لهذه الدراسة. وُزِع الاستبيان إلكترونياً باستخدام نماذج جوجل، وحصلنا على 55 استجابة صالحة من مشاركين لديهم معرفة أو صلة مهنية بالاستثمار والأعمال والظروف الاقتصادية. يهدف هذا الفصل إلى تحويل البيانات المُجمّعة إلى نتائج إحصائية ذات دلالة تُساعد في الإجابة عن أسئلة البحث واختبار فرضيات الدراسة. يعتمد التحليل في هذا الفصل على الأساليب الإحصائية الوصفية في المرحلة الأولى، يليها التحليل الإحصائي الاستدلالي في المراحل اللاحقة. يركز التحليل الوصفي على عرض الاستجابات لكل عبارة في الاستبيان من خلال حساب مقاييس النزعة المركزية والتشتت، بما في ذلك المتوسط والوسيط والانحراف المعياري والمدى. تُعد هذه المؤشرات مهمة لأنها تُتيح فهمًا واضحًا لكيفية تقييم المستجيبين لكل عبارة، ودرجة الاتفاق فيما بينهم، ومدى التباين في استجاباتهم. في الدراسات الاستقصائية، تُستخدم هذه المقاييس على نطاق واسع لتلخيص آراء المستجيبين وتحديد الأنماط في البيانات (Field، 2018؛ Saunders، Lewis، Thornhill، & 2019). يُعرض هذا الفصل بشكل تدريجي ومنهجي. يبدأ بعرض الخصائص الديموغرافية للمستجيبين، يليه تحليل إحصائي مفصل لكل بند من بنود الاستبيان ولكل بُعد من أبعاد الدراسة. ثم ينتقل التحليل إلى مستوى الاستبيان ككل لتقييم

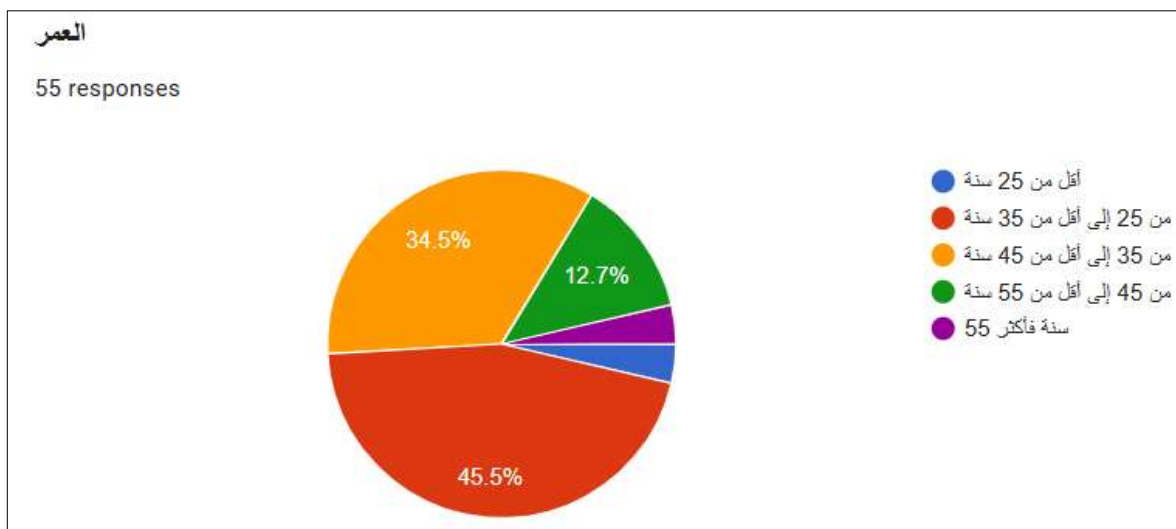
الاتجاهات العامة التي تعكسها الإجابات. بعد ذلك، ينتقل الفصل إلى اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. يضمن هذا الهيكل عرض النتائج بوضوح وربطها مباشرة بأهداف البحث. بما أن الاستبيان تم توزيعه إلكترونياً عبر نماذج جوجل، تُعتبر الإجابات المُجمّعة انعكاساً مباشراً لتصورات العينة المختارة في وقت محدد. كما ساهم استخدام الاستبيان الإلكتروني في تسهيل جمع البيانات، وتحسين تنظيم الإجابات، وتقليل أخطاء إدخال البيانات. مع ذلك، يتطلب تفسير النتائج معالجة إحصائية دقيقة للتمييز بين اتجاهات الاستجابة المرتفعة والمنخفضة، وفهم الأهمية العملية للنتائج. لذا، لا يقتصر هذا الفصل على سرد النتائج الرقمية فحسب، بل يُفسر أيضاً دلالات المؤشرات الإحصائية في سياق موضوع الدراسة، ألا وهو العلاقة بين مناخ الاستثمار، وجاذبية الاستثمار الخليجي، والنمو الاقتصادي في سوريا بعد التحرير. يمثل هذا الفصل، إجمالاً، جوهر الدراسة التجريبي، إذ يُقدم الأدلة الإحصائية اللازمة لتقييم آراء المستجيبين بشأن متغيرات الدراسة، وتحديد ما إذا كانت البيانات المُجمّعة تدعم الافتراضات المقترحة للبحث. وستُشكل النتائج المعروضة هنا أساساً للمناقشة والاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفصل التالي.

4.2 وصف العينة

4.2.1 توزيع العمر

يُعدّ التوزيع العمري للمستجيبين متغيراً ديموغرافياً هاماً يُساعد في فهم خصائص العينة وتنوّع وجهات النظر المُمثلة في الدراسة. جُمعت 55 استجابة عبر الاستبيان الإلكتروني، وصُنّف المشاركون إلى خمس فئات عمرية. تشير النتائج إلى أن غالبية المستجيبين تقع ضمن الفئة العمرية من 25 إلى أقل من 35 عاماً، بنسبة 45.5% من إجمالي العينة. وهذا يُشير إلى أن الدراسة تتأثر بشكل كبير بالمهنيين الشباب الذين عادةً ما يكونون أكثر نشاطاً في سوق العمل وأكثر اهتماماً بالقضايا الاقتصادية والاستثمارية. أما الفئة العمرية الثانية الأكبر فهي من 35 إلى أقل من 45 عاماً، بنسبة 34.5% من

المستجيبين. تُمثل هذه الفئة أفرادًا ذوي خبرة مهنية أكبر، وربما لديهم فهم أعمق لبيئات الاستثمار والتنمية الاقتصادية. في حين تُمثل الفئة العمرية من 45 إلى أقل من 55 عامًا نسبة 12.7% من العينة. على الرغم من صغر نسبتها، إلا أن هذه الفئة تضم مستجيبين قد يمتلكون خبرة إدارية أو استراتيجية كبيرة، مما يُضيف قيمة إلى التحليل العام. تمثل الفئة العمرية الأصغر، ممن تقل أعمارهم عن 25 عامًا، نسبة ضئيلة جدًا من العينة، مما يشير إلى محدودية مشاركة الأفراد في المراحل المبكرة من حياتهم المهنية. وبالمثل، يشكل المستجيبون الذين تبلغ أعمارهم 55 عامًا فأكثر النسبة الأقل، مما يوحي بقلة تمثيل كبار المهنيين في الاستطلاع. وبشكل عام، يُظهر التوزيع العمري أن العينة تتركز في الفئات العمرية النشطة اقتصاديًا والمنخرطة مهنيًا (25-45 عامًا). وهذا يُعدّ ميزة للدراسة، إذ من المرجح أن تمتلك هذه الفئات خبرة مباشرة في بيئات الاستثمار والأنشطة الاقتصادية. ولذلك، يمكن اعتبار الإجابات ذات صلة وموثوقة في عكس وجهات النظر العملية حول العلاقة بين مناخ الاستثمار، والاستثمارات الخليجية، والنمو الاقتصادي.



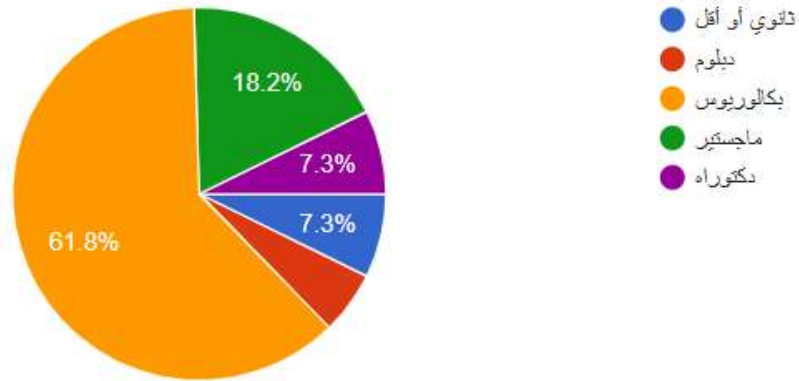
رسم توضيحي 1 لعمر المشاركين في الاستبيان

4.2.2 المستوى التعليمي

يُعدّ المستوى التعليمي للمستجيبين متغيراً ديموغرافياً بالغ الأهمية، إذ يعكس قدراتهم الفكرية والتحليلية، لا سيما في الدراسات المتعلقة بالاستثمار والتنمية الاقتصادية وتحليل السياسات. وتشير نتائج الاستبيان إلى أن العينة تتمتع بمستوى تعليمي عالٍ، مما يعزز مصداقية النتائج وموثوقيتها. يحمل غالبية المستجيبين درجة البكالوريوس، بنسبة 61.8% من إجمالي العينة. وهذا يدل على أن معظم المشاركين يمتلكون خلفية أكاديمية متينة، تمكنهم من فهم وتقييم القضايا الاقتصادية والاستثمارية بفعالية. وتتألف ثاني أكبر مجموعة من المستجيبين الحاصلين على درجة الماجستير، بنسبة 18.2%. وتكتسب هذه المجموعة أهمية خاصة، إذ يُرجّح أن يمتلك الأفراد الحاصلون على شهادات عليا مهارات تحليلية متقدمة وفهماً أعمق للمفاهيم الاقتصادية وبيئات الاستثمار وتداعيات السياسات. ويمثل المستجيبون الحاصلون على درجة الدكتوراه 7.3% من العينة. ورغم أن هذه النسبة صغيرة نسبياً، إلا أنها تُضيف قيمة كبيرة للدراسة، إذ يُعدّ حاملو شهادات الدكتوراه عادةً خبراء في مجالاتهم، وقادرين على تقديم رؤى ثاقبة ونقدية. وبالمثل، يشكل الحاصلون على شهادة الثانوية العامة أو أقل 7.3% من العينة، بينما يمثل الحاصلون على دبلوم النسبة الأقل. يشير هذا إلى قلة تمثيل ذوي المستويات التعليمية الأدنى في الدراسة، وهو ما يتوافق مع الطبيعة المتخصصة لموضوع البحث. وإجمالاً، يُظهر توزيع المستويات التعليمية أن العينة تتكون في غالبيتها من أفراد ذوي تعليم عالٍ، لا سيما في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا. وهذا يُعزز جودة البيانات المُجمعة، إذ يُرجّح أن يُقدم المشاركون أحكاماً مستنيرة وعقلانية بشأن مناخ الاستثمار، وجاذبية الاستثمار في دول الخليج، والنمو الاقتصادي في سوريا.

المؤهل العلمي:

55 responses

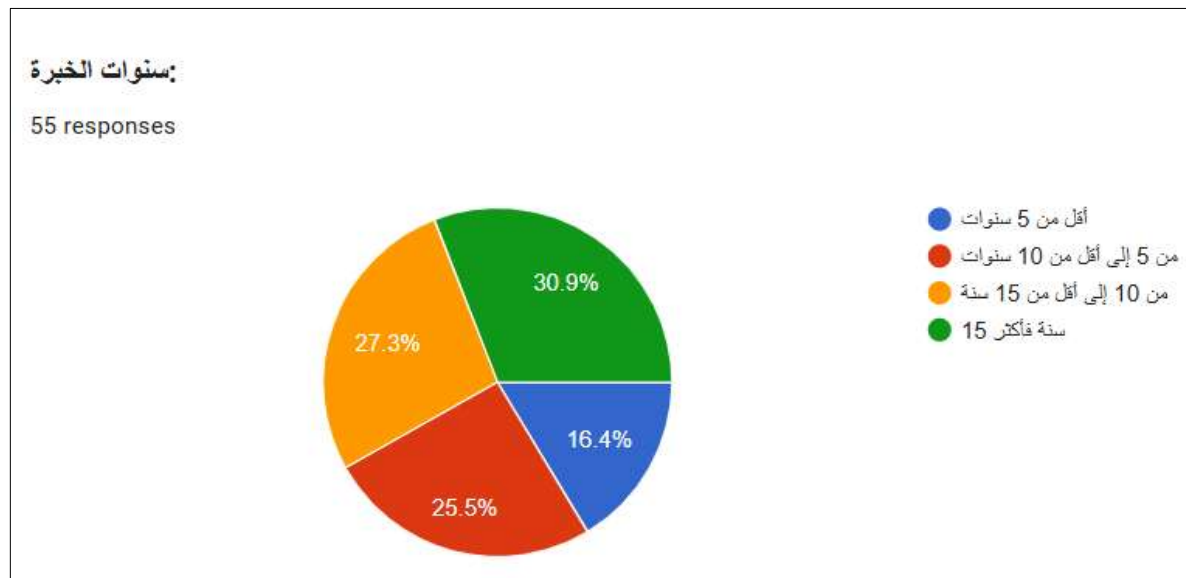


رسم توضيحي 2 المستوى التعليمي للمستجيبين

4.2.2 سنوات الخبرة:

تمثل سنوات الخبرة متغيراً ديموغرافياً رئيسياً يعكس مدى اطلاع المشاركين على بيانات اقتصادية واستثمارية واقعية. يكتسب هذا المتغير أهمية خاصة في هذه الدراسة، إذ تلعب الخبرة دوراً حاسماً في تشكيل تصورات الأفراد عن مناخ الاستثمار، والفرص الاقتصادية، وتحديات التنمية. تشير النتائج إلى أن النسبة الأكبر من المشاركين تقع ضمن فئة ذوي الخبرة التي تزيد عن 15 عاماً، حيث تمثل 30.9% من إجمالي العينة. وهذا يدل على أن شريحة كبيرة من المشاركين تمتلك خبرة مهنية واسعة، مما يعزز عمق وموثوقية إجاباتهم. تضم المجموعة الثانية الأكبر المشاركين ذوي الخبرة التي تتراوح بين 10 و15 عاماً، بنسبة 27.3%. تمثل هذه الفئة المهنيين من المستوى المتوسط إلى المستوى العالي، والذين من المرجح أن يكون لديهم اطلاع واسع على الممارسات الاستثمارية والاقتصادية. يشكل المشاركون ذوو الخبرة التي تتراوح بين 5 و10 سنوات 25.5% من العينة. تعكس هذه المجموعة الأفراد ذوي الخبرة النسبية والفاعلين في مجالاتهم المهنية، والذين يقدمون رؤية متوازنة وعملية. أخيراً، يُمثل من لديهم خبرة

أقل من 5 سنوات نسبة 16.4%، مما يُشير إلى انخفاض نسبة المشاركين في بداية مسيرتهم المهنية في الدراسة. وبشكل عام، يُظهر توزيع سنوات الخبرة أن غالبية المستجيبين (حوالي 83%) لديهم خبرة مهنية تزيد عن 5 سنوات. وهذا مؤشر قوي على جودة العينة، إذ أن المستجيبين ذوي الخبرة أكثر قدرة على تقديم آراء مستنيرة حول ظروف الاستثمار والتعافي الاقتصادي. كما أن وجود مشاركين ذوي خبرة عالية (خاصةً من لديهم خبرة تزيد عن 15 عامًا) يُعزز مصداقية الدراسة ويدعم صحة التحليل.

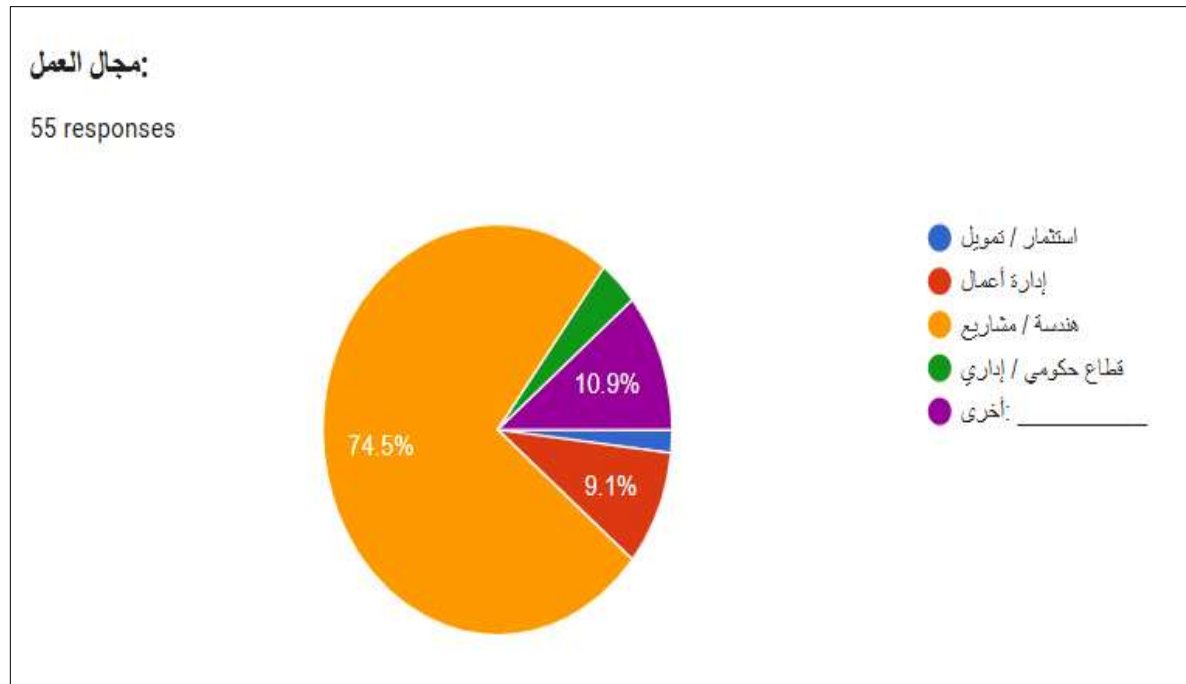


رسم توضيحي 3: سنوات الخبرة للمشاركين

4.2.4 مجال العمل

يُعدّ مجال عمل المشاركين متغيرًا هامًا يعكس خلفيتهم المهنية ومدى صلتها بموضوع الدراسة. ولأن هذا البحث يركز على الاستثمار والنمو الاقتصادي والتعافي بعد النزاعات، فمن الضروري أن ينتمي المشاركون إلى مجالات وثيقة الصلة بهذه المجالات. تُظهر النتائج أن غالبية المشاركين ينتمون إلى قطاع الهندسة والمشاريع، حيث يمثلون 74.5% من إجمالي العينة. وهذا يدل على تمثيل قوي للأفراد العاملين في مجالات البنية التحتية والإنشاءات وإدارة المشاريع، وهي قطاعات حيوية في إعادة الإعمار بعد النزاعات والأنشطة الاستثمارية. وتُتيح هذه النسبة المرتفعة في العينة رؤية عملية حول فرص

الاستثمار، وتحديات تنفيذ المشاريع، وعمليات التنمية الاقتصادية. أما المجموعة الثانية فتتكون من مشاركين يعملون في مجالات أخرى، بنسبة 10.9%. وقد تشمل هذه الفئة مهناً متنوعة تُسهم بشكل غير مباشر في الأنشطة الاقتصادية وآفاق الاستثمار. ويمثل المشاركون من مجال الأعمال والإدارة 9.1%، مما يُضيف قيمة للدراسة من خلال توفير رؤى تتعلق بصنع القرار الاستراتيجي، وتخطيط الاستثمار، والإدارة التنظيمية. يمثل القطاع الحكومي والإداري نسبةً أقل من المشاركين، مما يشير إلى محدودية تمثيل وجهات نظر القطاع العام. وبالمثل، يبدو أن قطاع الاستثمار والتمويل يشهد مشاركة ضئيلة، مما قد يوحي بنقص تمثيل المتخصصين الماليين في العينة. بشكل عام، يُظهر توزيع مجالات عمل المشاركين تركيزاً كبيراً في المهن التقنية والمهن المتعلقة بالمشاريع. وهذا ذو أهمية خاصة للدراسة، إذ يعتمد إعادة الإعمار والاستثمار في اقتصادات ما بعد النزاعات اعتماداً كبيراً على القدرات الهندسية والبنية التحتية وتنفيذ المشاريع. مع ذلك، ينبغي مراعاة التمثيل المنخفض نسبياً للقطاعين المالي والحكومي عند تفسير النتائج، لأنه قد يؤثر على المنظور العام للعينة.



رسم توضيحي 4: مجال عمل المشاركين

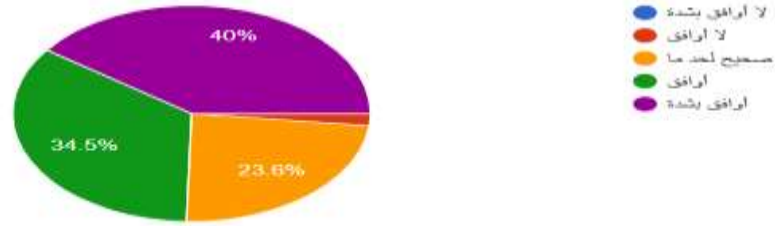
4.3 تحليل بنود الاستبيان

4.3.1 مناخ الاستثمار - السؤال 1 تتوافر في سوريا بعد التحرير فرص استثمارية واعدة في عدد من القطاعات الاقتصادية .

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.13 إلى مستوى عالٍ من الاتفاق بين المستجيبين فيما يتعلق بتوافر فرص الاستثمار في سوريا بعد التحرير. وهذا يدل على أن المشاركين ينظرون عمومًا إلى سوريا كبيئة واعدة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما يؤكد الوسيط البالغ 4 أن النزعة المركزية للإجابات تقع ضمن فئة "الموافقة"، مما يعزز اتساق التصورات الإيجابية بين المستجيبين. ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.84 تقريبًا إلى مستوى متوسط من التشتت، مما يعني أنه على الرغم من اتفاق معظم المستجيبين على العبارة، إلا أنه لا يزال هناك بعض التباين في الآراء. يتجلى هذا التباين بشكل رئيسي في وجود ردود محايدة (23.6%)، مما يشير إلى أن بعض المشاركين قد لا يزالون يشعرون بعدم اليقين بشأن بيئة الاستثمار. ويشير نطاق القيم البالغ 3 (من 2 إلى 5) إلى أن الردود تتركز في النصف العلوي من المقياس، دون وجود معارضة قوية. وهذا يعكس نظرة متفائلة عمومًا تجاه فرص الاستثمار. تقدم نتائج هذا البيان دليلًا قويًا على أن المستجيبين يؤمنون بوجود فرص استثمارية كبيرة في سوريا، لا سيما في مرحلة إعادة الإعمار بعد النزاع. ويتوافق هذا مع المنظورات النظرية التي تشير إلى أن اقتصادات ما بعد النزاع غالبًا ما توفر فرصًا استثمارية ذات عائد مرتفع نظرًا لاحتياجات إعادة الإعمار، ونقص البنية التحتية، وإعادة بناء الأسواق (البنك الدولي، 2011). ومع ذلك، يشير وجود ردود محايدة إلى أنه على الرغم من وجود فرص، فقد لا تزال هناك مخاوف تتعلق بمخاطر الاستثمار، والاستقرار المؤسسي، أو الأطر التنظيمية. وهذا يُبرز أهمية تحسين مناخ الاستثمار للاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

محور البيئة الاستثمارية في سوريا بعد التحرير

تتوافر في سوريا بعد التحرير فرص استثمارية واحدة في عدد من القطاعات الاقتصادية
55 responses

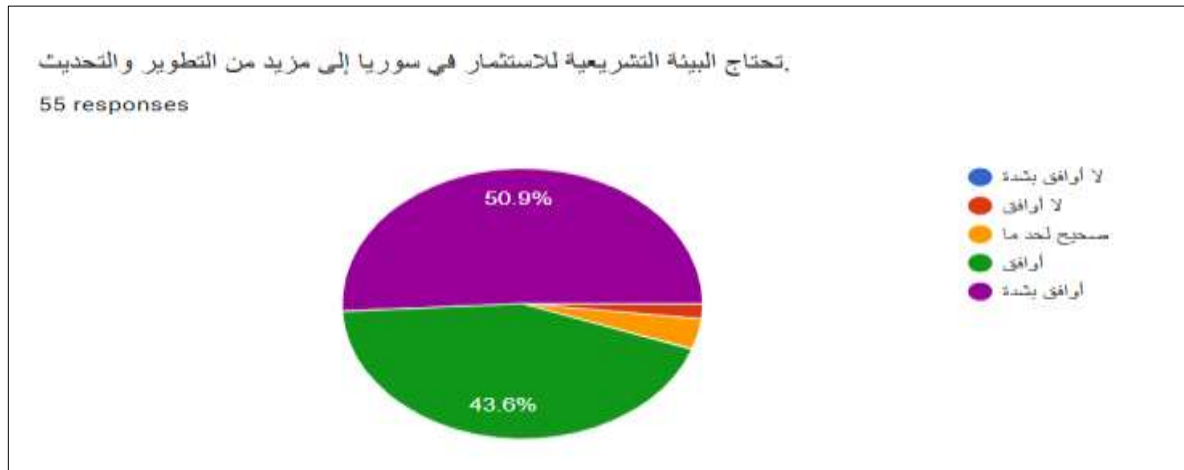


رسم توضيحي 5: السؤال 1 تتوافر في سوريا بعد التحرير فرص استثمارية واحدة في عدد من القطاعات الاقتصادية.

4.3.1 مناخ الاستثمار - السؤال 2

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.45 إلى مستوى عالٍ جدًا من الاتفاق بين المشاركين على أن البيئة التشريعية للاستثمار في سوريا بحاجة إلى مزيد من التطوير. ويعكس هذا إجماعًا قويًا على أن الأطر القانونية والتنظيمية ليست كافية تمامًا لدعم أنشطة الاستثمار بفعالية. ويؤكد الوسيط البالغ 5 (موافق بشدة) أن غالبية المشاركين يؤمنون إيمانًا راسخًا بضرورة الإصلاح التشريعي. وهذا يشير إلى أن تحسين القوانين واللوائح يُعد أولوية قصوى. ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.60 تقريبًا إلى مستوى منخفض من التشتت، مما يعني أن الإجابات متسقة للغاية مع وجود اختلافات طفيفة بين الآراء. وهذا يعزز موثوقية هذه النتيجة. ويظهر المدى البالغ 2 (من 3 إلى 5) أن الإجابات تتركز بالكامل في منطقة الموافقة، دون تسجيل أي اختلافات. وهذا يُبرز قوة الإجماع حول هذه المسألة. تُظهر النتائج بوضوح أن المشاركين يرون البيئة التشريعية عائقًا رئيسيًا أمام الاستثمار في سوريا. على الرغم من إقرار المشاركين بتوافر فرص الاستثمار (كما ورد في السؤال الأول)، إلا أنهم يعتقدون جازمين أن القوانين واللوائح الحالية بحاجة إلى تحديث جذري. تتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على أن وجود إطار قانوني مستقر وشفاف وفعال أمرٌ أساسي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. ووفقًا للبنك الدولي (2020)، فإن ضعف الأنظمة الرقابية يزيد من حالة عدم اليقين والمخاطر، مما يُثني

المستثمرين عن الاستثمار. يشير غياب ردود المعارضة إلى أن هذه المسألة ليست مثيرة للجدل، بل تحظى باعتراف واسع. لذا، يُمكن اعتبار الإصلاح التشريعي توصية سياسية ذات أولوية قصوى.

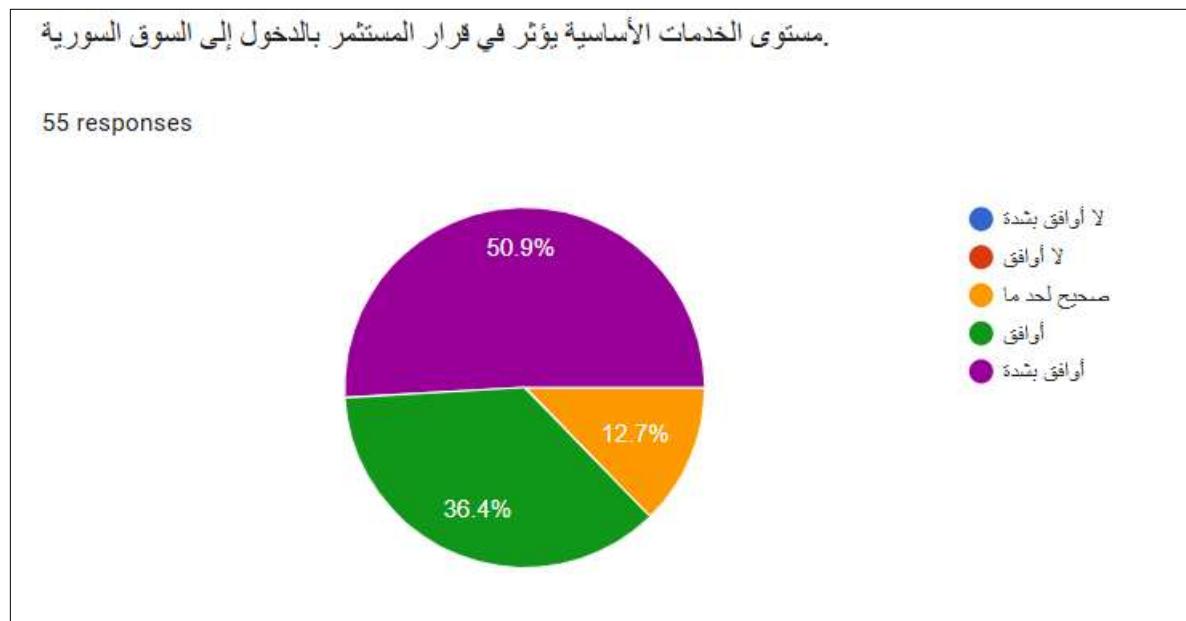


رسم توضيحي 6: مناخ الاستثمار - السؤال 2

4.3.1 مناخ الاستثمار - السؤال 3

يعكس المتوسط الحسابي البالغ 4.38 مستوىً عالياً جداً من الاتفاق بين المشاركين على أن توافر وجودة الخدمات الأساسية يلعبان دوراً حاسماً في التأثير على قرارات الاستثمار. ويشير هذا إلى أن البنية التحتية والخدمات الأساسية، كالكهرباء والنقل وإمدادات المياه والاتصالات، تُعدّ عوامل رئيسية في جذب المستثمرين. ويؤكد الوسيط البالغ 5 أن غالبية الإجابات تميل إلى فئة "موافق بشدة"، مما يدل على أن معظم المشاركين يعتبرون هذا العامل بالغ الأهمية. ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.71 تقريباً إلى مستوى متوسط من اتساق الاتفاق، مما يوحي بأنه في حين أن الأغلبية توافق بشدة، فقد اتخذت نسبة أقل من المشاركين موقفاً محايداً. ويظهر نطاق الإجابات البالغ 2 (من 3 إلى 5) أن الإجابات تقع بالكامل ضمن نطاق الموافقة، دون تسجيل أي إجابات سلبية. وهذا يعزز قوة الإجماع على أهمية الخدمات الأساسية. تبين النتائج أن البنية التحتية والخدمات الأساسية عوامل تمكين أساسية للاستثمار. فحتى مع وجود فرص استثمارية وتحسين الأطر القانونية، يمكن أن تُعيق البنية التحتية غير الكافية

قرارات الاستثمار بشكل كبير. تتفق هذه النتيجة مع النظريات الاقتصادية والاستثمارية التي تؤكد أن تطوير البنية التحتية ركن أساسي لجاذبية الاستثمار. ووفقًا للبنك الدولي (2020)، فإن ضعف البنية التحتية يزيد من تكاليف التشغيل والمخاطر، مما يُثني المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. ويشير وجود إجابات محايدة (12.7%) إلى أنه في حين يُقرّ معظم المشاركين بأهمية الخدمات، إلا أن البعض قد يعتقد أن عوامل أخرى (مثل الاستقرار السياسي أو الأطر القانونية) لا تقل أهمية عنها، بل قد تفوقها.

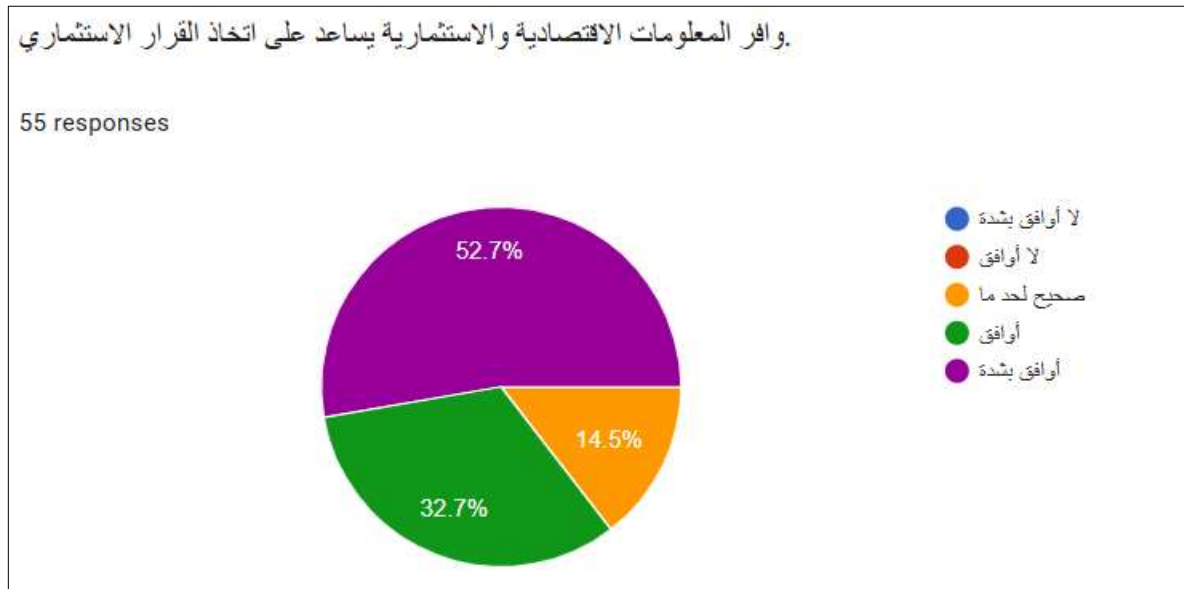


رسم توضيحي 7: مناخ الاستثمار - السؤال 3

4.3.1 مناخ الاستثمار - السؤال 4

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.38 إلى مستوى عالٍ جدًا من الاتفاق بين المشاركين على أن توافر المعلومات الاقتصادية والاستثمارية يلعب دورًا حاسمًا في تيسير قرارات الاستثمار. وهذا يُبرز أهمية الشفافية وإمكانية الوصول إلى بيانات موثوقة في بناء ثقة المستثمرين. ويؤكد الوسيط البالغ 5 أن غالبية المشاركين يوافقون بشدة على هذا الرأي، مما يعكس إيمانًا راسخًا بأهمية توافر المعلومات كعنصر أساسي في بيئة الاستثمار. ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.73 تقريبًا إلى مستوى متوسط من التشتت، مما يوحي بأنه في حين أن معظم المشاركين يوافقون بشدة، فقد اتخذت نسبة أقل موقفًا محايدًا. وقد يعكس هذا التباين اختلافات في إمكانية وصول المشاركين إلى المعلومات أو في تصورهم لتوافر البيانات حاليًا.

ويشير المدى البالغ 2 (من 3 إلى 5) إلى أن جميع الإجابات تقع ضمن نطاق الموافقة، دون تسجيل أي إجابات سلبية. وهذا يُعزز الإجماع القوي بشأن أهمية توافر المعلومات. تُشير النتائج بوضوح إلى أن شفافية المعلومات تُعدّ ركيزة أساسية في عملية صنع القرار الاستثماري. يعتمد المستثمرون بشكل كبير على البيانات الاقتصادية الدقيقة والآنية لتقييم المخاطر، ودراسة الفرص، واتخاذ قرارات مدروسة. تتفق هذه النتيجة مع نظرية الاستثمار، التي تؤكد أن عدم تماثل المعلومات قد يعيق تدفقات الاستثمار بشكل كبير. ووفقاً للبنك الدولي (2020)، فإن نقص البيانات الموثوقة يزيد من حالة عدم اليقين ويقلل من ثقة المستثمرين، لا سيما في الأسواق الناشئة والأسواق الخارجة من النزاعات. يشير وجود ردود محايدة (14.5%) إلى أنه على الرغم من إدراك المستجيبين لأهمية المعلومات، إلا أن هناك مخاوف بشأن مدى توفر هذه المعلومات ودقتها وسهولة الوصول إليها في سوريا.

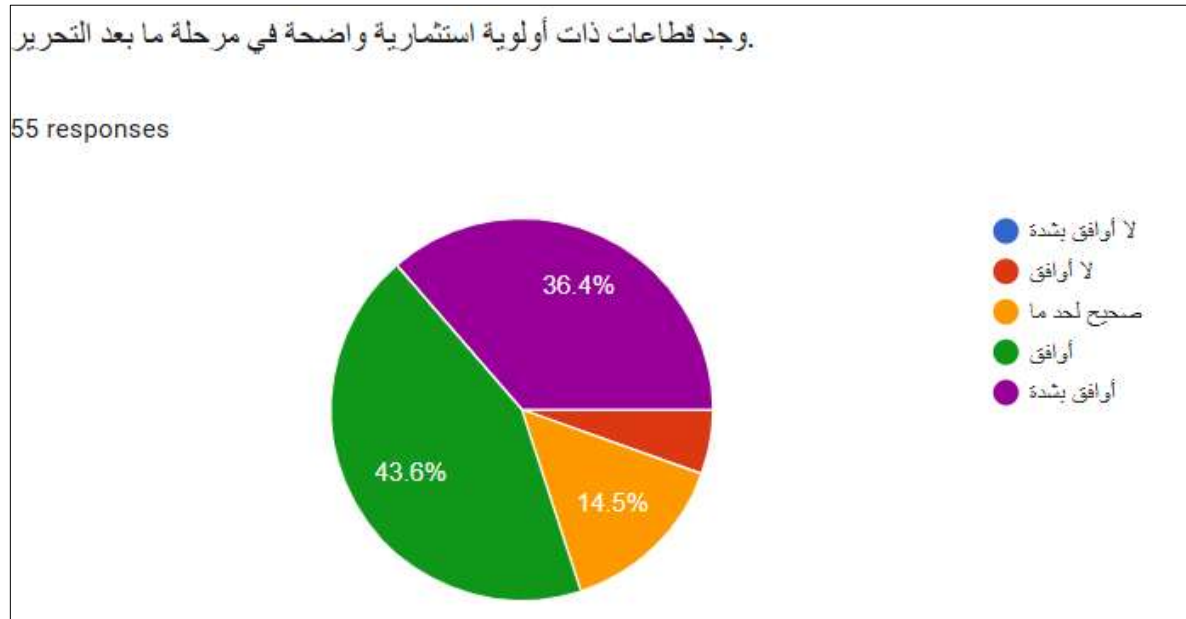


رسم توضيحي 8: مناخ الاستثمار - السؤال 4

4.3.1 مناخ الاستثمار - السؤال 5

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.11 إلى مستوى عالٍ من الاتفاق بين المشاركين بشأن وجود قطاعات استثمارية ذات أولوية محددة بوضوح في سوريا. وهذا يدل على أن المشاركين يعتقدون عمومًا بإمكانية تحديد القطاعات الرئيسية للاستثمار، لا سيما في سياق إعادة الإعمار بعد النزاع. يؤكد الوسيط البالغ 4 أن النزعة المركزية تقع ضمن فئة "الموافقة"، مما يشير إلى تصور إيجابي عام، وإن لم يكن بقوة التصور في الأسئلة السابقة. يعكس الانحراف المعياري البالغ 0.88 تقريبًا مستوى متوسطًا من التشتت، وهو أعلى من مستوى التشتت في الأسئلة السابقة. وهذا يشير إلى وجود بعض التباين في وجهات النظر بين

المشاركين فيما يتعلق بوضوح أولويات الاستثمار. يشير المدى البالغ 3 (من 2 إلى 5) إلى تباين أوسع في الإجابات، بما في ذلك بعض الاختلاف. وهذا يعني أنه في حين يتفق العديد من المشاركين على وجود قطاعات ذات أولوية، قد يرى آخرون غموضًا أو نقصًا في التوجيه الاستراتيجي الواضح. تشير النتائج إلى أنه على الرغم من وجود اتفاق عام على وجود فرص استثمارية، إلا أن وضوح أولويات الاستثمار لم يتحدد بشكل كامل. قد يعكس هذا غياب استراتيجيات استثمار وطنية شاملة أو قصورًا في التواصل بشأن أولويات القطاعات. من الناحية النظرية، تُعدّ قطاعات الاستثمار المحددة بوضوح أساسية لتوجيه المستثمرين والحدّ من حالة عدم اليقين. ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد، 2024)، تكون استراتيجيات تشجيع الاستثمار أكثر فعالية عندما تُحدّد بوضوح القطاعات ذات الأولوية وتُقدّم حوافز مُوجّهة. يشير وجود بعض التباين في الآراء إلى ضرورة تحسين صانعي السياسات للتخطيط الاستراتيجي والتواصل لضمان فهم المستثمرين المحتملين لأولويات الاستثمار فهمًا جيدًا.

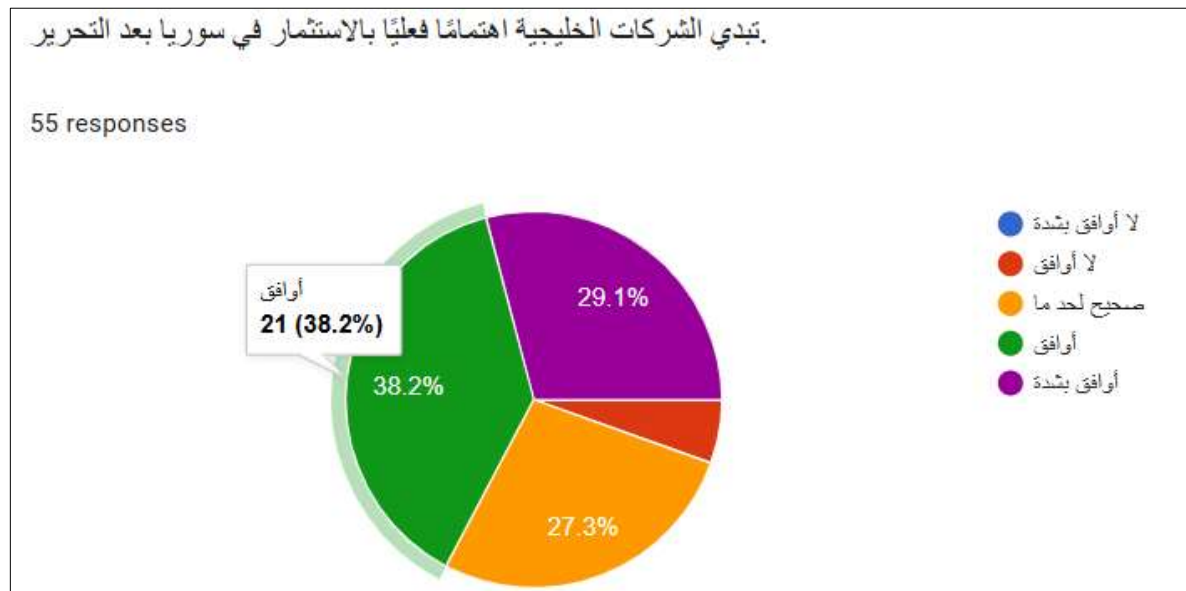


رسم توضيحي 9: مناخ الاستثمار – السؤال 5

4.3.2 جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 6

يشير المتوسط الحسابي البالغ 3.91 إلى مستوى اتفاق متوسط بين المستجيبين على أن شركات الخليج تُبدي اهتمامًا بالاستثمار في سوريا بعد التحرير. مع ذلك، يُعدّ هذا المستوى من الاتفاق أقل بشكل ملحوظ مقارنةً بالمحور السابق (مناخ الاستثمار)، مما يُشير إلى وجود اهتمام مُتصوّر من جانب مستثمري الخليج، ولكنه ليس راسخًا. يعكس الوسيط البالغ 4 أن النزعة المركزية للإجابات تقع ضمن فئة "الموافقة"، مما يدل على أن معظم المستجيبين يعتقدون بوجود مستوى ما من الاهتمام. يشير الانحراف المعياري البالغ 0.93 تقريبًا إلى تشتت أكبر نسبيًا مقارنةً بالأسئلة السابقة. وهذا يُشير إلى وجود اختلاف أكبر

في الآراء بين المستجيبين فيما يتعلق بمستوى اهتمام شركات الخليج بالاستثمار. يؤكد نطاق الإجابات البالغ 3 (من 2 إلى 5) أن الإجابات تتراوح بين عدم الموافقة والموافقة الشديدة، مما يُسلط الضوء على عدم اليقين في التصورات. تشير النتائج إلى أنه على الرغم من وجود اعتقاد عام بأن شركات الخليج مهتمة بالاستثمار في سوريا، إلا أن هذا الاهتمام لم يتم تأكيده بشكل كامل أو إدراكه بقوة بعد. تشير النسبة المرتفعة نسبياً للردود المحايدة (27.3%) إلى وجود حالة من عدم اليقين لدى المشاركين بشأن مدى جدية هذا الاهتمام أو نطاقه. قد يُعزى ذلك إلى عدة عوامل، منها عدم الاستقرار السياسي، والمخاوف القانونية والتنظيمية، وتحديات البنية التحتية، والمخاطر الإقليمية. وتشير نظرية الاستثمار إلى أن اهتمام المستثمرين يتأثر بشدة بإدراك المخاطر والاستقرار المؤسسي (صندوق النقد الدولي، 2025). وبالمقارنة مع المحور السابق، حيث أبدى المشاركون موافقة تامة على وجود فرص استثمارية، تبين هذه النتيجة فجوة بين الفرص المحتملة ومشاركة المستثمرين الفعلية.

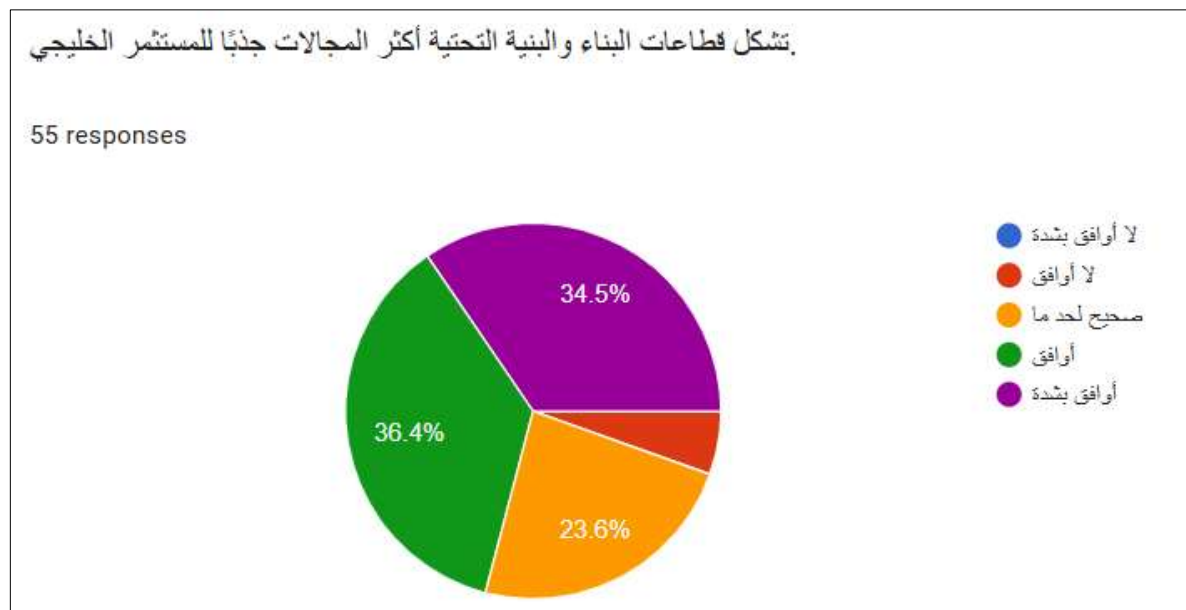


رسم توضيحي 10: جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 6

4.3.2 جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 7

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.00 إلى مستوى عالٍ من الاتفاق بين المشاركين على أن قطاعي البناء والبنية التحتية من بين أكثر القطاعات جاذبية للمستثمرين الخليجيين. ويعكس هذا تصورًا عامًا بأن هذين القطاعين محوران لفرص الاستثمار في سوريا، لا سيما في سياق إعادة الإعمار بعد النزاع. ويؤكد الوسيط البالغ 4 أن غالبية الإجابات تندرج ضمن فئة "الموافقة"، مما يدل على إيمان راسخ بأهمية هذين القطاعين. ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.94 تقريبًا إلى مستوى متوسط من التباين في الإجابات. وبالمقارنة مع الأسئلة السابقة، يعكس هذا بعض التباين في وجهات النظر، لا سيما بسبب النسبة المرتفعة

نسبياً للإجابات المحايدة (23.6%). ويشير نطاق الإجابات البالغ 3 (من 2 إلى 5) إلى أنه في حين يتفق معظم المشاركين، إلا أن هناك من يخالفهم الرأي أو لا يزال غير متأكد من جاذبية هذين القطاعين. تؤكد النتائج أن البنية التحتية والبناء يُنظر إليهما كقطاعين استثماريين أساسيين، وهو ما يتوافق مع طبيعة اقتصادات ما بعد النزاع. تتطلب إعادة الإعمار عادةً استثمارات ضخمة في البنية التحتية المادية، بما في ذلك الطرق والإسكان والمرافق العامة. ومع ذلك، تشير نسبة الحياد المرتفعة نسبياً (23.6%) إلى أن بعض المشاركين في الاستطلاع ليسوا مقتنعين تماماً بأن هذه القطاعات هي الأكثر جاذبية. وقد يعكس ذلك مخاوف تتعلق بمخاطر المشاريع، وتحديات التمويل، والعوائق التنظيمية، أو صعوبات التنفيذ. ومن منظور نظري، تُعتبر البنية التحتية غالباً "قطاعاً محورياً" يُمكن من تحقيق تنمية اقتصادية أوسع. ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2024)، يلعب الاستثمار في البنية التحتية دوراً حاسماً في جذب المزيد من الاستثمارات إلى قطاعات أخرى من خلال تحسين الربط وخفض التكاليف التشغيلية.



رسم توضيحي 11: جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 7

4.3.2 جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 8

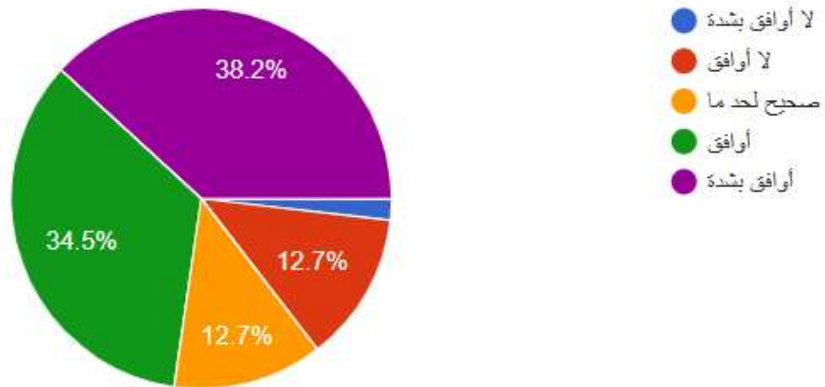
يشير المتوسط الحسابي البالغ 3.95 إلى مستوى عالٍ نسبياً من الموافقة على أن انخفاض تكاليف التشغيل في سوريا يُعد عاملاً جاذباً للمستثمرين الخليجيين. وهذا يدل على أن المشاركين في الاستطلاع يُدركون عموماً أن مزايا التكلفة تُشكل ميزة تنافسية محتملة لسوريا في جذب الاستثمارات. ويؤكد الوسيط البالغ 4 أن النزعة المركزية تقع ضمن فئة "الموافقة"، مما يشير إلى أن معظم المشاركين يؤيدون هذا

الرأي. ومع ذلك، يُشير الانحراف المعياري البالغ 1.03 تقريبًا إلى مستوى تشتت عالٍ نسبيًا، مما يعكس اختلافًا ملحوظًا في الآراء بين المشاركين. ويتعزز هذا الأمر بوجود إجابات موافقة وغير موافقة. ويُظهر نطاق الإجابات البالغ 4 (من 1 إلى 5) أوسع نطاق للاستجابات حتى الآن، مما يدل على أن تصورات مزايا التكلفة تختلف اختلافًا كبيرًا بين المشاركين. توضح النتائج إلى أنه على الرغم من أن انخفاض تكاليف التشغيل يُنظر إليه كميزة، إلا أنه لا يُعتبر عاملاً محفزًا قويًا للاستثمار بشكل عام. قد يشكك بعض المشاركين في مدى استدامة هذه المزايا التنافسية من حيث التكلفة، أو قد يعتقدون أن عوامل أخرى، كالثبات السياسي والأطر القانونية والبنية التحتية، أكثر أهمية في اتخاذ قرارات الاستثمار.

من منظور اقتصادي، يمكن للمزايا التنافسية من حيث التكلفة أن تجذب الاستثمار، لا سيما في الصناعات كثيفة العمالة. مع ذلك، ووفقًا لصندوق النقد الدولي (2025)، فإن القدرة التنافسية من حيث التكلفة وحدها لا تكفي لجذب الاستثمار الأجنبي ما لم تدعمها استقرار مؤسسي وبيئة أعمال مواتية. تشير النسبة المرتفعة نسبيًا من عدم الموافقة (حوالي 14.5%) إلى وجود شكوك لدى بعض المشاركين، ربما بسبب مخاوف بشأن التكاليف الخفية، أو المخاطر التشغيلية، أو أوجه القصور في السوق.

انخفاض تكاليف التشغيل في سوريا يمثل عنصر جذب للاستثمارات الخليجية

55 responses



رسم توضيحي 12: جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 8

4.3.2 جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 9

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.18 إلى مستوى عالٍ من الاتفاق بين المشاركين على أن الموقع الجغرافي لسوريا يلعب دورًا هامًا في جذب استثمارات الخليج. وهذا يدل على إدراك المشاركين للأهمية الاستراتيجية لسوريا كمركز إقليمي يربط آسيا وأوروبا والشرق الأوسط. ويؤكد الوسيط البالغ 4 أن النزعة المركزية تقع ضمن فئة "الموافقين"، مما يشير إلى أن معظم المشاركين يرون الموقع عاملاً مهمًا. ويعكس

الانحراف المعياري البالغ 0.96 تقريباً مستوى متوسطاً من التشتت، مما يشير إلى وجود تباين في الآراء بين المشاركين. فبينما تتفق الأغلبية، أعربت نسبة أقل عن حيادها أو عدم موافقتها. ويشير المدى البالغ 4 إلى تباين واسع نسبياً في الإجابات، مما يدل على أن تصورات الميزة الجغرافية ليست متجانسة تماماً. تبين النتائج أن الموقع الجغرافي يُمثل ميزة هيكلية قوية لسوريا في جذب استثمارات الخليج. وغالباً ما يُعتبر الموقع الاستراتيجي عاملاً حاسماً في جاذبية الاستثمار، لا سيما في قطاعات مثل التجارة والخدمات اللوجستية والنقل. بحسب تقرير الأونكتاد (2024)، تميل الدول ذات المواقع الجغرافية الاستراتيجية إلى جذب المزيد من الاستثمارات لقدرتها على العمل كمراكز تجارية إقليمية وبوابات إلى أسواق أوسع. مع ذلك، يشير وجود بعض الردود المحايدة والسلبية إلى أن الموقع وحده غير كافٍ. قد يحتاج المستثمرون إلى عوامل داعمة إضافية، كالبنية التحتية والاستقرار وكفاءة الأنظمة، للاستفادة الكاملة من هذه الميزة الجغرافية.



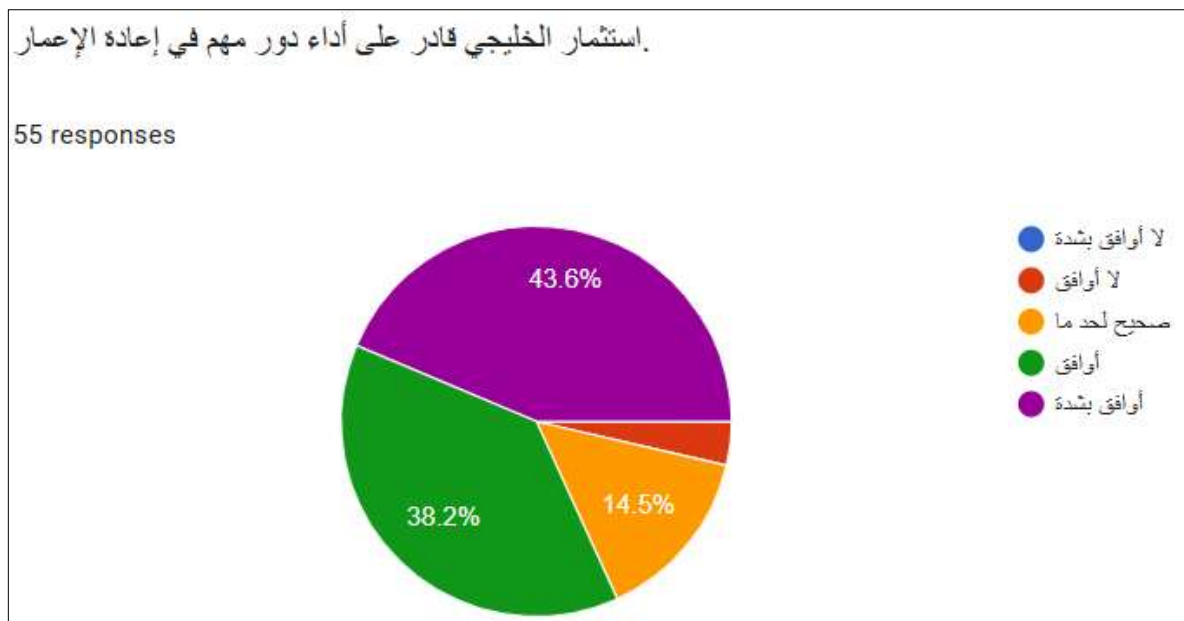
رسم توضيحي 13: جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 9

4.3.2 جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 10

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.22 إلى مستوى عالٍ من الاتفاق بين المشاركين على أن استثمارات دول الخليج يمكن أن تلعب دوراً هاماً في إعادة إعمار سوريا. ويعكس هذا ثقة كبيرة في القدرات المالية والاستراتيجية لدول الخليج للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد السوري. ويؤكد الوسيط البالغ 4 أن النزعة المركزية تقع ضمن فئة "الموافقين"، مما يدل على إجماع عام بين المشاركين. ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.89 تقريباً إلى مستوى متوسط من التشتت، ما يعني أنه في حين أن الأغلبية توافق، إلا أن بعض المشاركين ما زالوا محايدين أو غير متأكدين إلى حد ما. ويشير نطاق القيم البالغ 3 (من 2 إلى

5) إلى بعض التباين في الآراء، لكن الإجابات لا تزال تتركز إلى حد كبير ضمن نطاق الموافقة. تبين النتائج أن استثمارات دول الخليج تُعتبر محركًا رئيسيًا لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي. ويتمشى هذا مع الواقع الاقتصادي المتمثل في امتلاك دول الخليج موارد مالية قوية، وخبرة استثمارية واسعة، ومصالح استراتيجية إقليمية.

ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2025)، تتطلب إعادة الإعمار واسعة النطاق في اقتصادات ما بعد النزاعات استثمارات خارجية كبيرة، لا سيما من الشركاء الإقليميين. لذا، تُعتبر استثمارات الخليج عنصراً أساسياً في سدّ فجوة التمويل. ومع ذلك، يشير وجود ردود محايدة إلى أنه على الرغم من إدراك المشاركين للدور المحتمل لاستثمارات الخليج، إلا أنه قد لا تزال هناك مخاوف بشأن التنفيذ، والمخاطر السياسية، أو تحديات التنسيق.

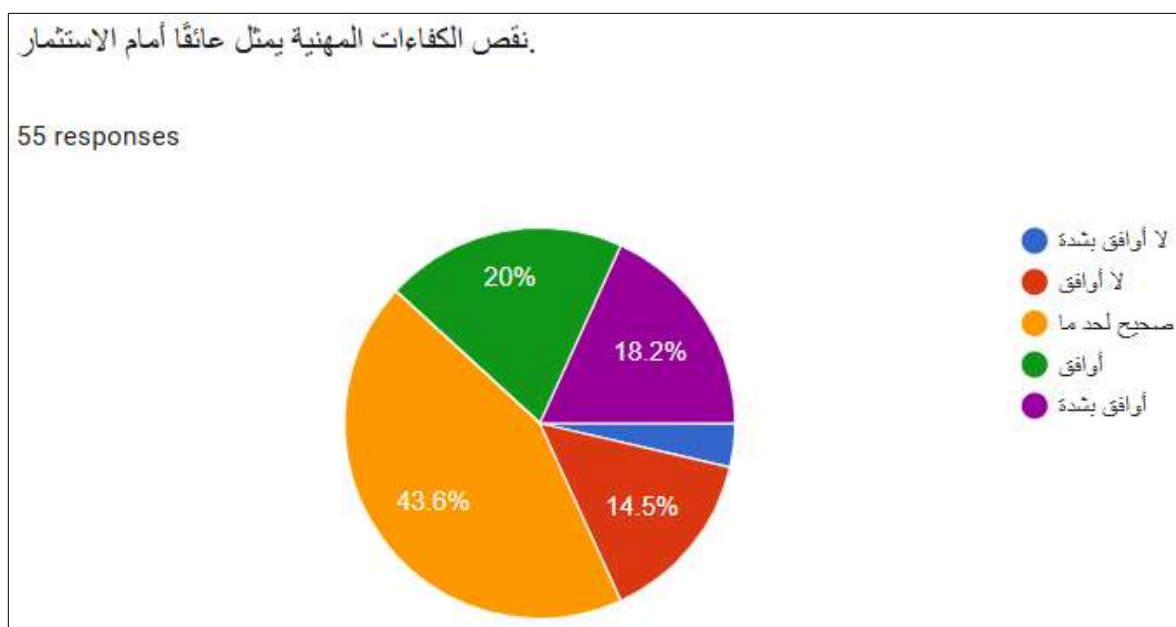


رسم توضيحي 14: جاذبية الاستثمار في الخليج - السؤال 10

4.3.3 النمو الاقتصادي – السؤال 11

يشير المتوسط الحسابي البالغ 3.35 إلى مستوى متوسط من الاتفاق بين المستجيبين بشأن دور نقص العمالة الماهرة كعائق أمام الاستثمار. وهذا يدل على أنه على الرغم من إدراك هذه المشكلة، إلا أنها لا تُعتبر عائقًا حاسماً أو مهيماً مقارنةً بعوامل أخرى. وتعكس القيمة الوسيطة البالغة 3 أن النزعة المركزية تقع ضمن فئة "الحياد"، مما يشير إلى وجود حالة من عدم اليقين أو آراء متباينة بين المستجيبين. ويشير الانحراف المعياري البالغ 1.07 تقريباً إلى مستوى عالٍ من التشتت، مما يدل على وجود تباين كبير في وجهات النظر بين المستجيبين. ويعكس هذا التباين اختلافاً في التصورات حول مدى خطورة مشكلة

نقص العمالة. ويؤكد نطاق القيم البالغ 4 (من 1 إلى 5) اتساع نطاق الإجابات، مما يشير إلى أن الآراء تتراوح بين معارضة شديدة وموافقة شديدة. تبرهن النتائج إلى أن نقص العمالة الماهرة لا يُنظر إليه عالمياً على أنه عائق رئيسي أمام الاستثمار في سوريا. وتشير النسبة المرتفعة للإجابات المحايدة (43.6%) إلى وجود حالة من عدم اليقين أو غياب التوافق بين المستجيبين.

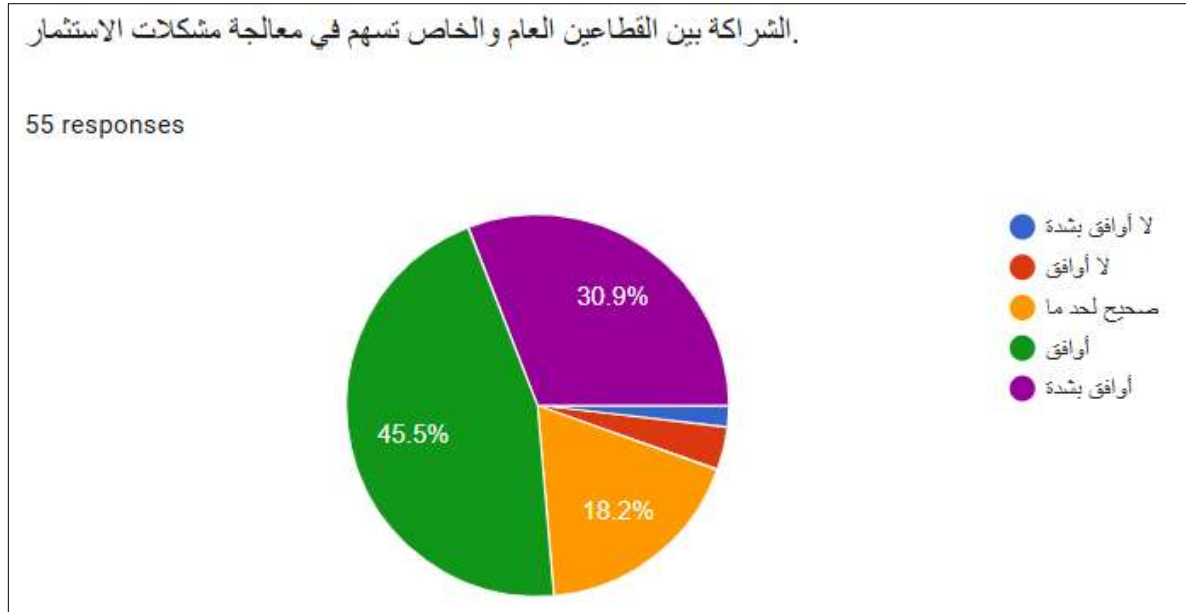


رسم توضيحي 15: النمو الاقتصادي – السؤال 11

4.3.3 النمو الاقتصادي – السؤال 12

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.00 إلى مستوى عالٍ من الاتفاق بين المشاركين على أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تلعب دوراً هاماً في مواجهة تحديات الاستثمار. ويعكس هذا إيماناً راسخاً بفعالية النهج التعاوني بين القطاعين العام والخاص. ويؤكد الوسيط البالغ 4 أن النزعة المركزية تقع ضمن فئة "الموافقة"، مما يدل على وجود إجماع عام بين المشاركين. ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.89 تقريباً إلى مستوى متوسط من التباين، مما يدل على أنه على الرغم من اتفاق معظم المشاركين، إلا أن بعض الاختلافات في الرأي لا تزال قائمة. ويشير المدى البالغ 4 إلى تباين في الإجابات يتراوح بين الرفض التام والموافقة التامة، مع تركيز معظم الإجابات في فئة الموافقة. تدعم النتائج بقوة فكرة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية رئيسية لتجاوز عوائق الاستثمار، لا سيما في بيئات ما بعد النزاعات. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساعد في سد الفجوات في التمويل والخبرة وتقاسم المخاطر. في سياق سوريا، يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تقلل من مخاطر الاستثمار وتحسن تطوير البنية التحتية وتعزز الكفاءة المؤسسية وتجذب المستثمرين الأجانب والإقليميين.

ووفقاً للبنك الدولي (2021)، تُستخدم نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص على نطاق واسع في الاقتصادات النامية والمتضررة من النزاعات لتسريع إعادة الإعمار وتحسين تقديم الخدمات.



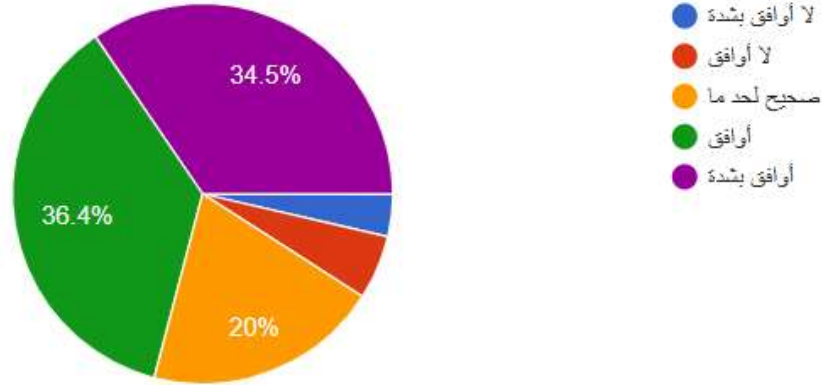
رسم توضيحي 16: النمو الاقتصادي – السؤال 12

4.3.3 النمو الاقتصادي – السؤال 13

يشير المتوسط الحسابي البالغ 3.93 إلى مستوى عالٍ نسبياً من الاتفاق بين المشاركين على أن التفاوتات التنموية الإقليمية تؤثر على توزيع فرص الاستثمار. وهذا يدل على أن المشاركين يدركون أن التفاوت المكاني عامل مهم يؤثر على وجهة الاستثمارات. ويؤكد الوسيط البالغ 4 أن النزعة المركزية تقع ضمن فئة "الموافقة"، مما يشير إلى أن معظم المشاركين يقرّون بهذه المسألة. ويعكس الانحراف المعياري البالغ 0.97 تقريباً مستوى متوسطاً من التشتت، مما يشير إلى وجود بعض التباين في الآراء، مع أن الأغلبية لا تزال تميل إلى الموافقة. ويشير المدى البالغ 4 إلى تباين واسع نسبياً في الإجابات، مما يدل على اختلاف التصورات بين المشاركين. تبين النتائج أن التفاوتات الإقليمية عامل هيكلي رئيسي يؤثر على أنماط الاستثمار. ويميل المستثمرون إلى تفضيل المناطق ذات البنية التحتية والأمن والنشاط الاقتصادي الأفضل، مما يؤدي إلى توزيع غير متكافئ للاستثمار بين المناطق. ووفقاً للبنك الدولي (2022)، غالباً ما تؤثر الفوارق الإقليمية في الدول الخارجة من النزاعات على تدفقات الاستثمار، حيث يُعطي المستثمرون الأولوية للمناطق ذات المخاطر المنخفضة والعوائد المرتفعة.

اختلاف مستويات التنمية بين المحافظات يؤثر في توزيع الفرص الاستثمارية

55 responses



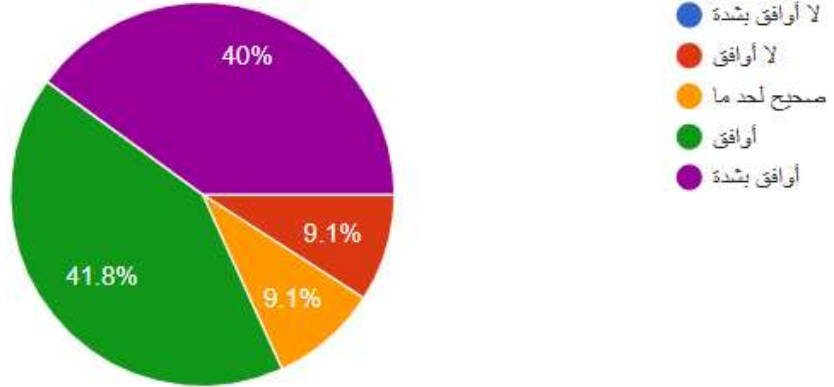
رسم توضيحي 17: النمو الاقتصادي – السؤال 13

4.3.3 النمو الاقتصادي – السؤال 14

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.13 إلى مستوى عالٍ من الاتفاق بين المشاركين على أن برامج التدريب المهني قادرة على تعزيز جاذبية السوق السورية للمستثمرين بشكل ملحوظ. ويعكس هذا إيمانًا راسخًا بأهمية تنمية رأس المال البشري كعامل أساسي في الانتعاش الاقتصادي. ويؤكد الوسيط البالغ 4 أن النزعة المركزية تقع ضمن فئة "الموافقين"، مما يدل على إجماع عام بين المشاركين. ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.89 تقريبًا إلى مستوى متوسط من التشتت، ما يعني أنه على الرغم من اتفاق معظم المشاركين، إلا أن هناك بعض الاختلافات في الآراء. ويشير المدى البالغ 3 إلى أن الإجابات تتركز نسبيًا ضمن فئات الموافقة، مع وجود اختلافات طفيفة. ومن منظور اقتصادي، يؤدي تحسين مهارات القوى العاملة إلى تعزيز الإنتاجية، وتقليل المخاطر التشغيلية، وزيادة ثقة المستثمرين. ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2023)، فإن الاستثمار في التدريب المهني يحسن بشكل كبير كفاءة سوق العمل ويدعم النمو الاقتصادي المستدام.

برامج التدريب المهني يمكن أن ترفع جاذبية السوق السورية للمستثمرين

55 responses



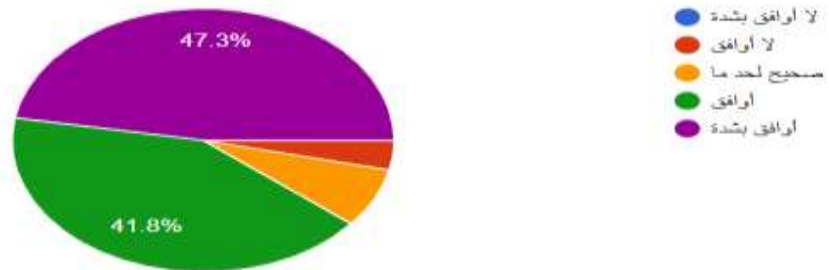
رسم توضيحي 18: النمو الاقتصادي – السؤال 14

4.3.3 النمو الاقتصادي – السؤال 15

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.33 إلى مستوى عالٍ جدًا من الاتفاق بين المشاركين على أن توفر العمالة المحلية بتكلفة معقولة يُعد عاملاً إيجابياً هاماً للمستثمرين. ويُعد هذا أحد أعلى مستويات الاتفاق في الاستبيان بأكمله. ويؤكد الوسيط البالغ 4 أن غالبية الإجابات تندرج ضمن فئة "موافق"، مع تركيز كبير على فئة "موافق بشدة". ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.82 تقريباً إلى مستوى منخفض من التشتت، مما يدل على وجود إجماع قوي بين المشاركين. ويُظهر المدى البالغ 3 أن الإجابات تتركز ضمن مستويات الاتفاق، مع أدنى حد من عدم الاتفاق. تشير النتائج بوضوح إلى أن ميزة تكلفة العمالة تُعد نقطة قوة تنافسية رئيسية لسوريا في جذب الاستثمار. ويتوافق هذا مع النظرية الاقتصادية، حيث تُعد تكاليف العمالة المنخفضة غالباً عاملاً حاسماً في قرارات الاستثمار، لا سيما في الصناعات كثيفة العمالة.

توفر العمالة المحلية بتكلفة مناسبة يمثل عنصراً إيجابياً للمستثمرين.

55 responses



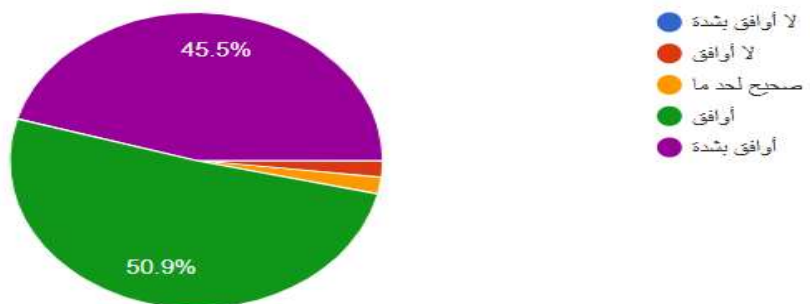
رسم توضيحي 19:النمو الاقتصادي – السؤال 15

4.3.3 النمو الاقتصادي – السؤال 16

يمثل المتوسط الحسابي البالغ 4.40 أعلى مستوى من الاتفاق الملاحظ على محور النمو الاقتصادي. ويشير هذا إلى إجماع قوي بين المشاركين على أن الاستثمار يلعب دوراً حاسماً في تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية. ويؤكد الوسيط البالغ 4 أن الاتجاه السائد يقع ضمن فئة "موافق"، مع ميل قوي نحو "موافق بشدة". ويُعد الانحراف المعياري البالغ 0.63 تقريباً هو الأدنى بين جميع الأسئلة، مما يدل على اتفاق وتناسق كبيرين بين المشاركين. ويظهر نطاق الإجابات البالغ 3 تركيزاً عالياً للإجابات، مع أدنى حد من الاختلاف. تُظهر النتائج بوضوح أن الاستثمار يُنظر إليه على أنه المحرك الرئيسي لتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات. ويتوافق هذا بقوة مع نظرية التنمية الاقتصادية، حيث تُعد البنية التحتية:

يسهم الاستثمار في تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

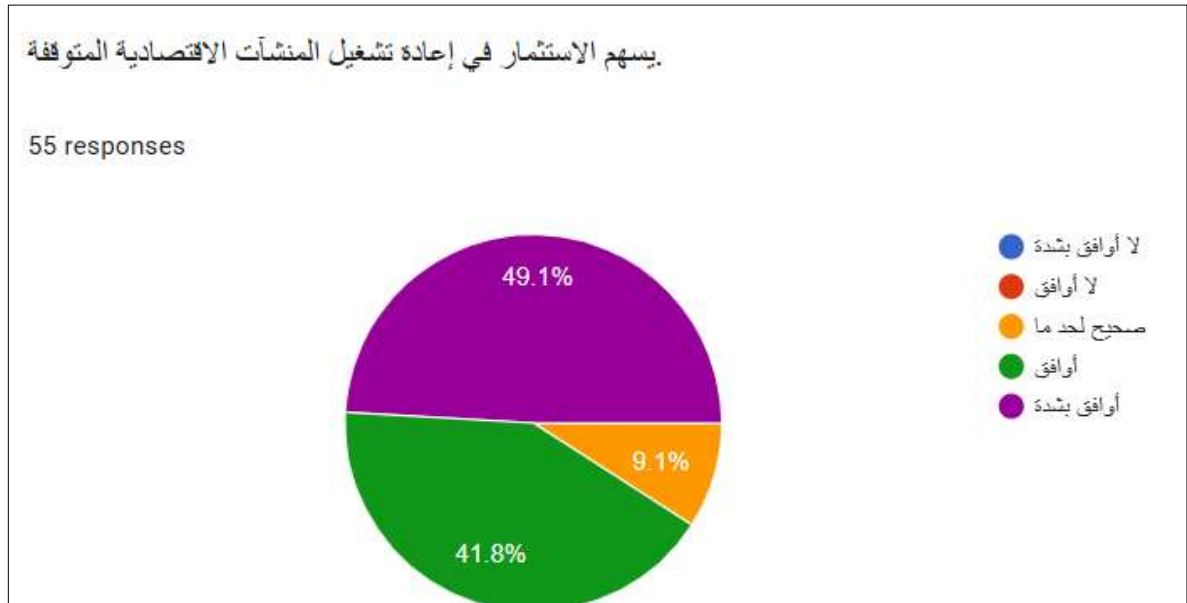
55 responses



رسم توضيحي 20:النمو الاقتصادي – السؤال 16

4.3.3 النمو الاقتصادي – السؤال 17

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.40 إلى مستوى عالٍ جدًا من الاتفاق بين المشاركين على أن الاستثمار يلعب دورًا حاسمًا في إعادة تنشيط المؤسسات الاقتصادية المتعثرة. ويعكس هذا إجماعًا قويًا حول أهمية الاستثمار في استعادة النشاط التجاري بعد فترات الاضطراب. ويؤكد الوسيط البالغ 4 أن معظم الإجابات تتدرج ضمن فئة "موافق"، مع ميل قوي نحو "موافق بشدة". ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.66 تقريبًا إلى تشتت منخفض، مما يعني أن الإجابات متسقة للغاية بين المشاركين. ويظهر المدى البالغ 2 أن الإجابات متقاربة جدًا، دون تسجيل أي اختلاف، مما يدل على إجماع قوي. تؤكد هذه النتائج بقوة فكرة أن الاستثمار لا يقتصر على النمو فحسب، بل يشمل أيضًا التعافي. ففي سياقات ما بعد النزاعات، تبقى العديد من الشركات غير نشطة بسبب نقص رأس المال، أو تضرر البنية التحتية، أو اضطرابات العمليات.



رسم توضيحي 21: النمو الاقتصادي – السؤال 17

4.3.3 النمو الاقتصادي – السؤال 18

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.24 إلى مستوى عالٍ من الاتفاق بين المشاركين على أن زيادة الاستثمارات الخليجية يمكن أن تدعم بشكل كبير الانتعاش الاقتصادي في سوريا. ويعكس هذا ثقة كبيرة

في دور الاستثمار الإقليمي في إعادة بناء الاقتصاد. ويؤكد الوسيط البالغ 4 أن معظم الإجابات تندرج ضمن فئة "موافق"، مع ميل قوي نحو "موافق بشدة". ويشير الانحراف المعياري البالغ 0.77 تقريبًا إلى تشتت منخفض، مما يدل على اتساق الإجابات بين المشاركين. ويشير المدى البالغ 2 إلى نطاق ضيق من الإجابات، دون تسجيل أي اختلاف، مما يبرز إجماعًا قويًا. تقدم هذه النتيجة دعمًا تجريبيًا مباشرًا للفرضية الأساسية للدراسة، وهي أن الاستثمارات الخليجية محرك رئيسي للانتعاش الاقتصادي.

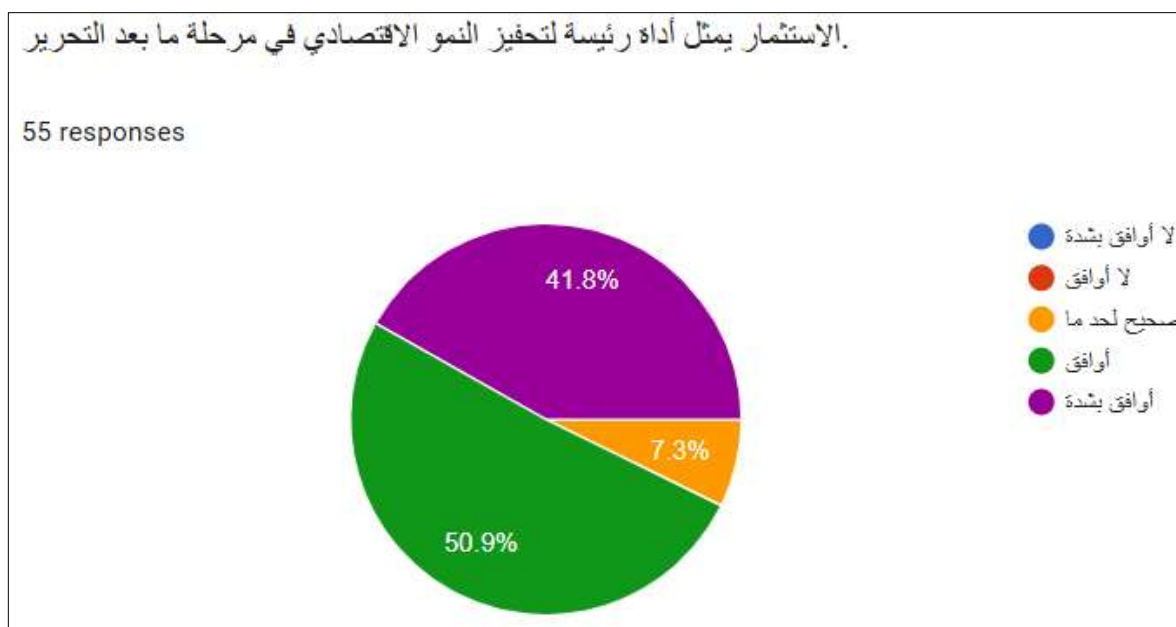


رسم توضيحي 22: النمو الاقتصادي – السؤال 18

4.3.3 النمو الاقتصادي – السؤال 19

يشير المتوسط الحسابي البالغ 4.35 إلى مستوى عالٍ جدًا من الاتفاق بين المشاركين على أن الاستثمار أداة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد التحرير. ويعكس هذا إجماعًا قويًا على الدور المحوري للاستثمار في الانتعاش الاقتصادي. ويؤكد الوسيط البالغ 4 أن معظم الإجابات تندرج ضمن فئة "موافق"، مع ميل واضح نحو "موافق بشدة". ويُعد الانحراف المعياري البالغ 0.61 تقريبًا من أدنى القيم في الاستبيان بأكمله، مما يدل على اتساق عالٍ جدًا بين المشاركين. ويعكس نطاق الإجابات البالغ 2 تباينًا ضيقًا، دون تسجيل أي اختلاف في الآراء. تمثل هذه النتيجة الاستنتاج الرئيسي للتحليل التجريبي.

فهي تؤكد أن المشاركين يرون، بأغلبية ساحقة، أن الاستثمار هو الآلية الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي في سياقات ما بعد النزاع.



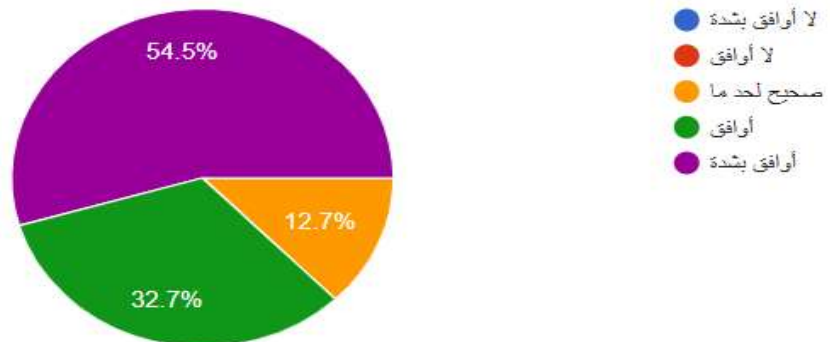
رسم توضيحي 23: النمو الاقتصادي – السؤال 19

4.3.1 العلاقة بين المناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي – السؤال 20

يمثل المتوسط الحسابي البالغ 4.42 أحد أعلى مستويات الاتفاق في الاستبيان بأكمله، مما يشير إلى إجماع قوي على أن تحسين بيئة الاستثمار له تأثير إيجابي مباشر على النمو الاقتصادي. يؤكد الوسيط البالغ 4 تركيز الإجابات في فئة "موافق"، مع ميل واضح نحو فئة "موافق بشدة". يشير الانحراف المعياري البالغ 0.69 تقريبًا إلى تشتت منخفض، مما يعكس اتساقًا عاليًا بين المجيبين. يُظهر المدى البالغ 2 توزيعًا ضيقًا للإجابات، دون تسجيل أي اختلاف في الرأي. توفر هذه النتيجة تأكيدًا تجريبيًا مباشرًا للنموذج النظري الأساسي للدراسة، الذي يربط جودة بيئة الاستثمار بنتائج النمو الاقتصادي.

تحسن البيئة الاستثمارية سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني في المدى المتوسط والبعيد.

55 responses



رسم توضيحي 24: العلاقة بين مناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي – السؤال 20

4.4 اختبار الفرضيات

يهدف اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل العلاقات بين المتغيرات الرئيسية، وهي: مناخ الاستثمار، وجاذبية الاستثمار في دول الخليج، والنمو الاقتصادي في سوريا بعد التحرير. يعتمد التحليل على بيانات كمية جُمعت عبر استبيان، وتمت معالجتها باستخدام أساليب إحصائية كتحليل الارتباط، واختبار t، وتحليل التباين (ANOVA). ويهدف هذا القسم إلى تحديد ما إذا كانت العلاقات بين المتغيرات ذات دلالة إحصائية، وما إذا كانت متوافقة مع الإطار المفاهيمي للدراسة.

4.4.1 تحليل الارتباط

أُجري تحليل الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون لدراسة قوة واتجاه العلاقات بين المتغيرات الرئيسية للدراسة. وكشفت النتائج عن وجود ارتباطات إيجابية بين مناخ الاستثمار، وجاذبية الاستثمار في دول الخليج، والنمو الاقتصادي. وبالتحديد، تراوحت قيم الارتباط بين مستويات إيجابية ضعيفة إلى متوسطة (من 0.23 إلى 0.37 تقريباً)، مما يشير إلى أن تحسين بيئة الاستثمار يرتبط بزيادة جاذبية الاستثمار وتعزيز تصورات النمو الاقتصادي. تؤكد هذه النتائج أن المتغيرات مترابطة وتتحرك في الاتجاه نفسه، على الرغم من أن العلاقات ليست قوية تماماً، وهو أمر متوقع في بحوث العلوم الاجتماعية نظراً لتأثير عوامل خارجية متعددة.

4.4.2 اختبار الفرضية الرئيسية

تتص الفرضية الرئيسية للدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحسين مناخ الاستثمار، وجذب استثمارات الخليج، ودعم النمو الاقتصادي في سوريا. وتُقدم النتائج الإحصائية دعماً قوياً لهذه الفرضية. وتشير الارتباطات الإيجابية الملحوظة بين المتغيرات، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط القيم على جميع المحاور، إلى أن المستجيبين يرون هذه المتغيرات مترابطة بشكل متسق. لذلك، تُقبل الفرضية الرئيسية، حيث تؤكد النتائج أن تحسين بيئة الاستثمار يُسهم في جذب الاستثمارات، مما يدعم بدوره الانتعاش والنمو الاقتصادي.

4.4.3 اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تفترض الفرضية الفرعية الأولى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة مناخ الاستثمار وجذب استثمارات الخليج. تدعم النتائج هذا الافتراض، إذ سجل محور مناخ الاستثمار قيمة متوسطة عالية، مما يعكس اتفاق المستجيبين القوي على أهميته. إضافةً إلى ذلك، تشير نتائج الارتباط إلى وجود علاقة إيجابية بين مناخ الاستثمار وجاذبية الاستثمار. وهذا يدل على أن عوامل مثل الأطر القانونية والبنية التحتية وتوافر المعلومات تلعب دوراً حاسماً في التأثير على قرارات المستثمرين. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الأولى.

4.4.4 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تتص الفرضية الفرعية الثانية على أن البنية التحتية والخدمات الأساسية تؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار. وتؤكد النتائج هذه الفرضية بقوة، حيث أبدى المشاركون اتفاقاً كبيراً على أهمية البنية التحتية في جذب الاستثمار ودعمه. وتشير النتائج الإحصائية إلى أن البنية التحتية تُعتبر عاملاً حاسماً يقلل من مخاطر الاستثمار ويعزز جاذبية السوق. لذلك، تم قبول الفرضية الفرعية الثانية، مما يؤكد أن تطوير البنية التحتية عامل رئيسي في تدفقات الاستثمار.

4.4.5 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تدرس الفرضية الفرعية الثالثة العلاقة بين رأس المال البشري وجذب الاستثمار. وتقدم النتائج دعماً جزئياً لهذه الفرضية. فبينما لم يُنظر إلى نقص العمالة الماهرة على أنه عائق رئيسي، أبدى المشاركون اتفاقاً كبيراً على أهمية التدريب المهني وتنمية القوى العاملة. وهذا يدل على أن رأس المال البشري يلعب دوراً داعماً وليس دوراً مهيماً في قرارات الاستثمار. لذا، تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة جزئياً، إذ يُسهم رأس المال البشري في جاذبية الاستثمار، ولكنه ليس العامل المحدد الرئيسي.

4.4.6 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

تقترح الفرضية الفرعية الرابعة أن الاستثمار الخليجي يُسهم إسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي. وتؤكد النتائج هذه الفرضية بقوة، حيث أبدى المشاركون موافقة عالية على أن الاستثمارات الخليجية تلعب دوراً أساسياً في إعادة الإعمار، وتنشيط الأعمال، والتعافي الاقتصادي. كما يؤكد تحليل الارتباط وجود علاقة إيجابية بين متغيرات الاستثمار والنمو. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الرابعة بقوة، مما يُشير إلى أن الاستثمار الخليجي مُحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية في سوريا.

4.4.7 تحليل اختبار T

أُجري اختبار T للعينات المستقلة لدراسة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات المشاركين بناءً على الجنس. وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المشاركين من الذكور والإناث فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة. وهذا يُشير إلى أن تصورات الاستثمار والنمو الاقتصادي ومناخ الاستثمار متسقة بين الجنسين، مما يعكس فهماً مشتركاً للسياق الاقتصادي.

4.4.8 تحليل التباين (ANOVA)

استُخدم اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لدراسة الاختلافات في الاستجابات بناءً على المتغيرات الديموغرافية كالعمر والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة. أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات

دلالة إحصائية كبيرة بين معظم المجموعات. مع ذلك، لوحظت اختلافات طفيفة بناءً على مستويات الخبرة، حيث أظهر المستجيبون ذوو الخبرة الأكبر فهمًا أعمق لأهمية الاستثمار. عمومًا، تشير النتائج إلى أن التصورات متسقة بشكل عام بين الفئات الديموغرافية.

4.4.9 الاستنتاج النهائي لاختبار الفرضيات

تؤكد النتائج العامة لاختبار الفرضيات وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مناخ الاستثمار، وجاذبية الاستثمار في دول الخليج، والنمو الاقتصادي. تُظهر النتائج أن تحسين بيئة الاستثمار يعزز ثقة المستثمرين، ويزيد من تدفقات الاستثمار، ويدعم الانتعاش الاقتصادي. علاوة على ذلك، تُعتبر استثمارات دول الخليج عاملاً حاسماً في إعادة الإعمار والنمو طويل الأجل. لذلك، تُقدم الدراسة دعماً تجريبياً قوياً لنموذجها المفاهيمي، وتؤكد أن الاستثمار يلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية بعد النزاعات.

الفصل الخامس: والاستنتاجات، والتوصيات

5.1. مناقشة النتائج

يقدم هذا الفصل مناقشة شاملة لنتائج الدراسة في ضوء أهداف البحث وفرضياته والأدبيات السابقة. تُقدم النتائج المستخلصة من التحليل التجريبي أدلة قوية على أن الاستثمار يلعب دوراً محورياً في دعم الانتعاش الاقتصادي في سوريا بعد التحرير. وتدمج المناقشة النتائج الكمية مع المنظورات النظرية لتوفير فهم أعمق للعلاقات بين مناخ الاستثمار، وجاذبية الاستثمار الخليجي، والنمو الاقتصادي. تشير النتائج إلى أن المستجيبين يرون مناخ الاستثمار عاملاً حاسماً في جذب الاستثمار. وتؤكد القيم المتوسطة المرتفعة على محور مناخ الاستثمار أنه على الرغم من أن سوريا توفر فرصاً استثمارية واعدة، إلا أن هناك حاجة ماسة لتحسين الأطر القانونية والبنية التحتية وتوافر المعلومات. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي تُشدد على أهمية جودة المؤسسات والاستقرار التنظيمي في جذب الاستثمار

الأجنبي. فبيئة الاستثمار المستقرة والشفافة تُقلل من حالة عدم اليقين وتعزز ثقة المستثمرين، وهو أمر بالغ الأهمية في سياقات ما بعد النزاع. علاوة على ذلك، تُظهر النتائج أن الاستثمار الخليجي يُنظر إليه على أنه محرك رئيسي للانتعاش الاقتصادي. يتفق المشاركون في الاستطلاع بشدة على أن دول الخليج تمتلك القدرة المالية والمصلحة الاستراتيجية للمساهمة في جهود إعادة الإعمار. ومع ذلك، يكشف التحليل أيضًا عن وجود اهتمام من المستثمرين، ولكنه غير مُفعّل بالكامل، مما يشير إلى أن تحسين بيئة الاستثمار يظل شرطاً أساسياً لتحويل الاهتمام المحتمل إلى تدفقات استثمارية فعلية. تتوافق هذه النتيجة مع النظريات الاقتصادية التي تُشير إلى أن قرارات الاستثمار تتأثر بإدراك المخاطر، والاستقرار المؤسسي، والعوائد المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، تبين النتائج الدور المحوري للبنية التحتية في جذب الاستثمار واستدامته. وقد أبدى المشاركون اتفاقاً كبيراً على أن توافر الخدمات الأساسية والبنية التحتية يؤثر بشكل مباشر على قرارات الاستثمار. علاوة على ذلك، يُنظر إلى الاستثمار نفسه كأداة لتحسين البنية التحتية، مما يُنشئ حلقة تغذية راجعة إيجابية. تدعم هذه النتيجة فكرة أن تطوير البنية التحتية شرط أساسي ونتيجة لنجاح الاستثمار. أسفر تحليل رأس المال البشري عن نتائج أكثر دقة. فبينما لم يُنظر إلى نقص العمالة الماهرة على أنه عائق رئيسي، أبدى المشاركون اتفاقاً قوياً على أهمية التدريب المهني وتنمية القوى العاملة. يشير هذا إلى أن رأس المال البشري ليس حاليًا العائق الرئيسي، ولكنه يُمثل مجالاً استراتيجياً للتحسين على المدى الطويل. يُمكن لتطوير مهارات القوى العاملة أن يُعزز الإنتاجية ويزيد من جاذبية السوق للمستثمرين. وأخيراً، تؤكد النتائج بقوة أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وقد أجمع المشاركون في الاستطلاع على أن الاستثمار يُساهم في تحسين البنية التحتية، وتنشيط الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز النمو. كما تُظهر النتائج وجود علاقة قوية بين الاستثمار في منطقة الخليج والانتعاش الاقتصادي. وتدعم هذه النتائج مجتمعةً النموذج المفاهيمي للدراسة، الذي يربط بين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات، وفي نهاية المطاف، بالنمو الاقتصادي.

5.2. ملخص النتائج الرئيسية

تكشف الدراسة عن عدة نتائج رئيسية تُعدّ أساسية لفهم دور الاستثمار في سوريا ما بعد التحرير. أولاً، يُعتبر مناخ الاستثمار عاملاً جوهرياً يؤثر على جذب الاستثمارات. وقد أكد المشاركون في الدراسة على أهمية تحسين التشريعات والبنية التحتية وتوفير المعلومات لخلق بيئة استثمارية أكثر ملاءمة. ثانياً، يُعترف بالاستثمار الخليجي كمصدر رئيسي لتمويل إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي. ورغم وجود اهتمام من المستثمرين الخليجيين، إلا أنه يتأثر بمستوى المخاطر وجاهزية المؤسسات. ثالثاً، تلعب البنية التحتية دوراً مزدوجاً، فهي عامل مُحدد ونتيجة للاستثمار في آنٍ واحد. إذ يُعزز تحسين البنية التحتية جاذبية الاستثمار، بينما يُسهل الاستثمار في تطوير البنية التحتية. رابعاً، يُعتبر رأس المال البشري عاملاً داعماً هاماً، مع التركيز بشكل خاص على دور التدريب المهني في تعزيز قدرات القوى العاملة. أخيراً، تم التأكيد على أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، مع وجود اتفاق قوي على أنه يُساهم في التعافي والتنمية والاستدامة على المدى الطويل.

5.3 الخلاصة

بناءً على نتائج هذه الدراسة، يمكن استنتاج أن الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الخليجي، يُمثل ركيزة أساسية للتعافي الاقتصادي والنمو المستدام في سوريا بعد التحرير. وتؤكد الدراسة أن تحسين مناخ الاستثمار ضروري لجذب الاستثمارات وتعزيز الأداء الاقتصادي. فبدون بيئة استثمارية داعمة، لا يمكن تحقيق الإمكانيات الكاملة للاستثمار الخليجي. كما تبين النتائج أهمية تبني نهج شامل يدمج تحسينات الأطر القانونية، وتطوير البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري. فالاستثمار وحده لا يكفي ما لم يدعمه بيئة مؤسسية مستقرة وفعّالة. لذا، يجب على صانعي السياسات التركيز على تهيئة الظروف التي تُشجع الاستثمار مع ضمان استدامته على المدى الطويل. وإجمالاً، تُقدّم الدراسة أدلة تجريبية تُثبت أن الاستثمار

ليس مجرد أداة للنمو الاقتصادي، بل هو أيضاً آلية لإعادة بناء الاقتصاد، وتنشيط النشاط التجاري، وتحسين مستويات المعيشة.

5.4. التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن اقتراح عدة توصيات عملية لتعزيز جذب الاستثمارات ودعم الانتعاش الاقتصادي في سوريا.

أولاً، ينبغي لوضعي السياسات إعطاء الأولوية لتحسين الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الاستثمار. ويشمل ذلك تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وضمان حماية حقوق المستثمرين. فوجود بيئة قانونية واضحة ومستقرة أمرٌ أساسي لبناء ثقة المستثمرين والحد من المخاطر المتوقعة.

ثانياً، ينبغي توجيه استثمارات كبيرة نحو تطوير البنية التحتية، لا سيما في قطاعات النقل والطاقة والاتصالات. فتحسين البنية التحتية لن يجذب الاستثمارات فحسب، بل سيعزز أيضاً الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية.

ثالثاً، ينبغي للحكومة تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص كآلية لتمويل المشاريع الكبيرة وتخفيف الأعباء المالية على القطاع العام. ويمكن لنماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تسهل التعاون بين المؤسسات الحكومية والمستثمرين من القطاع الخاص، مما يؤدي إلى تنفيذ المشاريع بكفاءة أكبر.

رابعاً، ثمة حاجة للاستثمار في تنمية رأس المال البشري من خلال برامج التدريب المهني والتعليم. فتحسين مهارات القوى العاملة سيرفع من إنتاجية العمل ويزيد من القدرة التنافسية للسوق السورية.

خامساً، ينبغي وضع استراتيجيات مُوجَّهة لتشجيع الاستثمار بهدف جذب المستثمرين من دول الخليج. قد تشمل هذه الاستراتيجيات تقديم حوافز، وإنشاء مناطق استثمارية، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الخليج.

أخيراً، ينبغي لوضع السياسات تبني استراتيجية تنمية إقليمية متوازنة لضمان توزيع فرص الاستثمار بشكل أكثر عدلاً بين المناطق، مما يُقلل من التفاوتات ويُعزز النمو الشامل.

5.5 اتجاهات البحث المستقبلية

بينما تُقدم هذه الدراسة رؤى قيِّمة حول دور الاستثمار في الانتعاش الاقتصادي، فإنها تُسلط الضوء أيضاً على عدة مجالات للبحث المستقبلي. يُمكن أن تُركز الدراسات المستقبلية على إجراء تحليلات قطاعية أكثر تفصيلاً لتحديد فرص الاستثمار الواعدة في قطاعات مُحددة مثل الطاقة والبناء والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن أن تستكشف البحوث المستقبلية تأثير العوامل السياسية والأمنية على قرارات الاستثمار، حيث تلعب هذه المتغيرات دوراً حاسماً في بيئات ما بعد النزاعات. كما يُمكن إجراء دراسات طويلة لدراسة كيفية تطور أنماط الاستثمار بمرور الوقت مع تحسن البيئة الاقتصادية والمؤسسية. علاوة على ذلك، يُمكن أن تتضمن البحوث المستقبلية أحجام عينات أكبر وتقنيات إحصائية أكثر تقدماً لتوفير رؤى أعمق حول العلاقات بين المتغيرات. كما يمكن للدراسات المقارنة بين سوريا وغيرها من الدول الخارجة من الصراع أن تقدم دروساً قيِّمة وأفضل الممارسات.

المراجع:

- ESCWA. (2024). *Syria: Economic situation and prospects for recovery*. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. <https://www.unescwa.org>
- Hinnebusch, R. (2022). *Syria's post-conflict reconstruction: Prospects and challenges*. Middle East Policy, 29(2), 45–60. <https://mepc.org>

- International Monetary Fund. (2023). *Regional economic outlook: Middle East and Central Asia*. <https://www.imf.org>
- Ministry of Economy and Foreign Trade – Syria. (2024). *Annual investment report 2023–2024*. Damascus: Government of Syria. <https://syrecon.gov.sy>
- United Nations Development Programme. (2023). *Syria: Future of reconstruction and development*. <https://www.undp.org>
- World Bank. (2023). *Syria economic monitor – Picking up the pieces*. World Bank Group. <https://www.worldbank.org>
- ❖ البنك الدولي. (2024). *Syria Economic Monitor, Spring 2024: Conflict, Crises, and Collapse of Household Welfare*. World Bank.
- ❖ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2025). *The Impact of the Conflict in Syria*. UNDP.
- ❖ الإسكوا. (2024). *Syria at the Crossroads: Towards a Stabilized Transition*. ESCWA.
- ❖ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2024). *World Investment Report 2024: Investment Facilitation and Digital Government*. UNCTAD.
- ❖ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2025). *World Investment Report 2025: International Investment in the Digital Economy*. UNCTAD.
- ❖ الأمم المتحدة في سوريا. (2024). *UN Country Results Report 2024*. United Nations Syria.
- ❖ البنك الدولي. (2005). *the Investment Climate in Post–Conflict Situations*. World Bank.
- ❖ البنك الدولي. (2024). *Syria Economic Monitor*. World Bank.
- ❖ برنامج ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA). (2010). *World Investment and Political Risk Report*.
- ❖ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2025). *World Investment Report 2025*. UNCTAD.
- ❖ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2023). *Post–Conflict Recovery and Development*. UNDP.
- ❖ الأمم المتحدة. (2024). *Post–Conflict Aid and Economic Recovery*.

- ❖ البنك الدولي. *Syria Economic Monitor*. World Bank. (2024).
- ❖ الإسكوا. *Syria at the Crossroads: Towards a Stabilized Transition*. ESCWA. (2024).
- ❖ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. *World Investment Report 2024*. UNCTAD. (2024).
- ❖ صندوق النقد الدولي *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*. IMF. (2023).
- ❖ البنك الدولي *Syria Economic Monitor, spring 2024: Conflict, Crises, and Collapse of Household Welfare*. (2024).
- ❖ البنك الدولي *Syria: Macro-Fiscal Assessment*. (2025). مجموعة البنك الدولي.
- ❖ البنك الدولي *Project Information Document (PID): Foundations for Recovery and Sustained Economic Growth in Syria*. (2026).
- ❖ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *The Impact of the Conflict in Syria: A Devastated Economy, Pervasive Poverty and a Challenging Road Ahead to Social and Economic Recovery*. (2025).
- ❖ الإسكوا *Syria at the Crossroads: Towards a Stabilized Transition*. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2024).
- ❖ برنامج الأمم المتحدة المشترك في سوريا *JP Syria 2.0 Annual Programme Narrative Progress Report 2024*. (2024).
- ❖ سنيدر، إريك. (2025). تمويل الانتقال الاقتصادي وإعادة إعمار في سوريا. POMEPS.
- ❖ الشراوي، أحمد. (2026). الاستثمار الأجنبي في إعادة إعمار سوريا. مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات.
- ❖ رويترز. (2025). سوريا توقع صفقات استثمارية بقيمة 14 مليار دولار. Reuters.
- ❖ مؤسسة هوفر. (2026). دور دول الخليج في استقرار الشرق الأوسط وإعادة إعمار Hoover Institution.
- ❖ منتدى الخليج الدولي. (2025). الدور الخليجي في دعم استقرار سوريا. Gulf International Forum.
- ❖ آسيا هاوس. (2025). فرص الاستثمار الخليجي في سوريا بعد الصراع. Asia House.
- ❖ معهد أوريون للسياسات. (2025). دور دول الخليج في إعادة إعمار سوريا. Orion Policy Institute.
- ❖ البنك الدولي *Rebuilding Business and Investment in Post-Conflict Sierra Leone*. World Bank. (2008).
- ❖ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *Participatory Community Recovery Plan: Aleppo*. UNDP. (2023).
- ❖ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *Best Practices in Investment for Development in Post-Conflict Countries*. UNCTAD. (2009).
- ❖ البنك الدولي *The Role of the Private Sector in Fragile and Conflict-Affected States*. World Bank. (2011).
- ❖ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *World Investment Report 2024*. UNCTAD. (2024).

- ❖ برنامج الأمم المتحدة المشترك في سوريا . (2024). *JP Syria Phase II Narrative Report 2024*.
- ❖ صندوق النقد الدولي *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, October 2025*. IMF. (2025).
- ❖ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *Country Programme Document for the Syrian Arab Republic (2022–2024)*. UNDP. (2022).

المراجع الأجنبية

- ❖ Bryman, A. (2016). *Social Research Methods*. Oxford University Press.
- ❖
- ❖ Boone, H. & Boone, D. (2012). *Analyzing Likert Data*. *Journal of Extension*.
- ❖
- ❖ Creswell, J. (2014). *Research Design*. Sage Publications.
- ❖
- ❖ Etikan, I., Musa, S., & Alkassim, R. (2016). *Comparison of Sampling Techniques*. *American Journal of Theoretical and Applied Statistics*.
- ❖
- ❖ Field, A. (2018). *Discovering Statistics Using SPSS*. Sage.
- ❖
- ❖ Hair, J. et al. (2019). *Multivariate Data Analysis*. Pearson.
- ❖
- ❖ Likert, R. (1932). *A Technique for the Measurement of Attitudes*.
- ❖
- ❖ Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). *Research Methods for Business Students*.
- ❖
- ❖ World Bank. (2011). *Private Sector in Fragile States*.
- ❖
- ❖ World Bank. (2020). *Doing Business Report*.
- ❖
- ❖ UNDP. (2023). *Recovery Planning Report*.
- ❖

❖ UNDP. (2025). Syria Economic Assessment.

الملاحق

الاستبيان :

https://docs.google.com/forms/d/1nSC6rWQ-xfzG1bBj9GRvsMwGgPOG_6uw2-l5ib2SDc/edit?pli=1

Section 1 of 5

**أثر البيئة الاستثمارية في جذب
الاستثمارات الخليجية في قطاع إعادة
الإعمار ودعم نمو الاقتصاد الوطني في
"سوريا بعد التحرير: دراسة ميدانية"**

Form description

الاسم

Short answer

Short answer text

Required

* العمر

☐

أقل من 25 سنة

☐

من 25 إلى أقل من 35 سنة

☐

من 35 إلى أقل من 45 سنة

☐

من 45 إلى أقل من 55 سنة

☐

55 سنة فأكثر

*

المؤهل العلمي:

☐

ثانوي أو أقل

☐

دبلوم

☐

بكالوريوس

☐

ماجستير

☐

دكتوراه

*
سنوات الخبرة:

- ☐
- ☐
- ☐
- ☐

أقل من 5 سنوات

من 5 إلى أقل من 10 سنوات

من 10 إلى أقل من 15 سنة

15 سنة فأكثر

*
مجال العمل:

- ☐
- ☐
- ☐
- ☐
- ☐

استثمار / تمويل

إدارة أعمال

هندسة / مشاريع

قطاع حكومي / إداري

أخرى: _____

Section 1 of 5

أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الخليجية
في قطاع إعادة الإعمار ودعم نمو الاقتصاد الوطني في
”سوريا بعد التحرير: دراسة ميدانية“

Form description

الاسم

Question Type

العمر

*

المؤهل العلمي:

*

سنوات الخبرة *

مجال العمل *

After section 1

Section 2 of 5

محور البيئة الاستثمارية في سوريا بعد التحرير

Description (optional)

تتوافر في سوريا بعد التحرير فرص استثمارية واعدة في عدد من القطاعات الاقتصادية *

تحتاج البيئة التشريعية للاستثمار في سوريا إلى مزيد من التطوير والتحديث *

مستوى الخدمات الأساسية يؤثر في قرار المستثمر بالدخول إلى السوق السورية *

وافر المعلومات الاقتصادية والاستثمارية يساعد على اتخاذ القرار الاستثماري *

وجد قطاعات ذات أولوية استثمارية واضحة في مرحلة ما بعد التحرير *

After section 2

Section 3 of 5

محور جاذبية الاستثمارات الخليجية

Description (optional)

تبدي الشركات الخليجية اهتمامًا فعليًا بالاستثمار في سوريا بعد التحرير *

تشكل قطاعات البناء والبنية التحتية أكثر المجالات جذبًا للمستثمر الخليجي *

انخفاض تكاليف التشغيل في سوريا يمثل عنصر جذب للاستثمارات الخليجية *

موقع الجغرافي لسوريا يعزز اهتمام المستثمر الخليجي بالسوق السورية

*

استثمار الخليجي قادر على أداء دور مهم في إعادة الإعمار

*

After section 3

Section 4 of 5

محور الموارد البشرية والمعوقات

Description (optional)

نقص الكفاءات المهنية يمثل عائقاً أمام الاستثمار

*

الشراكة بين القطاعين العام والخاص تسهم في معالجة مشكلات الاستثمار

*

اختلاف مستويات التنمية بين المحافظات يؤثر في توزيع الفرص الاستثمارية

*

برامج التدريب المهني يمكن أن ترفع جاذبية السوق السورية للمستثمرين

*

توفر العمالة المحلية بتكلفة مناسبة يمثل عنصراً إيجابياً للمستثمرين

*

After section 4

Section 5 of 5

محور أثر الاستثمار في النمو الاقتصادي

Description (optional)

يسهم الاستثمار في تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية

*

يسهم الاستثمار في إعادة تشغيل المنشآت الاقتصادية المتوقفة

*

زيادة الاستثمارات الخليجية يمكن أن تدعم التعافي الاقتصادي في سوريا

*

الاستثمار يمثل أداة رئيسة لتحفيز النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد التحرير.

*

تحسن البيئة الاستثمارية سينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني في المدى المتوسط والبعيد.

*